

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجبالي بونعامة

قسم العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ حديث و معاصر



الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلاقتها الخارجية (1958م-1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف :

د. عالم مليكة

إعداد :

بن زارة بلقاسم ميلود
بوكرة عباسي إسلام

السنة الجامعية:

2015 / 2014

شكر و تقدير

إنه لمن دواعي السرور أن نكتب هذه الكلمة المتواضعة التي من خلالها نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان لكل من ساهم بوصولنا لهذه المرحلة و الشكر في الأول و الأخير لله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا في العلم و التعلم كما لا ننسى أن نقف وقفة ترحم على أرواح الشهداء الأبرار الذين لولاهم لما كنا على أرض هذا الوطن.

كما لاننسى أن نشكر الأستاذة المحترمة -عالم مليكة- شاكرين لها على

صبرها حتى بروز هذا العمل فتحية تقدير واحترام لأستاذتنا الكريمة.

كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد من معلمين

و أساتذة وأصدقاء .

وشكراً جزيلاً...

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من ناضل لتربيتي وتعليمي إلى والداي العزيزان

وفاءً و محبةً و تقديرًا

وإلى كل عائلتي الصغيرة محمد و أيمن ويونس وأختي حنان الصغيرة التي سهرت

لمساعدتي وإلى كل أصدقائي المقربين ميلود وهشام و محمد و يوسف و يحيى وإلى

حليم خالي الصغير وعمار و زملاؤه بالمكتبة وإلى زميلاتي و إلى كل أقاربي

وإلى كل من حملتهم الذاكرة ولم تسعهم سطور المذكرة .

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما
وإلى كل عائلتي، وإخوتي محمد عبد النور و صفية و زهية، وخاصة ريان
و زهرة ، أمينة ، حفصة وإلى كل أقاربي خاصة حليم
وإلى أصدقائي إسلام و هشام ونصر الدين و طارق و محمد ودحمان وفتحي
وحمزة و عبدالرحمان
والمريم وزميلاتي في العمل خاصة خديجة و باية وجويذة
وإلى العاملات في قاعة الانترنت لمساعدتهن لنا طوال مسار العمل
وإلى كل من كانت له يد في هذا العمل.

ميلود

قائمة المختصرات

CNRA	CONSEIL NATIONAL DE LA RÉVOLUTION ALGÉRIENNE .
CCE	COMITÉ DE COORDINATION EXÉCUTION.
MTLD	MOUVEMENT POUR LE TRIOMPHE DES LIBERTÉS DÉMOCRATIQUES.
UDMA	UNION DÉMOCRATIQUE DU MANIFESTE ALGÉRIEN.
COM	COMITÉ ORGANISATION MILITAIRE.
SAS	SECTION ADMINISTRATIVE SPICIALISÉ .
GPRA	GOUVERNEMENT PROVISOR DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE.
ONU	ORGANISATION DES NATIONS UNIES .
CRUA	COMITÉ RÉVOLUTIONNAIRE DE L' UNITÉ ET ACTOIN.
ALN	ARMÉE DE LIBÉRATION NATIONAL.
FLN	FRONT DE LIBÉRATION NATIONAL.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .	ال ج م ج ج
المجلس الوطني للثورة الجزائرية.	م و ث ج
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .	ج ع م ج
الولايات المتحدة الأمريكية .	الوم أ
الحرب العالمية الثانية .	ال ج ع 2
جبهة التحرير الوطني.	ج ت و
المنظمة السرية الفرنسية.	م س ف

1-أهمية الموضوع:

شهدت الجزائر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ميلادي احتلال فرنسا لأراضيها لما تتمتع به من موقع استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط،ولما تملكه من ثروات جعلت فرنسا تحشد كل قواتها للسيطرة عليها و جعلها منطقة نفوذ لها فيما وراء البحر، إلا أن الشعب الجزائري لم يبق مكتوف الأيدي بل واجه هذا العدو بالمقاومات الشعبية التي لم تكن لها فاعلية كبيرة في صد توسع الاستعمار الفرنسي الذي تفنن في قمع الشعب الجزائري بكل الأساليب و السياسات ، و في مطلع القرن العشرين لجأ الشعب الجزائري إلى النضال السياسي الذي قادته الحركة الوطنية لفشل المقاومات و حاولت الأحزاب الجزائرية استرجاعاستقلال الجزائر بطرق أقل دموية، إلا أنها فشلت هي الأخرى لأن فرنسا كانت تعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، الأمر الذي أدى إلى التخطيط للثورة التحريرية التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954م ،حيث تخلى الجزائريون عن العمل السياسي لأن ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ،و بعد مرور أربع سنوات من الكفاح المسلح أصبحت الجزائر بحاجة أكبر إلى الدعم الدولي لقضيتها خاصة بعد ادعاء ديغول بعدم وجود جهة رسمية تتفاوض معها للوصول لتسوية القضية الجزائرية ،من هنا جاءت فكرة تأسيس هيئة رسمية تلقى اعترافاً دولياً تمثل الشعب الجزائري و تعمل على إسماع صوت الجزائر إلى الخارج أي للرأي العام العالمي ،و تكون المتحدثة باسمه إلى أن يتحقق استقلال الجزائر.

و تكمن أهمية الموضوع في كون الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي للثورة أمام العالم، كما أن تأسيسها يعتبر مرحلة حاسمة في مسار الثورة الجزائرية و التي استطاعت بجهودها الدبلوماسية أن تحقق الكثير للثورة و الشعب الجزائري.

2-أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا جملة من العوامل الذاتية و الموضوعية لدراسة هذا الموضوع و هي :

-فضول الباحث لمعرفة خبايا تاريخ ثورته المجيدة خاصة الجانب السياسي الذي مازال يكتنفه الغموض بالرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على أحداثها .

-ضرورة الإهتمام بدراسة هياكل و مؤسسات الثورة بدل الإكتفاء بدراسة الشخصيات و إعطاء لكل ذي حق حقه في صنع تاريخ الجزائر المعاصر.

-المشاركة في كتابة تاريخ الجزائر من خلال بحث أكاديمي يفيد الباحثين و الاجيال القادمة في معرفة تاريخ الثورة الجزائرية بشقيها العسكري و الدبلوماسي من منظور جزائري خال من تأثير الكتابات الفرنسية المغالطة والتي لا تخدم مصالح الإستعمار الفرنسي.

3-الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح إشكالية أساسية هي :

•إلى أي مدى استطاعت الحكومة المؤقتة تحمّل عبء الثورة ؟ وكيف تمكنت من بناء علاقاتها الخارجية ؟

و تتفرع عنها مجموعة إشكاليات منها :

•ماهي الظروف و الأوضاع التي أدت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية؟

•هل استطاعت الحكومة من خلال نشاطها الخارجي و استراتيجيتها في مواجهة السياسة الفرنسية أن تصد ديغول و سياسته الردعية؟

•و هل كان للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة دور في إسماع صوت الجزائر للرأي العام العالمي والتفوق بدبلوماسيتها على فرنسا المدعمة دوليا من حلفائها الطبيعيين و الإستراتيجيين؟

4-الخطة :

قصد دراسة هذا الموضوع و الإجابة على هذه الإشكاليات اتبعنا خطة تضمنت مقدمة و فصل تمهيدي و ثلاث فصول رئيسية و خاتمة و ملاحق لها علاقة بالموضوع وهي كالآتي:

تناولنا في الفصل التمهيدي نبذة عن المؤسسات الثورية السياسية التي سبقت نشأة الحكومة المؤقتة ، وندرج ذلك في مطلبين حيث تطرقنا فيهما إلى تعريف هذه المؤسسات، و كيف مهدت لظهور الحكومة المؤقتة ، أما بالنسبة للفصول الرئيسية فقد تناولنا في الفصل الأول الظروف الداخلية و الخارجية التي مهدت لتأسيس الحكومة، وكذلك تشكيلات الحكومة و أهدافها في مواجهة السياسة الفرنسية لتحقيق الاستقلال الوطني وقد اندرج ذلك في ثلاث مطالب درسنا من خلالها هذه الأحداث التي سبق ذكرها ، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه للمواقف الداخلية و الدولية من تأسيس الحكومة ، و موقف فرنسا بحد ذاتها عن هذه الانطلاقة الجديدة للهيئة الرسمية المواجهة لها، وهو مقسم إلى ثلاث مطالب تناولنا في الأول موقف الداخل من الرأي العام و الهيئات السياسية و العسكرية حول تأسيس الحكومة الجديدة، و الثاني يخص موقف فرنسا الاستعمارية من خلال رد فعلها من هذا التأسيس، أما الثالث فيخص المواقف الدولية من خلال اعترافها بتأسيس هذه الحكومة أو معارضتها.

أما الفصل الثالث اندرج فيه ثلاث مطالب تناولنا في الأول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة و أهدافها الدبلوماسية، أما المطلب الثاني درسنا فيه الدور الذي لعبته الحكومة من خلال زياراتها الدبلوماسية و دورها في المحافل الدولية، أما المطلب الثالث فقد درسنا فيه دور الحكومة في المفاوضات مع فرنسا. وفي الأخير ختمنا بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي أجبنا من خلالها على الإشكاليات المطروحة.

5-المصادر و المراجع المعتمد عليها :

و تتمثل المادة الأساسية للبحث في :

-المصادر (المذكرات):بن يوسف بن خدة،فرحات عباس ،سعد دحلب ،علي كافي ،توفيق المدني.

وأثرينا الموضوع بمصادر ذات أهمية بالغة من أهمها جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير .

-المراجع:دعنا بحثنا بمراجع و دراسات سابقة أعانتنا في وضع الإطار العام للموضوع ،مثل المؤلف عمر بوضربة "النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من سبتمبر 1958م -جانفي 1960م" و محمد عباس "تاريخ الثورة الجزائرية".

أضف إلى ذلك المجلات و الحوارات التي عايشت أو تحدثت عن تلك الفترة .

و مؤلفات باللغة الأجنبية مثل:

Harbi mohamed, les archives de révolution algérienne ,ed,jeune afrique ,paris,1975.

6- المنهج:

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع بحثه ،لذلك رأينا أن ننسب المنهج لطبيعة موضوعنا هو المنهج التاريخي التحليلي الوصفي ،الذي استخدمناه في دراستنا لهذا الموضوع لأنه أكثر ملائمة لدراسة البحوث التاريخية.

7- الصعوبات :

اعترضتنا في إنجاز هذا البحث عدة صعوبات منها:

- صعوبة التنقل إلى المكتبات أو الجامعات أو مركز الأرشيف الوطني للحصول على وثائق متعلقة بموضوعنا.
- كثرة الأحداث في هذه الفترة المدروسة ،الأمر الذي تطلب منا وقتا أطول لإنجاز البحث.
- صعوبة ترجمة الكتب من الفرنسية إلى العربية لأن معظم كتب تاريخ الجزائر باللغة الفرنسية.
- ضيق الوقت الذي صعب علينا الإمام بكل إنجازات الحكومة المؤقتة و دورها في تحقيق استقلال الجزائر.
- و في الختام نأمل أن يسهم عملنا هذا و لو بقليل في تغطية فترة هامة من تاريخ ثورتنا الجليلة و إلقاء الضوء على أهم مؤسسات تلك الفترة.
- ولا نقول أن عملنا ليس ناقصا فالكمال من سمات الله عز وجل ، والنقص من سمات عمل الإنسان.
- و لكن نأمل أن نكون في المستوى المطلوب و أن يكون مقدمة لبحوث أخصا أكثر تخصصا في المستقبل إن شاء الله.

الفصل التمهيدي

مؤسسات الثورة السياسية قبل نشأة الحكومة المؤقتة

أولاً: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ثانياً: لجنة التنسيق والتنفيذ.

-الفصل التمهيدي :

كان لانعقاد مؤتمر الصومام حدث كبير في تاريخ الثورة التحريرية، وقد كانت محطة تاريخية حاسمة لتنظيم الثورة سياسيا و عسكريا و توحيد القيادة و تحديد إستراتيجية العمل .

و مما أقره المؤتمر من تنظيمات و مبادئ أعطت الثورة آفاق جديدة لمواجهة السياسة الفرنسية ، ومن هذه القرارات تنظيم النشاط السياسي بتشكيل المؤسسات القيادية و المتمثلة في :

1)-المجلس الوطني للثورة الجزائرية: CNRA

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة حيث كان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة ، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية ، ومن جهة أخرى يعد لجنة مركزية لجهة التحرير الوطني .

ومن مهامه حماية السيادة الوطنية ، والقيام بمهمة التشريع وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار وكذا إقرار وقف إطلاق النار ، وأصبح من حقه تأسيس أو إنشاء حكومة جديدة وتحديد سياستها ، كما يقوم المجلس بمهمة تعيين أعضاء هذه الحكومة ، وبسبب الثورة لم يكن ينتخب بطريقة ديمقراطية ، وبالتالي لا يمكن لنا الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف بالنسبة لأعضائها ، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأنهم يمثلون الشرعية الثورية (1)، ولهذا لكونهم تمسكوا بالعمل الثوري ، وأنهم في خدمة الشعب وحماية مصالحه ، وكان للمجلس الوطني صلاحيات توزيع نفسه أو تفويض هذه الصلاحية للجنة التنسيق والتنفيذ حيث ارتفع عدد أعضائه من 34 عضوا إلى 54 عضوا ، ثم إلى 74 عضو في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960.

*مؤتمر الصومام: انعقد يوم 1956/08/20م بقرية ايفري أوزلاقن بجرجرة، ومن نتائج المؤتمر أنه كان في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي، كما قسم البلاد إلى ولايات، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية للتنسيق و التنفيذ سنة 1956م.

1-إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية(1954-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، صص 71-72-73.

كما أن المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على

الساحة الجزائرية قبل الثورة فقد ضم المجلس أربعة من المركزيين واثنان من العلماء و اثنان من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و تسعة من الثوريين الذين كانوا من المجموعة 22 وهذا من مجموع أعضائه 17 الدائمين.

- عقد المجلس الوطني للثورة أول دورة له في القاهرة في الفترة ما بين 20 و27 أوت 1957م، وذلك بعد انتهاء لجنة التنسيق و التنفيذ من اجتماعها المنعقد بتونس (باعتباره أول اجتماع للمجلس الوطني)، والذي تم خلاله التصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا و موضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة، و مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن المجلس⁽¹⁾.

فتقرر رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى 14 عضو، ولقد اقترح كريم بلقاسم* أن تتكون من 5 عسكريين و 3 سياسيين، إلا أن عبان رمضان رفض ذلك، و احتج عليه بشكل حاد وذلك بسبب المناقشات التي دارت بين أعضاء المجلس من خلال المطالبة بأولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري، وكان كريم بلقاسم من أشد المعارضين على تجسيد هذا القرار، و طرح فكرة استبدالها بمبدأ آخر وهو الأولوية لرجال الساعة الأولى و مفجري الثورة⁽²⁾.

وفي الأخير تم تشكيل لجنة جديدة مكونة من 5 عقدا هم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عمر اعمران، لخضر بن طوبال، محمود الشريف، و السياسيين هم: فرحات عباس، محمد أمين دباغين، عبان رمضان، عبد الحميد مهري، وإلى جانب السجناء الخمس** في فرنسا⁽³⁾.

1 محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999. ص ص 98-99.

* كريم بلقاسم: ولد في 22/12/1922م بذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945م، أصبح مسؤول الحزب بمنطقة القبائل، التحق بالقيادة الخماسية التي أعدت الثورة، عين قائدا للمنطقة الثالثة، أصبح فيما بعد من أبرز ادة الثورة حيث تولى مهام عليا أبرزها وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، أتهم بمحاولة قلب نظام الرئيس هواري بومدين، أعتيل في شهر أكتوبر 1970م بفرانكفورت بألمانيا.

2 إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 73.

**السجناء الخمس: وهم: أحمد بن بلة_ محمد خيضر_ محمد بو ضياف_ حسين آيت أحمد_ الصحفي مصطفى الأشرف (انظر: طيب بن نادر، الجزائر حضارة و تاريخ، ص 159).

3 محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009، ص 21.

-في سبتمبر 1958م عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها بظهور الحكومة الجديدة اي حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كبديل للجنة التنسيق و التنفيذ والتي أصبحت مشلولة بعد اغتيال عبان رمضان* من طرف العسكريين ،باعتبار عبان معارض أو رافض للأفكار الجديدة التي طرحها كريم بلقاسم فحاول التمرد .
بمعارضة عبان رمضان أصبح وحيدا بفعل سكوت الذين يسمون السياسيين ،أخذ عبان ينتقد العسكريين بكل قسوة و اتهمهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق ،و يعتبر تكوينهم السياسي ضعيف جدا ،حتى ثار هؤلاء ضده و قاموا باغتياله في 27 ديسمبر 1957م(1).

-إلا ان هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة،ويرجع بن يوسف بن خدة أسبابها إلى عدم وجود إستراتيجية عسكرية و سياسية لمواجهة العدو بها أو أمام هذا العجز رضخت لمطلب الباءات الثلاث ** و منحهم كامل الصلاحيات لعقد الاجتماع الشهير للعقداء العشرة ،بهدف تعيين المجلس الوطني الجديد للثورة ليتولى مسؤولية رسم إستراتيجية عسكرية و سياسية و دبلوماسية جديدة للثورة (2).

و تم عقد اجتماع بتونس في 11 أوت 1959م، و متشكلة من(3):

*كريم بلقاسم و بوصوف و بن طوبال.

*الحاج لخضر :قائد الولاية الأولى .

*علي كافي :قائد الولاية الثانية.

*سعيد يازوران :قائد الولاية الثالثة.

*عبان رمضان:ولد في 1920م بنايت إيراثن،مناضل في صفوف حزب الشعب،بعد خروجه من السجن 1955م إلتحق بالثورة و أصبح من أبرز قادتها،كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام،عضو المجاس الوطني للثورة ولجنة التنسيق و التنفيذ،اغتيال بالمغرب في 1957/12/27م.

1 إبراهيم لونيبي ، المرجع السابق ، ص ص 75 76 .

**الباءات الثلاث :كريم بلقاسم -عبد الحفيظ بوصوف -لخضر بن طوبال.

2 الطاهر آيت حمو ، رجال صنعوا التاريخ (سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة ، ط1 ، دار العلدونية للنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 122 -123.

3 محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 11.

*الصادق دهليس :قائد الولاية الرابعة .

*العقيد لطفى :قائد الولاية الخامسة .

*محمدي السعيد :قائد جيش الحدود الشرقية .

*هواري بومدين :قائد جيش الحدود الغربية .

وبعد الكثير من الأخذ و الرد خلال اجتماع العقداء العشرة و تدخل العديد من الاوساط و خاصة بن يوسف بن خدة الذي كان بعيدا عن كل الشبهات في ذلك نظرا لثباته على المبدأ أو الاستمرار في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر ،و بعد توقف الاجتماع لمرات متعددة توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية(1).

1_ محمد عباس ، نوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية ، دار هومة للنشر ،الجزائر ، 2005 ، ص 102 .

2- لجنة التنسيق و التنفيذ: CCE

-انبثقت لجنة التنسيق و التنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام بعضوية من خمس شخصيات ثورية: (عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهدي*، سعد دحلب**، بن يوسف بن خدة⁽¹⁾).

وهي الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة، اتخذت مدينة الجزائر مقرا لها⁽²⁾، و اعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة، إلا أن هذا القرار يعد اكبر خطأ ارتكبه اللجنة و هذا بسبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة⁽³⁾.

و يقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتشكل منها اللجنة «....إننا نشكل قيادة جماعية وان كل الأمور كانت تناقش، وبفضل من فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية....» إلا انه سيتدارك ذلك بقوله «....إننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ.....» فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في إدارة عمله، كان عبان رمضان أسرعهم فكان يحرر ملاحظاته و توجيهاته بسرعة، وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع، ويقول أيضا إن كريم بلقاسم و بن مهدي يغضبان منه بسبب تظاهره بالزعامة⁽⁴⁾.

*بن مهدي: ولد عام 1923 بعين مليلة، ناضل في صفوف حزب الشعب، وأصبح من كوادره، أعتقل عام 1945، وأتهم في قضية المنظمة الخاصة سنة 1950، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل و قائد منطقة وهران، تخلى عن هذه القيادة لفائدة بوصوف بعد مؤتمر الصومام حيث عين فيه عضوا في القيادة العليا لجبهة التحرير، أشرف على نشاط المجموعة المسلحة، أعتقل من طرف قوات بيجار في 23 فيفري 1957، وأستشهد تحت التعذيب.

** دحلب: ولد سنة 1910م بالجنوب، ناضل في صفوف ال MTLD، التحق بالثورة سنة 1955م، كان عضو في CCE عام 1956م وزير الخارجية في الح م 3 شارك في مفاوضات إيفيان.

1 عامر رخيطة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962م-1980م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 70.

2 عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية (1954م-1962م)، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 93.

3 إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 82-83.

4 سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009، ص 102.

ومن اخطر القرارات التي اتخذتها اللجنة قرار الإضراب العام (لمدة 8 أيام) LA grève DE 8 JOURS

في الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م، وهو القرار الذي ترتب عنه خروج لجنة التنسيق و التنفيذ من التراب الوطني، و بذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج، و الوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن المهدي، حيث صرح في آخر اجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957م، انه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا و كافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها⁽¹⁾.

بعد خروج اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بلقاسم بتشكيها بطريقة جعلها تكون تحت نفوذه و سيطرته انضم إليها بن طوبال*، بوصوف، عمر اعران، محمد شريف، مما اعاد الكفة لصالح العسكريين، بعد ان كانت لصالح السياسيين في اللجنة الاولى، فقد اصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة 04 فقط، مقابل 5 عقداء، اما السجناء الخمس فلم يكن لهم اي نفوذ بحكم تواجدهم في السجون الفرنسية، وحتى بالنسبة لعبد الحميد مهري** و دباغين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم، أكثر من قريهم من السياسيين، فانتقل صنع القرار إلى العقداء الخمس في اللجنة، اما السياسيين قد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، و كان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات .

فقد افتتحت التركيبة الجديدة للجنة التنسيق و التنفيذ العناصر السياسية القادمة من الإتحاد الديمقراطي

للبيان الجزائري UDMA⁽²⁾.

1 محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ص ص 97-98.

*بن طوبال: ولد عام 1923م بميلة، انضم إلى حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عين وزير للداخلية بالح م 1 و 2 ثم وزير للدولة في الح م 3، ساند بوصوف في صراعه مع السياسيين و هو من الذين إتخذوا قرار تهميش عيان رمضان، ساهم في مفاوضات إيفيان (انظر حميد عبد القادر-فرحات عباس رجل الجمهورية ص 308-309).

**مهري: ولد سنة 1925م بقسنطينة، ناضل في صفوف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلتحق بالجبهة، عين كممثل في دمشق ثم وزيرا للعلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة.

2 إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 85.

إن ابرز ما إستنتجناه من خلال دراستنا لهذه اللجنة، وجود الثلاثي كريم بلقاسم و بوصوف و بن طوبال فيها و تنازعهم على قيادة الثورة و أن هذه اللجنة هي التي أرست الركائز الأولى للكثير من الأسس التي أصبحت تتحكم في آليات النظام الجزائري و يمكن لنا تحديد هذه الركائز في :

*الاغتيالات السياسية .

*النزوع نحو الحكم الفردي و طغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة .

ويظهر ذلك من خلال تنصيب الباءات الثلاث أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء رغم تنافرهم عن بعضهم البعض، و كل طرف يتخوف من الطرف الآخر . و اختراق القانون و تجاوز صلاحيات أجهزة أخرى، و ظهر جليا في إنشاء الحكومة المؤقتة (1).

1 الطاهر آيت حمو، المصدر السابق، ص 117.

الفصل الأول:

نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

• أولا :ظروف نشأة الحكومة المؤقتة الجزائرية.

1-1-الظروف الداخلية.

1-2-الظروف الخارجية.

• ثانيا :تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية .

1-2-فكرة التأسيس.

2-2-تشكيلات الحكومة المؤقتة.

• ثالثا:أهداف الحكومة المؤقتة و سياستها العامة.

1-3-أهداف الحكومة المؤقتة.

2-3-السياسة العامة للحكومة المؤقتة

1- ظروف نشأة الحكومة المؤقتة :

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962م، أحداث و تطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء سياسية منها أو عسكرية، أو على المستوى الداخلي و الخارجي، كان لها تأثير كبير في استمرارها (1).

لقد ظهرت فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة منذ سنة 1957م، في المذكرة التي قدمتها جبهة التحرير الوطني لمؤتمر بريوني بيوغوسلافيا، وكان ضمن هذه المذكرة، المطالبة بإنشاء الكومة المؤقتة الجزائرية للمفاوضة من أجل الجزائر (2).

ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بين الأحداث الهامة، إذ يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة للظروف و العوامل التي عاشتها الثورة داخليا و خارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية و أخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة.

1-1- الظروف الداخلية :

تكتسي هذه الظروف و العوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث الثورة التحريرية و التي يمكننا حصر أهمها فيما يلي (3):

(أ)-الظروف السياسية: بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا و هو لجنة التنسيق و التنفيذ (4) و التي ضمت خمسة أعضاء وزعوا فيها بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة (5).

1 عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 21.

2 محمد الميللي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 123.

3 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 27.

4 محمد العربي الزبييري، المرجع السابق، ص 88.

سعت هذه اللجنة بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات إعترضتها و أجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر* في 1957م، و رد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى ارض الوطن، ولكن الأمور سارت نحو الاسوء (1).

-وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية في 1957م، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم و عبان رمضان، و لكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية و هذا في مؤتمر 20 أوت 1957م بالقاهرة (2).

-لكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق و التنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، و تعاني من غياب روح الثقة و عدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا، و خاصة ما تعلق بمشكل الأسلحة و الذخيرة (3).

-و في هذه الأجواء يتم اغتيال عبان رمضان، و قد انجر عن هذا الاغتيالآثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ فقد ذكر فرحات عباس انه حينها فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية لكنه تراجع عن قراره و برر ذلك بقوله: «بان مكانه بين المسؤولين و إلى جانبهم على الأقل من اجل تفادي ما هو أسوأ» (4).

*معركة الجزائر: قررها بن مهدي و عبان و رغم فشلها إلا أنها حققت صدى دولي و تعاطف بعض الأوساط السياسية و الثقافية في فرنسا من جراء إفشاء أسرار التعذيب المطبق.

1 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 74.

2 محمد العربي الزبيري، الكتاب المرجعي عن الثورة التحريرية 1952-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006، ص 87.

3 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 24.

4 ben jamin stora، zakia daoud –ferhat abbas، kasbah، edition، 1995، p 284.

و بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة ،دلت على تقلص وتراجع روح الثقة خاصة بعد تغيير معادلة الصراع بعودة الجنرال ديغول* إلى هرم السلطة في فرنسا(1).و الذي أعلن أنه جاء من أجل خنق الثورة و القضاء عليها(2)،تزامنا مع حوادث 13 ماي 1958م ،التي قادها غلاة المعمرين و قادة الجيش الاستعماري في الجزائر(3)،إذ يعد هذا عاملا هاما يضاف إلى عوامل سابقة فقد كان هذا بمثابة انقلاب عسكري قام به الضباط الفرنسيون بقيادة جاك ماسو**و أعلنوا استلامهم الحكم ،ووجهوا نداء إلى الجنرال ديغول دعوه فيه إلى تسلّم الحكم في فرنسا ، هذا و قد أذاع الجنرال سالان***قائد القوات الفرنسية في الجزائر أنه استلم مؤقتا الحكم في الجزائر و قد شكل المتمردون مجلس عسكريا بزعامة قائد الانقلاب الجنرال جاك ماسو الذي بادر بإرسال نداء إلى ديغول وبرقيات تهديد بفصل الجزائر عن فرنسا إلى كل من رئيس الجمهورية و ريس الوزراء و رئيس الجمعية الوطنية بباريس و بحدوث هذا الانقلاب العسكري في الجزائر أصبح مكملا لرئيس الحكومة الفرنسية يواجه أخطر أزمة مرت في فرنسا .

وفي 15 ماي 1958م أعلن ثوار الجزائر موقفهم إزاء حركة التمرد العسكري هذباسم جبهة التحرير الوطني بمايلي :«إن حركة التمرد التي يقودها الجنرال ماسو بالجزائر هي نتيجة ضعف الحكومة الفرنسية و المتابعة التي لم تستطع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي و الجالية الفرنسية في الجزائر»(4).

*ديغول:ولد عام 1890م تخرج من الكلية العسكرية كضابط في 1912م شارك في ح ع 1 و2 برز كشخصية عسكرية مقاومة، أسس الجمهورية الفرنسية الخامسة ، حكم فرنسا إلى 1969م ،توفي سنة 1970م.

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ،ص 24.

2 وزارة المجاهدين ،الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958/9/19-2008/9/19)،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954.

3 عمر بوضربة ،المرجع السابق،ص 24.

**جاك ماسو:قائد الفرقة 10 للمظليين،لقى العديد من المحاضرات دعى فيها إلى ممارسة التعذيب للحصول على معلومات لأنه خبير في الحرب السيكلوجية .

***سالان :جنرال فرنسي شارك في حرب فرنسا في الفيتنام،من معارضي استقلال الجزائر، شارك في انقلاب الجنرالات في أفريل 1961م ضد ديغول دخل العمل السري بتأسيس المنظمة السرية العسكرية.

4"ذكرى اخرى تضاف إلى غيرها من الذكريات ،المجاهد" ،لسان حال جبهة التحرير الوطني ،العدد 42،18 ماي 1959م ، ص 04.

-وفي 19 ماي 1958م أعلن الجنرال سالان بصفته القائد العام بالقوات الفرنسية في الجزائر تأييده لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم، وبعودة ديغول هذه أعاد القوة إلى النظام الفرنسي، و الذي يعول أساسا على الجيش الفرنسي العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية و تحقيق طموحات المعمرين⁽¹⁾.

بالإضافة إلى المناورات السياسية⁽²⁾ و المشاريع الاقتصادية الخادعة و التي ستتجسد في مشروع قسنطينة و الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين وذلك منذ مجيء ديغول في جوان 1958⁽³⁾.

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول الدستور الخامس للجمهورية الفرنسية، المزمع إجراؤه يوم 26 سبتمبر 1958⁽⁴⁾، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق و التنفيذ في دراسة ملف تحويلها إلى حكومة مؤقتة⁽⁵⁾ من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء أكانت سياسيا أو عسكريا⁽⁶⁾، و إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات و إيجاد تسوية سلمية⁽⁷⁾.

1 د. إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830م-1962م)، ج2، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص ص 245-246.

2 أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 400.

3 ناصر الدين سعيدوني، مشروع قسنطينة 1958، جريدة الشعب، العدد 8299، ص 07.

4 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 25.

5 ben jamin stora ،opcit ، p 244.

6 إدريس خضير، المرجع السابق، ص 247.

7 ferhat abbas ، autopsie d'une guerre l'aurore، paris ،France edition، garmier ،1980 ، p 241.

(ب)- الظروف العسكرية :

تجمع مصادر الأرشيف و الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على أنالأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة و صعبة للغاية، فسنة 1958م و ما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر سواء في الداخل أو الخارج(1).

تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي و فرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المناورة من جانب العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية و قد عم الإرهاق في الداخل، من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية، و بدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها بالتناقص(2).

وفي هذا السياق تلقى جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك أو الاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة و المكهربة-خط موريس-* خلال سنتي 1958م-1959م كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشانكة و المكهربة خلال محاولاتهم لاختراق خط موريس(3).

1 محمد أحسن ازغدي، مؤتمر الصومام وتطويره لثورة التحرير الوطني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص167.

2 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 26.

*خط موريس: أنشئ عام 1957م وهو عبارة عن مجموعة من الأسلاك الشانكة و ستة خطوط مكهربة عرضها 12 متر أما طولها فهو يمتد على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة قاله إلى أقصى نقطة في الجنوب و هي قرية تقرين وهو مكهرب بقوة 15 فولط وأرضية مزروعة بمئات الألغام المضادة للأفراد .

3 جمال قندل، خطا موريس و شال على الحدود التونسية والمغربية و تأثيرهما على الثورة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2000/1999، ص 99.

نتيجة التأثيرات السلبية و الخطيرة لخط موريس على الثورة ،فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958م ضد القوات العسكرية الفرنسية في الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تبدأ -معركة الحدود- التي ستنتهي في آخر شهر ماي من نفس السنة ،و قد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر عدة فادحة في هجماتها ضد خط الموت -موريس- ،فمثلا استشهد يوم 26 فيفري 1958م حوالي 225 جنديا مقابل مقتل 15 جندي فرنسي فقط ، و في 27 فيفري 1958م استشهد حوالي 100 جندي مقابل جندي فرنسي واحد فقط ،و ستكلف المعركة في خط موريس جيش التحرير الوطني بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 افريل-8 ماي 1958م استشهد: 620 جندي جزائري و استيلاء الجيش الفرنسي على :540 قطعة سلاح و ستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة ،قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية ب ستة آلاف(6000) شهيدا و أربعة آلاف (4000) قطعة سلاح (1).

فهذا الخط كلف جيش التحرير الكثير من أيام العمل الإضافية و خسائر في الأرواح و تأخر في وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين في الداخل مما اضطرتهم إلى توسيع الهجمات التي كان يقوم بها المجاهدون من اجل امتلاك السلاح و نرعه من الفرنسيين(2).

1 عمر بوضربة ،المرجع السابق ،ص 27.

2 الغالي الغربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية(الأسلاك الشانكة المكهربة)، دار القصبة ،الجزائر ،2009، ص 39.

فبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير ،مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني ،فكان لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق ، و لهذا الغرض أنشأت لجنة التنظيم العسكري COM(1)،بالإضافة إلى محاولة تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1957 القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين(2) :

الفرع الأول يرأسه العقيد هواري بومدين* ونجح في إدارته نجاحا كبيرا ويتواجد على الحدود الجزائرية المغربية .

الفرع الثاني يترأسه العقيد محمد السعيد،ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية،وقد فشل في إدارته رفقة مساعديه فشلا ذريعا مما أدى إلى تأزم الوضع على الحدود الشرقية ، ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة الولاية الأولى(3).

لقد سادت روح الفوضى و عدم الانضباط لدى جيش الحدود ، فأصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير ، وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في جيش التحرير الوطني(4)كتعيينه الرائد إيدير** مسؤولا على جيش الحدود .

1 عمر بوضربة،المرجع السابق،ص 27..

2 البشير ملاح،تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج2،دار المعرفة،الجزائر،2006،ص 92.

*هواري بومدين: مساعد عبد الحفيظ بوصوف ، ثم عقيد للولاية وعضو المجلس الوطني للثورة قائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير 1959م/1962م ووزيرا للدفاع من 1962م/1965م ، رئيس مجلس الثورة في 1965م ثم ثاني رئيس للجمهورية 1965م/1978م.

3 محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2 ، دار هومة ، الجزائر ، 1992 ، ص ص 166 167. و:

HARBI MOHAMED,LE FLN MIRAGE ET REALITE DES ORIGINES A LA PRISE DU POUVOIR

1945/1962,NAQD/ENAL , ALGER, 1993 , PP 209 212.

4 محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 183.

** الرائد إيدير: هو مولود إيدير إنضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1956 م، مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية الليبية سنة 1957 م ، مستشارا لكريم بلقاسم 1958م/1960 م، ثم سفيرا في باكستان سنة 1960م/1962م

وقد جلب هذا الإجراء للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية و فقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط للعمل على طرده و من والاه من قادة الثورة بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة ، و في مقدمتها مشكل التسليح، كل هذا أدى بالقيادة النافذين في لجنة التنسيق و التنفيذ :كريم بلقاسم- لخضر بن طوبال- و عبد الحفيظ بوصوف إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب ، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير عبر الحدود تطبيقا لأوامر صالان الذي اصدر أوامر تقضي بحق متابعة جنود جيش التحرير عبر الحدود، من هنا جاءت أوامره للطيران الحربي الفرنسي لمهاجمة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م حيث قامت السلطات الفرنسية بقتل هذه القرية الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية بالطائرات، وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية والبشرية (1).

حيث أستشهد 69 مدنيا من بينهم 20 طفلا و 11 امرأة وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت ب:130 جريح ، بالإضافة إلى تدمير كلي للمرافق الحيوية لهذه القرية، و كان الهدف منه هو ضرب تضامن التونسيين مع القضية الجزائرية و فك الارتباطات التاريخية و النضالية بين الشعبين وذلك بالتأثير عليها سياسيا و عسكريا ، و قد جوبه هذا العدوان بسخط و رفض الدول العربية و الدول المحبة للسلم و الأمن لأنه وقع على دولة ذات سيادة و شعب أعزل و آمن في بلاده، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على توتر أعصاب فرنسا التي أصبحت تكن العداء و تشك في كل إنسان بأنه ينتمي إلى جيش التحرير الذي عجزت عن التخلص منه و وضع حد لهجماته المتكررة .

كما ازدادت أزمة التسليح من جراء إقامة خط موريس على طول الحدود الجزائرية (المغربية و التونسية) ومصادرة سفينة تشيكو سلوفاكيا المحملة ب 148 طن من الأسلحة و الذخيرة إلى جيش التحرير الوطني(2).

1 ذكريات ومآثر الذكرى ال39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف ، مجلة أول نوفمبر ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، العددان 151 152 ، الجزائر ، ص 39.

2 عمر بوضرية ، المرجع السابق ، ص ص 28 29 .

ج) الظروف الاجتماعية :

إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سيئة ، سواء تعلق الأمر بالدخل أو على الحدود التونسية و المغربية ، كما أن هذه الأوضاع كانت امتداد للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبل اندلاع الثورة و كانت سببا مباشرا في تفجيرها .

وفي هذا الإطار يعتبر تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1957م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة(1).

وكان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للشعب الجزائري خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة ، و إقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير و هو عكس ما عاشته الأقلية الأوروبية من رغد فساعات الحياة المعيشية للأهالي الجزائريين من السيئ إلى الأسوأ، فالجهاز الاقتصادي الاستعماري أغدق الشعب في بؤس كبير بسياسة تعتمد على الاستغلال و التفجير نتج عنها أسوء النتائج في المجال الاجتماعي(2).

ففي هذا الإطار قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة 73 محتشد في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي مساحة الولاية ، و قد تأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك خصوصا الفقيرة منها (3).

فالساسة الفرنسية اعتمدت على منح أراضي زراعية للمعمرين مما أدى إلى نتائج عادت بالنفع على هؤلاء المعمرين الذين إزدادت مساحة أراضيهم إتساعا ، حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929م إلى 108 هكتار سنة 1952م(4).

1 محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 94 .

2 عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 189 .

3 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 30.

4 عدة بن داهمة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 1962) ، ج 2 ، الجزائر ،

2008 ، ص 402

و نجد كذلك أن التجار والصناع الجزائريين لم تكن لهم أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الاقتصادي و المضايقات كالمصادرات و الضرائب الفادحة و الحرمان من القروض و رخص الاستيراد و التصدير بما أدى إلى وجود ما يقارب مليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي⁽¹⁾.

ولقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958م الذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية جزائرية حليفة للاستعمار الفرنسي⁽²⁾.

بالإضافة إلى الحالة المزرية والفقر المدقع الذي كان يعاني منه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه الاجتماعية، وعان كذلك من تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر وهران قسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب في حين لجأ أغلبية الجزائريين للوسائل التقليدية في العلاج⁽³⁾.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المتخصصة SAS**، التي شرع في إنجازها منذ 1955م وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958م فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة الإذاعة والسينما وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم بقمعهم بالقوة، ثم بالتحدث لهم عن خط الموت على الحدود وعن ندرة الأسلحة والأخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة كالرياضة، الإكثار من النوادي وتكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسية ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشراب الخمر⁽⁴⁾.

1 الغالي الغربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954/1958 ، غرناطة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 46

2 ناصر الدين سعيدوني ، مشروع قسنطينة 1958 ، جريدة الشعب ، العدد 8299 ، ص 7.

3 الغالي الغربي ، فرنسا ، المرجع السابق ، ص ص 76 47.

* SAS : أنشأها الحاكم العام جاك سوستيل يوم 1955/09/28م ، بلغ عدد هذه الأقسام الإدارية المتخصصة 700 قسم إداري متخصص وقد أقيم كل قسم إما بداخل القرية أو بجوارها وذلك من أجل الحضور الدائم في أوساط السكان والعمل على إستمالتهم لقضيته ولبرنامج السياسي ، كما أنشأت من أجل التجسس داخل المحتشدات .

4 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 30-31.

ومن أعمال السلطات الفرنسية زرع الإحباط النفسي (وهو ما جاء به فرحات عباس) لدى الشباب الجزائري (1) بأن أربع سنوات من الحرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب والى إعلان حكومته الوطنية الشرعية (2).

أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية التي كانت ضاربة أطنابها بين صفوف الجزائريين (3) إضافة إلى الحرمان واللامساواة المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم وذلك لاعتقادهم أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.

فإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان من أجل رفع معنويات الشعب جراء معاناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكانت آمال هذه الحكومة المؤقتة في الحصول على دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية أن تحققه (4).

1 حوار فرحات عباس لجريدة المجاهد.

2 حوار مع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس لجبهة التحرير الوطني ، وزارة الإعلام ، الجزائر ، 1984 ، الجمعة ، 1958/10/10.

3 عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 189.

4 الغالي الغربي ، المرجع السابق ، ص ص 47 48 .

2-1- الظروف الخارجية:

للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزا في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى التفكير في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكن من خلالها أن نذكر أهمها فيما يلي:

-الضغوطات التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، حيث أن فرنسا أعلنت حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين⁽¹⁾ مما أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب الأقصى، حيث قامت السلطات الفرنسية في هذا الصدد بتفجير قنبلة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958م، ويعد هذا الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي وهو التخوف من امتداد الحرب إلى البلدين (تونس و المغرب) ومن أجل تفادي مثل هذه الأخطار وتفاديا للتدخل المصري في المنطقة وتحديدًا من البوابة الجزائرية، قامت الدولتان بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية والتي ستعقد بطنجة المغربية* بين 27-29 أبريل 1958 م .

هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية⁽²⁾.

وقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب الأقصى من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دافعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ماتجسد فعلا في الضغوطات السياسية والنصائح للركون إلى المفاوضات⁽³⁾.

1 خليفة الجنيدي ، حوار حول الثورة، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، 1986 ، ص ص 503 -507.

*طنجة :مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي، وتعتبر نقطة وصل بين المملكة المغربية و أوروبا الغربية، كانت خلال القرن 18 عاصمة المغرب الدبلوماسية، وكانت ملجأ للعلماء و الأجانب و تجار الأسلحة، و استرد المغرب طنجة عام 1957م بعدما كانت مسيرة من طرف إحدى عشرة دولة أجنبية هذه المدينة.

2 mohamed harbi ,les archives de la revolution algerienne ,France,ed,afrique,p :181.

3 ben jamin stora,op.cit,p :287-288.

كما تعتبر عودة الجنرال ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958م بالجزائر ظرفا خارجيا هاما إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا ، واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة فأراد القضاء عليها والاحتفاظ بالجزائر فرنسية⁽¹⁾. فقد اقترح أعمار أو عمران* في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ CCE ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة كخطة هجومية من الناحية الدبلوماسية، وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية⁽²⁾.

-زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم ، هذا النشاط كان موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في داخل الجزائر وعلى التراب الفرنسي وهو كفاح جاء كرد فعل على السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر.

-توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى نتيجة تأثير الثورة التحريرية على السياسة الفرنسية الداخلية⁽³⁾ ومن بين هذه الحكومات :

◦ حكومة بيير مانديس فرنس : وهو اشتراكي راديكالي، رئيس الحكومة الفرنسية من نوفمبر 1954 إلى فيفري 1955⁽⁴⁾ ، فوجئ باتداع الثورة لذلك اعتقل الكثير من أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD كما أراد القضاء على الثورة باعتبارها جاءت من الخارج فاعتمد على مشروع إصلاحى يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة⁽⁵⁾.

1 معمر العايب ، مؤتمر طنجة المغربي - دراسة تحليلية تقييمية ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 105 106.

*أعمار أو عمران ولد في جانفي 1919م ، ناضل في صفوف حزب الشعب مند صغره ، نائب كريم بمنطقة القبائل ، عين سنة 1960 ممثلا للثورة بتركيا ، انسحب بعد سنة 1962م من الساحة السياسية ليمارس التجارة ، توفي سنة 1991م.

2 HARBI MED ، OP CIT ، P189.

3 عمر سعد الله ، "الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني" ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، العدد 14 ، الجزائر ، 2006 ، ص ص 274 273.

4 محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة ، ترجمة الحاج مسعود ، ج1 ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 456.

5 عمر سعد الله، المرجع السابق، ص ص 74-75.

◦ حكومة غي ملي : جانفي 1956م - 21 أبريل 1957م تلخصت سياسته في إيقاف القتال وإجراء انتخابات والتفاوض مع من تفرزهم تلك الانتخابات من عملاء مزيفين غير أن جبهة التحرير الوطني FLN رفضت وأصرت على اعتراف فرنسا بالاستقلال وتوقيف العمليات العسكرية ضد الشعب⁽¹⁾.

كانت عودة الجنرال ديغول إلى الحكم قد زادت من آمال المسؤولين المغاربة في حل تفاوضي للتخلص منالثورة الجزائرية ،التي تمنع استقرار سلطاتهم، و بدوره فرحات عباس اعتبر عودة الجنرال ديغول إلى تولي السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية للصراع ، و هو ما يمكن استخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958م ،قال:«أن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من شأنه ان يجعل التفاوض بين الجزائر و فرنسا أكثر سهولة و دقة من ذي قبل » ، و يلح فرحات عباس في نفس الحديث «إن التوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية من اجل تحقيق السيادة و الحرية»⁽²⁾، كما أوضح فرحات عباس في كتابهتشريح حرب «إن ديغول كان في وضع يمكنه من تسوية مشكلتنا»⁽³⁾ .

إن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة و مجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش الفرنسي أعطى معنى جديد، و سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي لأنهاصبح يسعى جاهدا من اجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي ،ومن اجل تحقيق ذلك قام ديغول بتقديم تنازلات*لصالح تونس و المغرب و ذلك لكسب نظاميهما ،هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي تونس و المغرب للتخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير⁽⁴⁾.

1 صالح فركوس،تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005، ص 443

2*قدم ديغول هذه التنازلات لصالح هذين البلدين في 14/06/1958م ، وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب ، وفي جريدة المجاهد ، المرجع السابق.

3 farhet abbas , op. cit p :241.

*التنازلات:في 17 من نفس الشهر والسنة وقع إتفاق انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي ، باستثناء بنزرت.

4 Harbi Med, Les archives, op. cit pp :181 182.

الحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا و الوضع الدولي عموما كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي و صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة ، خصوصا بعدما انجرت تونس إلى المفاوضات مع الشركات البترولية الفرنسية من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق و التنفيذ للاحتجاج للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة*ببرقية مؤرخة في 13 جويلية 1958⁽¹⁾.

ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول و السلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، و التي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية⁽²⁾.

و من الظروف الدولية التي دفعت قيادة ال CCE إلى إنشاء GPRA الأحداث الهامة التي شهدتها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد فرحات عباس قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل ال GPRA إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي⁽³⁾.

*بورقيبة: ولد سنة 1903م بالمستير، درس الحقوق والعلوم السياسية بفرنسا ، أسس حزب الدستور التونسي الجديد في 1945م ،ناضل ضد سلطات الحماية في تونس ، بعد إعلان استقلال تونس في مارس 1956م ألغى بورقيبة سلطة الباي وأعلن النظام الجمهوري ليصبح رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف الجنرال زين العابدين في نوفمبر 1987م ، توفي في شهر أفريل 2000م.

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 35.

2 أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 399 400.

3 نفسه ، ص ص 402 404.

ففي المغرب العربي و على إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف تونس في 8 فيفري 1958م ، حدث تعاطف كبير بين الشعبين الجزائري و التونسي ، الأمر الذي جعل الرئيس التونسي حبيب بورقيبة يدعو إلى وحدة الصف المغاربي (تونس-الجزائر -المغرب)(1).

بالإضافة إلى نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958م التي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري السعيد* ، وموقف عراق الثورة الإيجابي من الثورة الجزائرية (2).

وكذلك على إثر الظروف الدولية السائدة آنذاك و المتمثلة في الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي ما يسمى بالحرب الباردة** ، حيث أصبح من المستحيل التفاهم بين الدول الكبرى على المبدأ الأساسي الذي وضعوه في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ONU (3) ، فكانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري .

كل هذه الظروف سواء أكانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في ال CCE الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الداخل أو الخارج ، و لتوقف المناورات الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية (4).

1 عبد القادر نور وآخرون ، حوار حول الثورة ، ج2 ، موفم للنشر، 2008 ، ص 212.

*نوري السعيد: ولد في بغداد كان سياسياً وضابطاً في الجيش العراقي. شغل منصب رئيس الوزراء بالعراق 14 مرة مختلفة وفي عام 1955م حمل العراق على الانضمام إلى حلف بغداد ففي عام 1958م أطيح بنوري السعيد والملك فيصل ملك العراق عندما تولى الجيش الوطني السلطة. قتلته حشود مؤيدي الانقلاب وهو يحاول الهرب من بغداد متكرراً.

2 مقابلة رضا مالك يوم 19/09/1998م ، للمجاهد ، الجزائر. و رضا مالك ، الجزائر في إيفيان ، ط1 ، دار الفارابي للنشر، لبنان ، 2003 ، ص 97.

**الحرب الباردة: مصطلح يُشار به إلى التنافس الحاد الذي كان قائماً بين الدول الشيوعية والدول الغربية في الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وكان أحد طرفي التنافس هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقاً) وحلفاؤه الشيوعيون الذين عُرفوا بالكتلة الشرقية. وفي الطرف المقابل كانت و م أ وحلفاؤها الديمقراطيون الذين سُموا بالكتلة الغربية. أما الصراع بين الجانبين فقد سُمي حرب باردة نظراً لعدم اشتماله على حروب ساخنة ذات قيمة تُذكر.

3 عمار رخيعة ، الدبلوماسية الجزائرية منذ 1830م حتى 1962م ، (الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية) ، ط2 ، دار هومة للطبع ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 90 91 .

4 Harbi Med, Les archives , op. cit pp: 184 185.

و عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 37.

2- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن الإعلان عن تأسيس الـ GPRA من طرف الـ CCE يوم 19 سبتمبر 1958م سبقته خطوات و مراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة ثم العمل على تجسيدها .

2-1- فكرة التأسيس :

(أ)- الفكرة :

إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة كانت تراود أذهان قادة الثورة منذ سنة 1956م، و في هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسيوم 22 أكتوبر 1956م ، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة بإعتقال زعمائها⁽¹⁾.

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في القاهرة من 20-28 أوت 1957م ، حيث أُنخذ قرار تم بموجبه تفويض لجنة التنسيق و التنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية⁽²⁾.

أما فيما يخص مؤتمر طنجة المنعقد بالمغرب في أبريل 1958م قد طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و ممثلي حزب الاستقلال المغربي و الدستور الجديد التونسي ، وقد تم الإتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب و تونس من أجل إقامتها في المنفى⁽³⁾.

1 رضا مالك ، مقابلة شخصية يوم 19/09/1998.

2 محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون ، ترجمة علي الخش ، ط2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2005 ، ص 105 .

3 Messaoud Maadad, guerre d'algerie chronologie et commentaire , Algérie , sad ENAG éditions , 1992 , pp : 116- 117.

وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك دور في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، ففي 1958م أصبحت الأوضاع غير مستقرة داخل ال CCE خصوصا بعد مقتل عبان رمضان من طرف الباءات الثلاث، فهي أزمة أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها، ويعيد لها نشاطها . وفي 4 أبريل 1958م أعلنت ال CCE عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة و ذلك بإنشائها لثمان مصالح وزارية لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة ، وهي التي تقوم بدراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع و هذا خلال الفترة الممتدة من جويلية -سبتمبر 1958م(1).

(ب)- التأسيس :

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة وذلك بتقديم إستنتاجها إلى ال CCE في شكل تقرير ،و التي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة داخليا و خارجيا ،وعلى صعيد الوضع في فرنسا و الشمال الإفريقي و حتى على المستوى العالمي، قامت ال CCE يوم 09 سبتمبر 1958م بالفصل في المسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وتم الاتفاق على المبادئ وهيكلية الحكومة التي ستستقر بالمنفى(2) ،وفي 17 سبتمبر 1958م اجتمع قادة الثورة لتشكيل الحكومة وفي اليوم الموالي تم إعلام الدول العربية بالقرار من أجل الحصول على التأييد والاعتراف بها ،حيث قام قادة الثورة بتسليم بيان عن ال GPRA ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة.

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيسها يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفارات بعض الدول العربية، حيث قام فرحات عباس بتلاوة بيان تشكيلها باللغة الفرنسية ومن بعده عبد الحميد مهري باللغة العربية.

1 Harbi Med , FLN , PP : 112- 114.

2 مصطفى طلاس - بسام العسلي ، تاريخ الثورة الجزائرية ، ط1 ، دار الشورى ، لبنان ، 1982 ، ص 375.

2-2 تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

تشكلت ال GPRA من ثلاث حكومات متتالية :

-التشكيلة الأولى 1958/09/19م-1958/7م: (1)

تألفت الحكومة الأولى من تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاث كتاب للدولة (2) . وضمت الحكومة في تشكيلتها كل التوجهات السياسية الجزائرية من العلماء وال MTLD وال CRUA ، والUDMA ، واختير فرحات عباس لرئاسة الحكومة من دون بقية الشخصيات نظرا لحنكته السياسية واعتداله ، وذلك لإعطاء وزن دبلوماسي للثورة ، وفتح باب التفاوض مع فرنسا.

-التشكيلة الثانية 1960/06/18م-1961/08م: (3)

تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة ، فعينت لجنة مكونة من محمدي السعيد وسعد دحلب وهواري بومدين لتشكيلها، وتعيين الوزارة والرئيس ، وقد بقي فرحات عباس في منصبه – على رأس الحكومة – مع بعض التغييرات في المناصب الوزارية.

-التشكيلة الثالثة سبتمبر 1961م / أوت 1962م: (4)

تقرر تشكيل حكومة جديدة إثر قيام المجلس الوطني للثورة بتعيين لجنة مكونة من محمد بن يحيى وبوداود عمار مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، ومحمد السعيد للتشاور واقتراح حكومة جديدة (5) حيث تشكلت هذه الأخيرة من بن يوسف بن خدة رئيسا الذي حل محل فرحات عباس مع إجراء بعض التغييرات على المناصب الحكومية .

1 أنظر الملحق رقم 02

2 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 47.

3 أنظر الملحق رقم 03

4 أنظر الملحق رقم 04

5 سعد دحلب ، المهمة ، المصدر السابق ، ص 136.

3- أهداف الحكومة المؤقتة و سياستها العامة :

3-1- أهداف الحكومة المؤقتة : أسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتحقيق أهداف الثورة

ويمكن تقسيمها إلى قسمين أهداف داخلية و أخرى خارجية .

أ- الأهداف الداخلية

-محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام و الوحدة التي طالما افتقدت لها ال CCE و بالتالي محو سلبيات الماضي التي تعود رواسبها إلى عهد مصالي الحاج* بمعنى أن تقوم الثورة على مبدأ القيادة الجماعية لا على الزعامة الفردية ، وهو محاولة التخلص من الصراع بين السياسيين و العسكريين.

-أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958م ، فخط موريس ضيق الخناق على الثورة فأصبح من الصعوبة بمكان إدخال السلاح إلى التراب الوطني ، لذلك إن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح و تقوية القدرات العسكرية لـ ALN⁽¹⁾. كان الهدف من إنشاء ال GPRA مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول ، و التي تصب في اتجاهين و بشكل متوازي، عل المستويين السياسي و العسكري و عل الصعيدين الداخلي و الخارجي .

-إعادة زرع روح الأمل و التفاؤل لدى فئات الشعب الجزائري، الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تضمن تواصل الثورة في الداخل ، وتكون صوتا للجزائر في الخارج لكسب الدعم الدولي (2).

-إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ 1830/07/05م وهو ما يجسد وفاءها للماضي. ومن خلال كل ماسبق استهدفت هذه الخطوة من ال FLN لإعادة نفس ثاني لثورة التحرير في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع خصوصا مع مجيء ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا(3).

*مصالي: ولد في ماي 1898م بتلمسان، في 1923م أسس جمعية الإخوة الإسلامية ثم حزب نجم شمال إفريقيا بعد حله تغير اسمه إلى حزب الشعب ثم MTLD سنة 1946م بعد الثورة أنشأ حركة سمية بالحركة الوطنية ترك الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى غاية وفاته في 3 جوان 1974م .

1 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 38-39.

2 جريدة المجاهد ، العدد 30، يوم 1958/10/10م، حوار مع الرئيس فرحات عباس ،المصدر السابق.

(ب)-الأهداف الخارجية :

تجسدت فكرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أرض الواقع في ظل الظروف الصعبة بالنسبة للثورة الجزائرية لهذا ارتكزت على الأبعاد الدبلوماسية الدولية بالدرجة الأولى ضمن أهدافها، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية .

-يندرج تأسيس الـ GPRA ضمن إطار سعي الـ FLN إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي(1).

-التموقع في موقع الوسط بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي دون الانحياز و الاستفادة من الدعم المادي و الدبلوماسي، ودون المساس باستقلالية القرار السياسي الجزائري(2).

العمل على تحقيق استقلال الجزائر من خلال طرح قضيتها في المحافل الدولية، و إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول.

-محاولة توفير أداة شرعية و رسمية للتفاوض مع فرنسا، و تكذيب إدعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.

-الاعتراف بـ GPRA ولو ضمنا في المؤسسات العالمية وهذا ما حدث عندما استطاع الوفد الجزائري من عرض القضية الجزائرية و للمرة الرابعة على هيئة الأمم المتحدة في دورتها الـ 13.

-كذلك الهدف من الإنشاء كما عبر توفيق المدني هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجود و راغب في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية مع فرنسا(3).

-تحطيم فكرة الجزائر فرنسية و أنها جزء لا يتجزأ منها.

1 محمدجاوي، المصدر السابق، ص 118.

2 محمدالعربي الزبيري، المرجع السابق، ص 105.

3 إدريس خضير، المرجع السابق، ص 267.

3-2- أسس و مبادئ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أوضحت ال GPRA أن سياستها تقوم على مبادئ أساسيين :

-أولهما: مواصلة الكفاح حتا لاستقلال .

-ثانيهما :التفاوض متى رغبت فرنسا في ذلك.

ويشترط في المناضل السياسي عدة صفات منها:

-الإيمان المطلق بالقضية الجزائرية.

-القناعة بمبدأ الوحدة في القضية الجزائرية و عدم تجزئتها إلى قضايا فرعية كي لايسهل على العدو القضاء عليها .

-الالتزام بعدم التنازل عن أي جزء أو المساومة بشأنه تحت أي إكراه أو إغراء مادي أو معنوي .

-امتلاك القدرة و الجرأة السياسية و النفسية على تبليغ رسالة الثورة إلى الرأي العام و التمييز بين المواقف الدولية و القدرة على المخاطبة و التأثير في المستمعين⁽¹⁾.

وقد كانت الدبلوماسية الجزائرية تسير وفق مبادئ و أسس لتحقيق أهدافها و منها :

-الحياد الإيجابي و معناه التحالف مع البلدان الحريصة على دعم استقلالها في المجال الدولي نظرا للمتغيرات التي فرضتها الساحة الدولية بعد الح ع 2، وظهور قوتين مسيطرتين مختلفتين في التوجهات الإيديولوجية⁽²⁾.

-الوفاء للماضي لأن الجزائريين يشعرون بالحاجة إلى هذا الربط ،على أن ماضيهم يشكل قوة عظيمة الأهمية بالنسبة لمعركتهم الحاضرة ،رغم محاولات فرنسا محو الدولة الجزائرية من الخرائط الرسمية للدول إلا أنها بقيت حية في قلوب أبنائها .

-السعي لعزل فرنسا دوليا بالضغط عليها عن طريق الدول المؤيدة من دول الكتلة الأفروآسيوية و تجريدها من دعم و تأييد الدول الموالية لها.

1 عمار بنسلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، (منشور اتمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م) الجزائر، 2007 ، ص 20.

2 محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954 1962)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 451.

- الاعتماد على دعم الدول العربية لكسب مواقع جديدة على الساحة الدولية سواء على مستوى الكتل أو المنظمات في إطار جامعة الدول العربية أو الكتلة الأفروآسيوية و هيئة الأمم المتحدة أو على مستوى الدول .
- السعي للمحافظة على استقلال قرارات الحكومة المؤقتة و الابتعاد عما يجعلها عرضة لأي ضغط يفقدها حريتها في اتخاذ المواقف من طرف الدول الشقيقة المجاورة ،ونفس الشيء بالنسبة للطرف الجزائري بتجنب عدم تدخله في الشؤون الداخلية للدول و احترام سيادتها الترابية نظرا لتواجد عدد كبير من جيش التحرير على الأراضي المغربية و التونسية .
- المطالبة المستمرة لضرورة الحل السلمي للتفاوضي لإنهاء الحرب حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من اجل الحرب كما ادعت فرنسا و دفعها إلى طاولة المفاوضات و التفاوض من موقع القوة لا من موقع الضعف(1).
- تعزيز تواجدها في الساحة الدولية ،و ذلك بتكثيف حضورها في المؤتمرات و الندوات الدولية و توثيق صلتها بالمنظمات الغير حكومية في الدول الغربية ،و إنشاء المكاتب الخارجية عبر مختلف دول العالم لكسب الدعم المادي و المعنوي (أدوية-أسلحة -أغذية...إلخ).
- سعي الـ GPRA إلى نقل معركتها السياسية إلى الخارج ، والتي أدارتها على مستوى الدول و المنظمات الدولية بهدف خلق جبهة عالمية مناصرة و مساندة لتتمكن من تحقيق أهدافها(2).

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 134 133.

2 عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص 118.

الفصل الثاني :

المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية.

• أولا: موقف الداخل من التأسيس.

1-1- موقف الرأي العام الجزائري.

1-2- موقف الهيئات السياسية و العسكرية.

• ثانيا: موقف فرنسا الاستعمارية.

1-2- موقف فرنسا الاستعمارية.

2-2- الإستراتيجية الديغولية دبلوماسيا.

• ثالثا: المواقف الدولية من التأسيس.

1-3- موقف الدول العربية و الشيوعية.

2-3- موقف دول العالم الثالث و الدول الرأسمالية.

1-ردود الفعل الداخلية من التأسيس:

1-1-موقف الرأي العام الجزائري :

كان خبر تشكيل الحكومة الجزائرية بمثابة انتصار معنوي للشعب الجزائري ،حيث عزز ثقته بقادته فقد كان لهذا الحدث صدى عميق في نفوس الجزائريين،وهو ما تمثل في الموقف الشعبي المؤيد لتأسيس الحكومة في سلسلة واسعة من العمليات في مختلف أنحاء الوطن كالإضرابات الشعبية مثل مدينة قسنطينة التي خلت بها الأسواق من أهلها،وفي مستغانم حيث شهدت إضرابا كبيرا في أوساط الموظفين،رغم العقوبات التي توعدتهم بها فرنسا،فبث تشكيلها في الجزائر بين (الشعب-الجيش-القادة)روحا جديدة في تحقيق الاستقلال،كما نصبت الرايات الجزائرية فوق رؤوس الجبال و ازدادانضمام الشعب إلى جيش التحرير بأعداد كبيرة،الأمر الذي أدى بالقيادة الفرنسية إلى التخوف من كل جزائريمجند في صفوفه(1).

1-2-موقف الهيئات السياسية والعسكرية:

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات بأن هذا التأسيس هو تلبية لمطالب مستعجلة للشعب الجزائري،ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلان بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين و أملا في جلب الدعم للثورة على الصعيد الخارجي.

وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي*الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس،حيث يقول: «رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا و بعثا للدولة الجزائرية و انتقاما من لطخة سيدي فرج،ذلك ان الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس و فرحة»(2).

أما كريم بلقاسم قد اعتبر يوم 1958/09/19م هويوم تاريخي فهو أمجد يوم في الثورة التحريرية بعد الفاتح من نوفمبر،وهو تاريخ حاسم تسجله الجزائر كيوم تدعمت فيه السيادة الوطنية،وأن الحكومة قد تلقت رسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير من كل ناحية و أنها تجدد شكرها على هذه الثقة(3).

1 إدريس خضير ، المرجع السابق ، ص 270.

*علي كافي:ولد سنة 1928م بالحروش انضم لـ ج ت و في 1955،قادة الولاية 2في 1957م شارك في إجتماع العقداء 1959م بتونس،عضو في م و ث ج ثم سفير وعضو للجنة المركزية لحزب ج ت و عين رئيس للدولة في 1992/06/2م.
2 مذكرات الرئيس علي كافي :من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م-1962م)،دار القصة للنشر، حيدرة الجزائر، 1999،ص225.

3 عمر بوضربة،المرجع السابق،ص 251.

رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب و الجيش، إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تجد معارضة أو عراقيل من الداخل، ونقصد بهم قادة الولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في الـ CCE جملة من المآخذ منها: عدم استشارة قادة الولايات في الدخول حول الموضوع.

كما أن هناك من عارض إنشاء هذه الهيئة لأنها تحت رئاسة رجل معتدل التحق بالثورة بعد اندلاعها و أنها أداة لسيطرة الداخل على الخارج، و بالتالي يكرس إعطاء أولوية الخارج على حساب الداخل، و الذي يجابهه عسكريا العمليات العدوانية، مما سيؤدي إلى تبلور انشقاقات داخل صفوف الثورة بين العسكريين و السياسيين في الثورة.

لقد واجهت الحكومة المؤقتة العديد من المؤامرات من طرف قادتها كرد فعل على تأسيسها، و من هذه المؤامرات مؤامرة العموري*، التي برمج فيها اجتماع سري بمدينة كاف التونسية يوم 16/11/1958م حضره العديد من إطارات جيش التحرير للولاية الأولى و القاعدة الشرقية: تقرر فيه (1): بأن الخطر يواجه الثورة (2)

-الإطاحة بالحكومة المؤقتة (هي غير حكومية)، -إعادة تأهيل الـ CNRA .

كذلك واجهت الحكومة مشاكل أخرى من طرف العقيد عميروش** الذي انتقد سياستها و اتهمها بإهمال الداخل، و الذي كانت له مجموعة من المآخذ على الحكومة المؤقتة أهمها :

-تناقص حجم الإمدادات من الأسلحة و نقص الذخيرة.

-اهتمام الحكومة بالعمل السياسي الدبلوماسي و إهمال العمل المسلح.

-عدم التكفل الجدي بمشكل الحدود للتخفيف من الحصار المفروض على المجاهدين بالداخل (3) .

مؤامرة العموري: هي محاولة انقلابية دبرها ضباط الولاية 1 وقاعدة الشرق ضد ح م ج ج، جرت في أكتوبر-نوفمبر 1958م من مدبريها العموري وأحمد نوورية ومحمد عواشرية وزغيداني علي المدعو مصطفى لكحل انتهت المحاولة بالفشل حيث انكشف أمرهم والقي القبض على كثير منهم، و أصدرت المحكمة أحكام متفاوتة عليهم من أخطرها إعدام العموري يوم 16/03/1959م .

1 عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 53-54.

**العقيد عميروش: ولد في 1926م بجرجرة انخرط بحزب MTL و في 1950 انضم لجمعية العلماء المسلمين، احد أعضاء لجنة 22 و قائد الولاية 3 أستشهد في 29 مارس 1959م .

2 عمار جرمان ، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال ، دار الهدى، الجزائر ، 2007، ص 149.

3 محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 115.

رغم كل ذلك فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للحكومة المؤقتة عن الأطر القانونية و اضطروا لقبول الأمر الواقع ، و هو ما ذهب إليه العقيد علي كافي في مذكراته حين قال :«قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة ، و نكرس فصل الداخل على الخارج » ،فاكتفى هؤلاء القادة بالاجتماعاتو المذكرات التي ضمنوها انتقاداتهم لنشاط الحكومة المؤقتة في حين كان الموقف الشعبي إيجابيا إلى أبعد الحدود من قرار التأسيس (1).

1 مذكرات علي كافي،المصدر السابق،ص 227

2- ردود فعل فرنسا الاستعمارية:

اعتمدت السلطة الفرنسية منذ 1 نوفمبر 1954م مبدأ القوة و العنف في تعاملها مع الثورة و أنه يحق لها اتخاذ كل الإجراءات الردعية و القمعية ضد الجزائريين باعتبار أن الأمر يتعلق بأمورها الداخلية و بدوره سعى ديغول إلى رسم معالم إستراتيجيته ليحقق حلم الجنرالات الفرنسيين و هو القضاء على الثورة و تقويض دعائمها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، لذلك وضع خطة شملت الميادين العسكرية و الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية في إطار المواجهة الشاملة للثورة داخليا و خارجيا.

ومن بين هذه الخطط التي وضعها الجنرال ديغول مشروع قسنطينة* و مشروع سلم الشجعان** و قد كان الهدف من وضع هذه المشاريع خنق الثورة و عزلها عن الشعب الجزائري و إجبار كل من حمل السلاح على وضعه و الاستسلام سواء بطرق إغرائية او بطرق قمعية، كما اعتمد على مختلف أنواع العنف و ذلك للوصول إلى ما لم يصل إليه غيره و هو الإنتصار على الثورة الجزائرية عسكريا، لذلك جند كل طاقات فرنسا حيث أرسل إلى الجزائر العشرات من الخبراء لإخماد الثورة و القضاء عليها(1).

و كان الهدف منها هو المناورة و تغليب الرأي العام في الجزائر و في العالم و إخماد نار الحرب و استمرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر و تنفيذ الهدف المسطر له و المتمثل أساسا في الاحتفاظ بالجزائر في الإطار الفرنسي مهما كلف ذلك من ثمن و بكل الوسائل، فزرع بذور الانقسام بين الثوار و الشعب الجزائري و بين القادة و الثوار مع بعضهم البعض(2).

*مشروع قسنطينة: هو مشروع اقتصادي اجتماعي طرحه ديغول في 1958م، كان ظاهر هذا المشروع تحسين الظروف العامة للجزائريين و ذلك بخلق مناصب شغل و بناء وحدات سكنية لكن باطنه كان يوجي بكثير من المناورات و المراوغات من طرف ديغول سعيا منه لاستمالة الشعب الجزائري، لكنه باء بالفشل .

**سلم الشجعان : طرحه ديغول يوم 1958/10/23م تمثل مضمونه في دعوة عناصر جيش التحرير إلى إلقاء السلاح أي مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام و اللجوء للانتخاب و التفاوض فقد كان الهدف منه القضاء على الثورة و زرع الخلاف و الانقسام بين القادة بتحريض العسكري و أما سياسيا فقد دعى المنظمة الخارجية الجزائرية للاستسلام رسميا.

1 محمد لحسن ازغدي، المرجع السابق، ص ص 127-128.

2 إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص 291-292.

لقد اعتمدت السياسة الديغولية على أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مثلما فعلت تجاه دول أمريكا اللاتينية، كما قامت بإرسال مسؤوليها و مثقفيها للدفاع عن أطروحاتها الاستعمارية و مواجهة النشاط الدبلوماسي الجزائري في الدول التي توجه إليها أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية كما عملت فرنسا على إظهار الثورة بأنها بلا قيادة و لا شرعية و أن هناك من يسيرها من الخارج و أنها لا تملك رؤية مستقبلية واضحة، كما تم اللجوء إلى أسلوب التهديد و الضغط على كل الدول التي تعترف بها مثلما حدث مع جمهورية اندونيسيا حينما قدمت اعتراف رسمي للحكومة المؤقتة الجزائرية، فقامت السلطات أو الحكومة الفرنسية الاستعمارية بإجبار أندونيسيا سحب اعترافها، كما استهدفت بعض العناصر النشطة في دبلوماسية الثورة مثل آيت حسنممثل مكتب بون و طيب بولحروف*ممثل مكتب روما (1).

*طيب بولحروف : ولد بعنابة عضو حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من 1947م-1949معضو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956م-1957م ممثل للجبهة في سويسرا في 1958م ثم إيطاليا من 1959م-1962م و بعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر بروما ثم يوغسلافيا ثم الأرجنتين ثم البيرو.

1 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 69-70.

2-2- السياسة الديغولية الدبلوماسية:

اتخذ ديغول في هذه السياسة ميادين مختلفة، هدف إستراتيجيته العمل على محو الخسائر الدبلوماسية التي تعرضت لها فرنسا المتمثلة في الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة بسقوط أربع حكومات فرنسية و حدوث الانقلاب العسكري (التمرد) 13 ماي 1958م⁽¹⁾، وعودة ديغول لسدة الحكم والذي سعى لمواصلة خطى سابقه في إشاعة البهتان بواسطة دبلوماسيتها و صحافتها بقصد إظهار الثورة الجزائرية في مظهر ثورة لا قيادة لها .

1 في العالم العربي:

يشكل العالم العربي البعد الاستراتيجي للثورة الجزائرية الذي أمدها بالدعم المادي و الدبلوماسي، لذلك فقد أولته الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية أهمية بالغة، لخلق الثورة و الإجهاد عليها، و سنتناول الإستراتيجية في الشطرين الغربي و الشرقي.

- على الصعيد المغربي:

سعى ديغول إلى محاولة كسر الجبهة المغربية التي أوجدها مؤتمر طنجة في 27-29/04/1958م و التي جاءت في أعقاب العدوان الفرنسي على التراب التونسي في ساقية سيدي يوسف، وما تبعه من تضامن بين الدول المغربية⁽²⁾، وهذا إدراكا من ديغول لخطورة مقررات هذا المؤتمر، مما سيمكنه من عزل الحكومة المؤقتة على الصعيد المغربي، واحتواء و تجميد النشاط الدبلوماسي للح ج ج م⁽³⁾، وهو ما سيترجم في شكل ضغوط مغربية و تونسية وتجسد ذلك في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958م. وصادرت شحنة هامة من الأسلحة تضم: 5070 بندقية، 2937 بندقية رشاشة، 20 بازوكا، 75 رشاشا، 10 ملايين خرطوشة... إلخ، و حتى تنقلات جيش ت و أصبحت مراقبة، كما أقدمت السلطات المغربية على منع عبور وحدات ج ت و عبر منطقة فجيج، وهذا ضغطا منها على الثورة لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات و قورارة و تيدكلت.

فقد سعى ديغول إلى تفجير التناقضات بين الجبهة و تونس و المغرب، وما يوضح نجاحه في هذا المسعى هو توصله إلى إحداث شرح في هذا التضامن المغربي. وذلك بجره تونس إلى التوقيع على اتفاقية لتمرير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي (اتفاقية اجلي 30/06/1958م) وهو ما دفع لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الإحتجاج على تونس باعتباره خرقا لمقررات مؤتمر طنجة، كما وصفت جريدة المجاهد الإتفاق بالخيز المسموم⁽⁴⁾، وقد عملت الح ج ج م إلى محاولة تحييدها و التعامل معها بمرونة بفتح نقاش معها لكسب هذه المعركة الدبلوماسية.

1 أرجع ماسو أسباب الانقلاب إلى 4 عوامل: هشاشة الحكومات الأربعة، اتصالها السري بالعدو، انهيار موقفها الدولي، تجاهل عن قصد دور الثورة في ذلك، عد إلى:

- JACQUES MASSU, Alger du 13 mai au barricades, le torrent et la digue, paris, plon, 1972, p:15.

2 "هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة"، المجاهد، عدد 22، 15 أبريل 1958م.

3 أحمد بن فليس، السياسة الدولية للح ج ج م 1962/58، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1985، ص121.

4 "بترول المغرب العربي مشاكله اليوم و غدا"، المجاهد، العدد 27، 22/07/1958م.

-

-في المشرق العربي:

لقد أظهرت دول المشرق العربي دعمها و تأييدها للثورة الجزائرية، رغم تفاوت أهمية هذا الدعم باختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشرق. وتأتي مصر الناصرية في طليعة الدول المشرقية المساندة باعتبارها متبينة للنضال ضد الاستعمار، و حاملة شعار الوحدة العربية، ثم يضاف النظام الثوري في العراق.

فسعى ديغول إلى اتهامها بالضلوع في الثورة وخلق المشاكل في الجزائر، وأيقن بضرورة تحطيم هذه القوة العربية، لكن هذه السياسة الفرنسية في المشرق لم تأت بنتائج ايجابية وفق ما كانت تهدف إليه سياسة ديغول الساعية إلى محاولة تقليص الدعم العربي للحكومة الجزائرية، بل زاد تضامن دوله مع القضية العادلة للشعب الجزائري. خاصة في هيئة الأمم من خلال إعداد مشاريع اللوائح المعدة للمصادقة في الجمعية العامة⁽¹⁾.

2-تجاه دول العالم الثالث:

أ-تجاه بلدان إفريقيا:

أعلنت الثورة منذ اندلاعها عن بعدها الإفريقي، وهو ما يؤكد المفكر فرانس فانون عندما كتب: «..التحرر الوطني للجزائر و تحرير القارة الإفريقية...»⁽²⁾. لذا فقد عملت هذه السياسة الاستعمارية على مكافحة هذا المد التحرري في القارة الإفريقية، عن طريق تطبيق سياسات مرحلية هدفها إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء القارة في إطار المجموعة الفرنسية الإفريقية، وتجريد الثورة من قواعدها الخلفية في إفريقيا.

فاندرج مشروع الاتحاد الفدرالي -الصيغة الجديدة- التي ستربط فرنسا بمستعمراتها، فشل المشروع بسبب تطور حرب الجزائر لكن تمكنت فرنسا من خلق حلفاء لها من دول الغرب الإفريقي المؤيدين لها، لكن لقيت الثورة دعم بعض النظم المعادية للاستعمار، فاضطر ديغول بعد ذلك للاعتراف باستقلال دول المجموعة الفرنسية الإفريقية سنة 1960م ما أدى إلى تنامي الوعي الثوري في إفريقيا، ما ساعد في تشكيل جبهة معادية للاستعمار شكلت مصدر دعم طبيعي لحركات التحرر في العالم الثالث، وفي طليعتها الثورة الجزائرية.

ب- تجاه بلدان آسيا :

تعتبر مهد لتدويل القضية الجزائرية من خلال مشاركة وفد جبهة التحرير بقيادة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد في مؤتمر بانونغ، فشكلت تضامن ودعم قوي ساند القضية الجزائرية، أمام هذا التضامن لم تجد فرنسا أسلوب للمواجهة سوى الاحتجاج و التهديد والضغط، مثلما حدث لحكومة أندونيسيا في 1958م، فمارست الأجهزة الدبلوماسية و الإعلامية الفرنسية حملات تضليل و تعميم إعلامي في ماليزيا، وهو ما ترجم في بداية الأمر بعدم تضامن الأوساط الماليزية فتطلب ذلك حملة دعائية من قبل الح ج ج ج، مما أثمر تغيير الموقف الرسمي و الشعبي في ماليزيا بمساندة القضية الجزائرية .

1 رضا مالك، مقابلة شخصية، الجزائر، يوم، 16 أفريل 2001.

2 فرانس فانون، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميللي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 152.

ج-في الدول الغربية و الاشتراكية:

-في الدول الغربية (الرأسمالية):

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية، بحكم الروابط الحضارية و الاقتصادية و السياسية المتعددة الأوجه التي تربطها بها، وخاصة عن طريق منظمة حلف الشمال الأطلسي أو من خلال منظمة السوق الأوروبية المشتركة.

فأمدت فرنسا بالأسلحة المختلفة كالمروحيات، وساندها دبلوماسيا في هيئة الأمم، وكانت مكانا لنشاط فرنسا الدعائي⁽¹⁾، وهو ما دفع دباغين لمين للتأكيد في تقريره: «حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي، وعلينا أن نجند أكثر الدول الأقرب منا..». وعمل الفرنسيون إلى استعمال شتى الطرق لصد المد الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ومن ضمن هذه الأساليب التي لجأت إليها⁽²⁾:

-التدخل لدى الحكومات الغربية لمنع مشاركة ممثلي الح م ج ج في المؤتمرات و الندوات من طرف المنظمات الغير حكومية مثلما فعلت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمية الذي انعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959م، شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقتة لكن مساعهم خاب وكذلك ملتقى الطلبة في أوت 1959م بالنرويج لمناقشة موضوع -انهيار الاستعمار- لكنهم فشلوا .

-انتهاج أسلوب الدعاية المضادة في حال نجاح دبلوماسية الثورة مثلما فعلت في اسكندنافيا حيث أرسلت فرقة من عناصر الاستخبارات، كما قامت بإرسال حوالي 30 أستاذًا في المعهد الفرنسي بستوكهولم للسنة الجامعية 1960/59م ، للدفاع عن الأطروحات الفرنسية واستعادة المبادرة .

-اللجوء إلى أسلوب الاغتيالات والتهديدات لتحقيق هدفين، الأول هو التخلص من العناصر النشطة في الثورة مثلما حدث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد ممثل مكتب بون السيد آيت حسن في نوفمبر 1958م .

والثاني هو التأكيد لسلطات البلدان المستضيفة لنشاط المكاتب الخارجية للح م ج ج بأن ذلك يعتبر مصدر مشاكل تهدد أمن وسلامة مواطنيها .

-نشر الأكاذيب والإشاعات بخصوص نشاط ممثلي مكاتب الحكومة المؤقتة و القضية الجزائرية عموماً .

-كما عمد الدبلوماسيون الفرنسيون إلى نشر أطروحة البعد الشيوعي لجبهة التحرير تارة ، وبوصفها للحركة القومية العنصرية المتعصبة تارة أخرى ، حتى تنفر منها الأوساط الليبرالية الغربية .

1 محمد يعلى : مقابلة شخصية ، الجزائر ، 2001/04/03م .

2 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 81-84.

في الدول الاشتراكية :

تعد مناهضة الدول الاشتراكية للاستعمار الأوربي مبدأ أساسيا في سياساتها ، وهذا منذ قيام النظام الشيوعي في الإتحاد السوفيياتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر 1917م في روسيا ، وظهور الإتحاد الذي دعم شعوب العالم الثالث للانتفاض ضد الاستعمار الرأسمالي الأوربي ، لقد اتسم الموقف السياسي للإتحاد السوفيياتي ودول المعسكر الاشتراكي بالغموض و التردد في إطار مواكبة التحولات في الصراع مع الغرب الرأسمالي وهو ما سعى الفرنسيون إلى استغلاله ، ومع مرور الوقت اتضحت الرؤية أكثر، بتطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بتغيير الموقف الدولي والسوفيياتي و اهتمامها بعملية إحلال السلم في الجزائر(1)، وتقديم المساعدات المادية للاجئين الجزائريين ، وكذلك مساهمة الإتحاد السوفيياتي رفقة الصين الشعبية بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربع شحنات أسلحة قدر وزنها ب: 2500 طن ، كما قدم شحنتين أخريين إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب وزنها الإجمالي 1500 طن .

ومن الملاحظ أن الدعاية الفرنسية للدول الاشتراكية كنت محدودة بفعل طبيعة نظم هذه الدول التي لاتسمح بالنشاط الدعائي الغربي بها ، وهذا ينطبق على الإتحاد السوفيياتي كما ينطبق على الدول الاشتراكية التي تسير في فلكه(2).

1 HENRI ALLEG , la guerre d'algerie, t2 , le temps actuel , 1981 , paris , p : 582-585.

2 السيد : محمد يعلى ، مقابلة شخصية ، المرجع السابق.

3-المواقف الدولية :

مأن أعلن الـ CNRA في 19 سبتمبر 1958م في جلسته بالقاهرة عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس حتى بادرت العديد من الدول العربية إلى الاعتراف بها (1)، كما تتابعت الإعترافات من الدول الصديقة و المساندة لحركات التحرر و قد تمثلت هذه الاعترافات في:

-موقف الدول العربية :

من أوائل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية و كفاح شعبها من أجل الحرية و الاستقلال نجد:

•العراق:الذي يعتبرأول بلد عربي بادر بالاعتراف ، و كان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها

كذلك نجد اعتراف المغرب الذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وقد تضمن هذا البيان ان مجلس الوزراء المجتمع برئاسة ملك مراكش قد قرر الاعتراف بالحكومة في 19 سبتمبر 1958م ،بالإضافة إلى تونس و ليبيا اللتان اعترفتا بها(2).

أما المملكة العربية السعودية فقد كان أول إعراف لها بتاريخ 20 سبتمبر 1958م .

كذلك إعراف المملكة الاردنية الهاشمية التي قدمت إعانات مالية للشعب الجزائري كما قام موظفو و عمال الدائرة بالاردن بجمع تبرعات من أجل تقديمها للمواطنين الجزائريين(3)،وقد حملت وثيقة الاعتراف الاردنية توقيع رئيس مجلس الوزراء .

أما السودان فقد إعرفت بها بتاريخ 22 سبتمبر 1958م عن طريق سفيرها بالقاهرة.

1 محمد بجاوي ،المرجع السابق ،ص 158.

2 مصطفى طلاس -بسام العسلي ،المرجع السابق ،ص 372..

3 "من الجيش الأردني إلى جيش التحرير" ، المجاهد ، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين ، العدد 40 ، 16 أبريل 1959م ، ص 15.

. كما تلقى رئيس الحكومة المؤقتة إشعاراً من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية يخبره فيه بتشرف لبنان بالإعتراف بها قانونياً(1)، كما إعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم إستيائها منها(2).

يمكن إعتبار هذه الإعترافات تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات و شعوبا تجاه الثورة الجزائرية و نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة عن طريق وفودها و ممثليها في البلدان العربية.

3-2-موقف الدول الشيوعية :

منذ إندلاع الثورة التحريرية أظهرت دول الكتلة الشيوعية تضامنا كبيرا مع القضية الجزائرية و تمثل هذا التضامن في المساعدات المالية و المعنوية للثورة ، و بعد إعلان تأسيس الحكومة بادرت بالإعتراف بها ، ونذكر من بين هذه الدول :

جمهورية الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958م و كوريا الشمالية في 25 سبتمبر 1958م ثم الفيتنام الشمالي في 26 سبتمبر 1958م(3) ثم جاء إعتراف يوغسلافيا في 12 جوان 1959م في حين تأخرت باقي الدول في إعلان إعترافها نظرا لطبيعة العلاقات الدولية بين الرئيس خروتشوف و فرنسا الديغولية .

3-3 موقف دول العالم الثالث : (الكتلة الأفروآسيوية)

إستقبلت الحكومة المؤقتة العديد من الرسائل و التي تهنئها فيها على هذا الإنجاز، حيث إعترفت إندونيسيا رسميا بالحكومة المؤقتة في 27 سبتمبر 1958م ، ثم تلتها إعتراقات الدول الإفريقية كأوغولا يوم 28 سبتمبر 1958م ثم غانا و غينيا يوم 10 جويلية 1959م ثم إعتراف الطوغو في 10 جوان 1960م و مالي في 18 فيفري 1961، أما باقي الدول بحكم انها مستعمرة لم تستطع الإعتراف نظرا لطبيعة العلاقات مع فرنسا التي أجبرتها على الخضوع(4).

1 مصطفى طلاس – بسام العسلي ،المرجع السابق ،ص ص 372-373.

2 سعد دحلب ،المرجع السابق ،ص 81.

3 عمر بوضربة ،المرجع السابق،ص 60..

4 مصطفى طلاس – بسام العسلي ،المرجع السابق ،ص ص 374-376.

3-4- موقف الدول الغربية الرأسمالية :

تعتبر الكتلة الرأسمالية حليفة لفرنسا من خلال دعمها عسكريا بالسلاح و دعمها سياسيا من خلال الإمتناع عن التصويت في هيئة الأمم المتحدة خلال مناقشة القضية الجزائرية ، و هو سبب جعل هذه الدول لا تعطي اي أهمية لما يحدث للشعب الجزائري و معاناته من التصرفات اللإنسانية الممارسة من طرف السلطة الفرنسية ، خاصةً أن إستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958م في الجزائر غطي على الحدث و جعله خاليا من أي قيمة بالنسبة للدول الغربية⁽¹⁾ حيث إعتبرت أنها مشكلة تخص فرنسا و لا يحق لأي دولة في التدخل .

فكانت هناك مساعدات تلقفتها فرنسا وهو الدعم الدبلوماسي حيث أن الحلف الاطلسي* كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة للأمم المتحدة.

أما المساندة البريطانية لفرنسا فقد تمثلت في الجانب السياسي و إعتبرت ان إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا وحدها ، كما ساندت أمريكا كل ما جاء به ديغول ، إلا أن بعض الكتابات تعتبر موقف بعض هذه الدول تميز بالحياد⁽²⁾.

1 محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 120.

*الحلف الأطلسي: انشأ سنة 1949م ، وهو حلف رباعي نص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي وهو أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي ، تقوده الوم أ ، وتعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلين فيه ، حيث ضم هذا الحلف كل من : الوم أ ، فرنسا ، بلجيكا ، النرويج ، البرتغال ، إيسلندا ، بريطانيا ، كندا ، الدانمارك ، إنضمت تركيا واليونان عام 1952م ، ثم ألمانيا الغربية عام 1955م .

2 محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص ص 182-183.

الفصل الثالث:

النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية

• أولاً: السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية.

1-1- طبيعة السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية.

1-2- الأهداف الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية.

• ثانياً: آليات تدويل القضية الجزائرية (دورها الدبلوماسي).

1-2- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

2-2- الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية.

• ثالثاً: دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات.

1-3- المفاوضات الغير رسمية (السرية).

2-3- المفاوضات الرسمية.

- السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

يعد إنشاء GPRA منعطفا هاما في مسيرة الثورة التحريرية ، وذلك بفضل إسهاماتها في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي إرتكازا على سياسة خارجية إعتمدت عليها لتمير القضية أمام دول العالم لمحاولتها كسب تأييد الدول العربية و الأجنبية لصالح قضيتها و ضمان الدعم المادي و الدبلوماسي ، و ذلك من خلال زيارات أعضائها لعدة دول و حضورهم للكثير من المؤتمرات و الندوات الدولية ، سواء كأعضاء ملاحظين أو ممثلين عن دولة مساهمة في المؤتمر ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته في مواجهتها للسياسة الديغولية إلى موقفها من المشاريع المزيفة و الرد عليها و موقفها من مسألة المفاوضات مع فرنسا (1) ، فكانت القضية الجزائرية من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية و الآسيوية منذ مؤتمر باندونغ* سنة 1955م ، و قد كانت هيئة الأمم المتحدة هي الوجهة الأولى لنشاط الحكومة الدبلوماسي و الذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية في إحدى دوراتها ، و قد ساهم هذا التدويل في تنمية الوعي العالمي بضرورة التعجيل في تصفية النزاع المسلح الذي قد يمس إفريقيا و الشرق الأوسط (2).

1-1-1- طبيعة السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة :

- على الصعيد الإقليمي :

سعت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها إلى توطيد علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية و التي تعتبر القواعد الخلفية للثورة من خلال الدعم الكبير للثورة بمختلف الوسائل المادية منها و المعنوية ، كما سارعت هذه الدول إلى الإعراف بالحكومة الجزائرية و دعمها في هيئة الأمم المتحدة من أجل تحقيق إستقلال الجزائر ، و لهذا فقد إعتبرت الحكومة الجزائرية نفسها في ديارها و هي تتجول في مختلف أقطار الوطن العربي .

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 10-11.

*مؤتمر باندونغ: عقد باندونيسيا في 18 أبريل 1955 حضرته 29 دولة إفريقية و آسيوية ، إستمر لمدة ستة أيام كان النواة الأولى لنشأت حركة عدم الإنحياز ، شارك فيه الرئيس عبد الناصر بالإضافة إلى رئيس الوزراء الهندي نهرو و رئيس يوغسلافيا ، تبنى مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية و ضد الإستعمار.

2 عبد القادر خليفي ، المؤتمرات الأفروآسيوية و القضية الجزائرية ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ، العدد 8 ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 222-224.

المغرب العربي :

كان نشاط الحكومة المؤقتة الدبلوماسي في دول المغرب العربي أكثر منه في باقي الدول ، فهي تعتبرها من الحلفاء الطبيعيين للجزائر ، لهذا إعتمدت سياسة تشاورية إتجاه تونس والمغرب دون التخلي عن سياستها الكاملة في إتخاذ القرار، كما كانت كليهما تستقبلان على أرضهما قوات جيش التحرير الوطني المدنية والعسكرية في الحدود ، فكان الجزائريون يتحركون بكل حرية(1).

أ- تونس :

ظهرت في بعض المناسبات توترات بين الحكومة المؤقتة وتونس خاصة بعد إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية ، ولكن رغم هذه العراقيل فقد تجددت العلاقة مع تونس بصورة أحسن من ذي قبل حيث قامت هذه الأخيرة في 19/12/1960م بتجسيد سلسلة من اللقاءات كان آخرها إعفاء الضرائب و المعدات الموجهة إلى الحكومة المؤقتة وإلى جيش التحرير من الرسوم الجمركية (2) وكذا الجهود التي بذلتها في السعي لتدويل القضية الجزائرية ، ومحاولة كسب التأييد لها في المحافل الدولية المختلفة والرأي العام ، كما تأكد الدعم الرسمي التونسي للثورة الجزائرية في العديد من المؤتمرات كالندوة الإفريقية ، وحققت فيها القضية الجزائرية انتصارات بفضل الدور الذي قامت به الدبلوماسية التونسية في هذه الندوة(3). وبالنسبة للدعم الإعلامي والدعاية حول الثورة الجزائرية فقد ازدادت هذه الأهمية بعد انتقال الحكومة المؤقتة إلى تونس ، وذلك بتأسيس وكالة الأنباء الجزائرية سنة 1961م على الأراضي التونسية(4).

1 صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2008 ، ص 331.

2 محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، المرجع السابق ، ص 579.

3 عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص 60 .

4 طارق مالك ، الإعلام ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ العام ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة تبسة ، 2009.

ب - المغرب الأقصى :

كانت الخلافات الناتجة عن الطموح الملكي في تأسيس مملكة مغربية كبرى تشمل أجزاء من الحدود المغربية الجزائرية ، وهي نزاعات حدودية جعلت من الأجواء أكثر تعقيداً ، حيث أثار الملك المغربي مشكلة الحدود مع اقتراب نهاية الحرب لكنه وجد نفسه معزولاً ضمن مجموعة الدار البيضاء التي توصل أعضاؤها إلى إقناعه بتأجيل المشكل إلى غاية الاستقلال ، وتأجلت بتوقيع الملك حسن الثاني والرئيس فرحات عباس يوم 06 جويلية 1961م إتفاق أكد فيه حرمة التراب الجزائري ، فكانت الحكومة المؤقتة تنظر إلى هذه المشاكل بموضوعية لأنها تفتنت في تحليلها إلى أن هذا ما هو إلا عملية كبرى يقودها الغرب لتأزيم الوضع مع المغرب وتونس(1).

ولاننسى بالذكر أن المغرب الأقصى ساهم في طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، حيث أكد ممثلوه على استمرار مناصرتهم للقضية الجزائرية ولتأييدهم لحق تقرير الشعب الجزائري لمصيره ، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الأمير حسن ممثل المملكة المغربية في الدورة الـ 15 لهيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1960م ، وبحكم الجوار الجغرافي شكل المغرب موقفاً إستراتيجياً حيويًا للعمل السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني ، وسمحت السلطات المغربية بهذا النشاط عبر الحدود ، فكان ذلك ذا أهمية كبرى لحرب الجزائر، كما أكدت على تعاونها مع الثورة الجزائرية بتقديم الدعم الإعلامي للتأسيس بالقضية الجزائرية ، وقد تضمن التأييد المغربي في إيصال التمويل المالي والعسكري لجبهة التحرير، ومشاركة متطوعين مغاربة في صفوف الـALN كما تضمنت المساندة جمع تبرعات مالية وطنية .

وفي نهاية المطاف كانت التوترات مجرد تصدعات ، فلولا الدعم الجماهيري لكل من شعبيهما(تونس والمغرب) لما تحفظنا بعض الشيء على سياستهما تجاه ما يتعلق بالحدود ، ولولا حكمة الحكومة في معالجة هذه المشاكل لما استطاعت الثورة تحقيق أهدافها وأول هدف هو الاستقلال التام(2).

1 محمد عباس ، نصر ، المرجع السابق ، ص 582.

2 إسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) ، دار هومة للنشر ، الجزائر 2005 ، ص ص 104-108.

ج - ليبيا:

أدركت الحكومة المؤقتة أهمية العمق العربي الليبي في دعم ومساندة الثورة وعكس النظامين السابقين (المغرب و تونس) ، فلم تتوان ليبيا في دعمها المادي والمعنوي ووقفت إلى جانب القضية الجزائرية في مختلف اللقاءات الدولية ، وتشارك في مختلف المحافل الدولية وأضحت من بيت إهتماماتها في إطارها الدبلوماسي خاصة بعد النجاح الذي حققته في الأمم المتحدة في دورتيها ال12 و ال13 .

بالإضافة إلى تبني ليبيا موقف معارض من مشروع فصل الصحراء عن الشمال وأكدت تأييدها المطلق لمطلب الجزائر والذي تضمن وحدة وسلامة ترابها ، ووقفت ضد التجارب النووية في الصحراء الجزائرية.

وقد شكلت ليبيا معبراً آمناً للأسلحة القادمة من ميناء مطروح المصري ، والتي يتم نقلها فيما بعد عبر التراب الليبي ، كما ضمت مخازن لأسلحة جيش التحرير ، وكذلك احتضان العاصمة طرابلس لثلاث مؤتمرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية*(1).

أضف إلى ذلك الدعم الإعلامي ، فقد تميز الموقف الليبي اتجاه الثورة بالوحدة بين الشعب و الحكومة خلال كل مراحل حرب التحرير الجزائرية ، فإذاعة صوت العرب من طرابلس وبنغازي كانت تزود الشعب الليبي بتطورات حرب التحرير وتكشف بشاعة مجازر الإستعمار الفرنسي ، وتضامن الشعب الليبي مع الشعب الجزائري ، بما فيها جمع التبرعات المالية الغذائية التي كانت منظمة ومستقرة وبمناسبة أسبوع الجزائر من 22-29 أفريل 1960م المنظم عبر المدن والقرى الليبية ووجهت الصحافة انتقاداً شديداً للأنظمة العربية المتعاملة مع فرنسا ، فمنذ تأسيس الحكومة المؤقتة وليبيا ترحب بها خاصةً الدعم المادي بالسلاح الآتي من مصر(2).

*هذه الدورات هي: دورة 1959م/1960م ودورة أوت 1961م ودورة 1962م.

1 طارق مالك ، المرجع السابق ، ص 47.

2 إسماعيل ديش ، المرجع السابق ، ص ص 118-120.

المشرق العربي :

تمثل النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بالمشرق في كسب الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية ، وهو مظاهر جلياً في المواقف الإيجابية لهذه الدول المساندة لحرب التحرير ومن بين هذه الدول نذكر:

أ- مصر :

تعتبر من أوائل الدول العربية التي بادرت إلى مناصرة القضية الجزائرية ، فقادته حملة الإعترافات بعد قيامها مباشرة بل إنها احتضنت مؤتمرها التأسيسي والدعم الذي قدمته مصر للثورة عن طريق تسهيل عملية التمويل الذي ظل فعالاً⁽¹⁾.

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وإتحاد كل من مصر و سوريا سنة 1958م ، وفرت مصر كل الإمكانيات المادية للحجج ، وفتحت المجال الدبلوماسي لرجال الثورة⁽²⁾ ، أما الدعم الإعلامي فكان من مقر إذاعة صوت العرب بالقاهرة إلى غاية 1960م ، بالإضافة إلى فتح ملف القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية المختلفة سواء كانت عربية أو غربية ، وكذا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث عبرت الصحيفة المصرية الجمهورية عند إنعقاد الدورة الـ15 للأمم المتحدة في نداءها لكل الدول العربية والإفريقية وكل الدول المحبة للسلام أن تقف إلى جانب القضية الجزائرية⁽³⁾.

لقد ساهمت مصر في رفع معنويات قادة حرب التحرير ، ولم تتوان عن دعم القضية الجزائرية ، فكانت عامل مؤثر وفعال في مضاعفة وتقوية المساندة داخل وخارج الوطن⁽⁴⁾.

1 سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص ص 141-143.

2 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 146-150.

3 طارق مالك ، المرجع السابق ، ص ص 43-44.

4 نفسه ، ص 46.

ب - العراق :

شمل الدعم كل المجالات الممكنة ، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي قدرت بحوالي 581 ألف دينار عراقي ، كما قدمت شحنات من الأسلحة لجيش التحرير الجزائري ، إضافة إلى الدعم المادي ، بحيث سعت إلى تدويل القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمساهمة في إعداد لوائح للتصويت فيها ، والسعي لدى دول المعسكر الاشتراكي لإعتراف بالح م ج ج في إطارها الدبلوماسي وسوف يستمر هذا الدعم إلى غاية استرجاع الجزائر لسيادتها (1).

كما فتحت العراق سفارتها بالخارج لممثلي الحكومة المؤقتة (2)، كما ساهمت الدعاية والإعلام العراقي في إسماع صوت الجزائر من خلال إذاعة «بغداد الثورية» (3) .

ج- المملكة العربية السعودية :

لم تبخل المملكة بتضامنها المادي والمعنوي مع الثورة الجزائرية ، حيث أظهر الملك سعود بن عبد العزيز مساندته للجزائر فدعمها مادياً و معنوياً ، وهذه المواقف أسهمت بشكل فعال في دفع القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية والعربية ، وفي دورتها الـ14 طالبت المملكة من خلال وفدها بضرورة تطبيق كل القرارات المتعلقة بالجزائر ، وفي الدورة الموالية لسنة 1960م صعدت المملكة من مواقفها المؤيدة للقضية الجزائرية وهاجمت الدول المؤيدة للموقف الفرنسي بما في ذلك الوم أ ، التي كانت علاقاتها جيدة مع المملكة ، أما على الصعيد الجماهيري فقد عبر الشعب السعودي عن تضامنه العميق من خلال حملات جمع الإعانات التي كان يشرف على تنظيمها مكتب جبهة التحرير بجدة وهذا بتقديم هبة قدرها : 10000 ريال في أكتوبر 1959م ، أما بالنسبة للجانب الإعلامي كانت صحيفة «اليمامة» تفرد بابا بعنوان «صوت من الجزائر» تنشر فيه قصائد قيلت عن القضية الجزائرية (4).

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 150 153.

2 سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 144.

3 محمد عباس ، نصر بلائمن ، المرجع السابق ، ص 574.

4 عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص ص 345 351.

د- المملكة الهاشمية الاردنية:

تميزت علاقاتها بالحكومة المؤقتة بالطابع الودي ، حيث كان لها مكتب يمثلها بعمّان والذي أنشأ في جانفي 1958م ، والذي تلقى الدعم اللازم من السلطات الأردنية ، إضافة إلى إقرار الممكلة الأردنية بالحكومة الجزائرية بعد يوم واحد من إعلان تأسيسها أي يوم 19/09/1958م ، ورغم محدودية مداخل الممكلة الأردنية إلا أن دعمها كان معبراً للثورة الجزائرية ، سواء على صعيد الإعانات المادية للاجئين أو من خلال المنح المخصصة للطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية الأردنية أو الجامعات أو المعاهد ، فكان لمكتب عمّان وظيفة جمع الإعانات ، وكذا النشاط الإعلامي وتخصيص برنامج إذاعي خاص للثورة الجزائرية يُذاع من إذاعة عمّان كما صوت ممثلها الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تسجيل مناقشة القضية الجزائرية (1).

ه- لبنان :

رغم توفر جو من الحرية والديمقراطية في لبنان وهو ماجعلها بوابة مفتوحة على العالم الخارجي إلا أن بعض ظروفها عرقلت الحكومة المؤقتة من بناء علاقات مع الحكومة اللبنانية وتمثلت في :

- النفوذ الكبير لفرنسا لدى بعض الأوساط السياسية في لبنان ، ووجود سفارتها بها .

- إنقسام المجتمع اللبناني إلى طوائف دينية ، وإلى تكتلات إيديولوجية يعادي بعضها بعضاً .

- عدم الإستقرار السياسي بها ، والذي تجسد في شكل حوادث دامية (2).

ونظراً للظروف السابقة فقد ظهرت نشاطات وإتصالات بأعضاء الحكومة وهو ما سينتج عنه نتائج حسنة ، كان أول مؤشر لها الإقرار بالحكومة المؤقتة في جانفي 1959م وأظهرت دعماً جدياً لها فسفارتها في الخارج فتحت المجال لتدعيم القضية الجزائرية ورجالها (3).

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 153.

2 نفسه ، ص ص 153-154.

3 سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 144.

و- السودان :

أصبحت الحكومة السودانية أكثر تحمساً وتجاوباً مع القضية الجزائرية ، ونسقت هذا التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقد إستقبلت وفد الحكومة المؤقتة في السودان برئاسة فرحات عباس سنة 1959م لتدعيم حرب الجزائر ، وذلك ما أكده الرئيس السوداني الجنرال إبراهيم عبود للوفد الجزائري الذي عبّر عن مدى أسفه لعدم توفير الدعم المادي اللازم قائلاً : « رغم أننا فقراء مادياً ، إلا أننا نقوم بواجبنا فوق إستطاعتنا ». وقد تضمن الدعم المادي السوداني حوالي 20 ألف جنيه سنوياً⁽¹⁾.

م- جامعة الدول العربية :

لقد وحدت الجامعة العربية الحكومات العربية حول القضية الجزائرية ، حيث تعتبر الإطار الذي جمع العرب حولها⁽²⁾، ولقد أصبحت القضية الجزائرية منذ سنة 1955 قضية أساسية في جدول أشغال دورتها ، وللأهمية التي تكتسبها الجامعة بالنسبة للوفد الخارجي لجبهة التحرير من أجل الولوج الى باقي الدول العربية طلباً لمزيد من الدعم والمساندة ، وهو ما سيمكن الحكومة المؤقتة فيما بعد من نيل منصب عضو مراقب فيها⁽³⁾ ، ولقد عبرت جامعة الدول العربية في مؤتمرها بالدار البيضاء المغربية - سبتمبر 1959 - عن قلقها من الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأكدت على حقه في تقرير المصير والإستقلال ، والذي يتأتى بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية⁽⁴⁾.

لقد تمكنت الحكومة المؤقتة من الحصول على دعم متعدد الأشكال من الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية خاصة منها الجمهورية العربية المتحدة - العراق - ليبيا - تونس - المغرب الأقصى وهو ما سيمكنها من توسيع مجال تعاملها الدبلوماسي ليشمل تكتلات أخرى ومن ثمة الحصول على تضامن دولي واسع⁽⁵⁾.

1 إسماعيل ديش ، المرجع السابق ، ص 76 .

2 محمد برغام ، الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية ، المجلة الجزائرية الدولية ، العدد 7 ، الفصل الثالث، 1987 ، ص 34.

3 أحمد بن فليس ، المرجع السابق ، ص ص 156-158.

4 المجاهد ، العدد 51 ، 21 سبتمبر 1959.

5 أحمد بن فليس ، المرجع السابق ، ص 163.

- على الصعيد الأفروآسيوي :

تعتبر مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي ، من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير المشاركة في مؤتمرها التأسيسي للكتلة ، وهو ماسيفتح آفاقا أمام تسوية القضية الجزائرية من خلال إخراجها من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري (1). لقد ورد في تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم 1959/06/20م ما يؤكد الدور الفعال لدول هذه المجموعة في دعم نضال الشعب الجزائري .

- إتجاه دول إفريقيا :

لقد أدركت الحكومة المؤقتة أهمية العمق الإفريقي في نجاح كفاحها التحرري ضد قوة إستعمارية متجدرة بالقارة السمراء ، لذا فقد أظهرت بعدها الإفريقي ورغبتها في تنوير القارة الإفريقية بأكملها ضد الإستعمار. فقد عملت الحكومة المؤقتة على تعزيز تواجدها الدبلوماسي في بعض دول إفريقيا السوداء حيث عبر فرحات عباس في تصريح له قائلًا: «وراءنا إفريقيا الحرة» (2)، وتمثل نشاط الحكومة من خلال حضور المؤتمرات والندوات الإفريقية لفرض وجهة نظرها و صد الدعاية الفرنسية و ربح أصوات الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وركزت على نقطتين هما :

-الحصول على دعم الدول المستقلة وجميع الشعوب الإفريقية للنضال التحرري في الجزائر، فقد لعبت الجزائر دوراً هاماً في إضعاف المخطط الاستعماري لإنشاء اتحاد المستعمرات الإفريقية.

شاركت الحكومة المؤقتة في المؤتمرات التي عقدتها الدول بدءاً بندوة شعوب إفريقيا بأكرا في 1958م هذه الندوة التي كشفت نوايا ديغول في إقامة اتحاد فرانكفوني من دول المنطقة ثم في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بمنروفييا 1959م الذي كان بطلب من الحكومة لمناقشة أوجه الدعم من الدول الإفريقية للقضية الجزائرية ، لكن صوت الثورة الجزائرية كان فوق مشاريع فرنسا وعززت تواجدها الدبلوماسي في بعض الدول الإفريقية عن طريق المناضل فرانس فانون الممثل الدائم للحكومة في إفريقيا 1960م حيث ساهم بكتاباتته وخطبه المقتعة في اللقاءات الدولية وهذا مادفع الدول الإفريقية لإتخاذ موقف إيجابي إتجاه القضية الجزائرية(3).

1 عمر بوضرية ، المرجع السابق ، ص ص 158 159.

2 محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 586.

3 إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص ص 163 164-165.

وتزايدت اللقاءات والمؤتمرات الإفريقية حيث ضمنت القضية الجزائرية لنفسها دعماً صريحاً وواسعاً في كثير من الدول الإفريقية فكانت غالبية الشخصيات الإفريقية السياسية البارزة آنذاك مؤيدة ولا تترك فرصة تمر دون إعلان هذا التأييد⁽¹⁾، وهناك دول أخرى كان لها نفس الموقف مثل :

غينيا:

غينيا من بين بعض الدول المستقلة القلائل التي لها مواقف متشددة ضد الإستعمار الفرنسي، لأنها كانت ضحية له، والتي واجهت خطورة التدمير و التخريب العملي للمنشآت الاقتصادية القاعدية ووسائل الإتصال من طرف فرنسا حتى بعد الإستقلال سنة 1958م ، فشكلت هذه الأحداث والمعاناة المشتركة عاملاً تضامنياً قوياً بين الشعبين ، وقد كان الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري أحد القادة المناوئين للإستعمار و الطالبين بالإستقلال وتحرير الشعوب دون قيد ، فأعلن عدم توفقه عن تأييده للقضية الجزائرية وذلك ما تفسره العلاقات الثنائية بين البلدين⁽²⁾.

الكونغو :

تميزت العلاقات مع الجزائر بالرفض المطلق لأي مهادنة أو تفاوض مع الإستعمار من أجل إستقلال البلدين وقد تزعم هذه القناعة الرئيس لومومبا الذي كان على رأس الحكومة الكونغولية فقد إتخذ مواقف قوية إتجاه القضية الجزائرية والإفريقية بصفة عامة ، وأكد السيد فرحات عباس أثناء لقائه به في 13/08/1960م : «إنّ المشكل الجزائري هو مشكل القارة الإفريقية بأكملها لأنها لاتحمل أيّ حقد للرجل الأبيض ، بل تطالب بحقها في الكرامة والحرية مثل جميع بلدان العالم» ، وأنه لا وجود لجزائر فرنسية وهي تتواجد في القارة الإفريقية⁽³⁾.

مع الدول الآسيوية:

كان مؤتمر باندونغ الباب الذي فتح المجال لتدويل القضية الجزائرية وكسب الحلفاء في القارة الآسيوية وذلك ما عزز التضامن بين القارتين الإفريقية و الآسيوية⁽⁴⁾ ، فشكلت كل من أندونيسيا ، الهند ، سنغافورة ، اليابان المحور الأساسي للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في المنطقة الآسيوية .

1 جريدة المجاهد ، العدد 83 ، يوم 19/07/1961.

2 إسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص166.

3 نفسه ، ص 167.

4 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 165.

أندونيسيا:

تمثل الدعم الأندونيسي بإنشاء مكتب لجبهة التحرير بالعاصمة جاكارتا و الذي أصبح بعد تأسيس الحكومة المؤقتة مكتبا تابعا لها كما قدمت المساعدات للاجئين الجزائريين، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية رغم التهديدات و الضغوطات الفرنسية، ولا ننسى بالذكر العامل و الانتماء الديني المشترك الذي شجع الحكومة على إتخاذها مكاناً مناسباً لنشاطها الدبلوماسي(1) ، فقد فتحت أبوابها للنشاط الدعائي والإعلامي للجبهة وانطلاقاً من أندونيسيا عمل السيد الأخضر الإبراهيمي -مسؤول مكتب جاكارتا - على توسيع مجالات اتصاله بالدول المجاورة مثل ماليزيا و التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما والحصول منهما على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة.

الهند :

دعمت القضية الجزائرية بفضل زعيمها جواهر لال نهرو الذي عُرف بتضامنه مع حركات التحرر، حيث سمح بفتح مكتب في العاصمة نيودلهي بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية، والذي تركت له الحرية الكاملة في الإتصال بالمنظمات والأحزاب الهندية وجمع الإعانات، غير أن الحكومة الهندية لم تعترف بالحكومة المؤقتة رغم الطلبات المتكررة التي أرسلتها وزارة الشؤون الخارجية للحكومة الهندية في هذا الموضوع . وفيما عدا هاتين الدولتين ظل دعم بقية الدول الآسيوية للقضية الجزائرية ضعيفا -باستثناء الدول الاشتراكية خاصة الصين الشعبية-سواء على الصعيد المادي أو المعنوي ، مثل اليابان التي رغم سماحها بوجود مكتب لجبهة التحرير بها إلا أنها لم تقدم دعماً للقضية الجزائرية ، وهو ما ينطبق على دول آسيوية أخرى كباكستان و ماليزيا وأفغانستان وتركيا وإيران التي رغم الرابطة الديني الذي يربطها بالشعب الجزائري إلا أنها لم تساند القضية الجزائرية ، وهذا بفعل وقوعها تحت الهيمنة الأمريكية والبريطانية(2).

مع دول أمريكا :

أدركت الحكومة المؤقتة أهمية القارة الأمريكية في إطار معركة تدويل القضية الجزائرية ، فأنشأت مكتباً خارجياً لها في مدينة نيويورك سنة 1955م ، والذي أوكلت مهمة إدارته إلى الدبلوماسي الجزائري محمد يزيد وتمثلت مهام هذا المكتب في التكفل بالعلاقات مع الو م أ ، كندا ، ودول أمريكا الجنوبية، إضافةً إلى تمثيل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية .

1 إسماعيل دبش ،المرجع السابق ،ص ص 152-153.

2 عمر بوضربة ،المرجع السابق ،ص 166.

-تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد وقفت الوم أ موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية ، وتجسد هذا في دعمها اللأمشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكاً وحليفاً إستراتيجياً ، ولقد إستطاعت فرنسا أن تجند حلفاءها ، بفعل نشاطها الدعائي و بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بها ، في هيئة الأمم المتحدة لمنع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة ، لذا فقد سعت الحكومة المؤقتة إلى محاولة كسب بعض الشخصيات الأمريكية مثل جون كينيدي سعياً منها لإحداث تحوّل في الموقف الأمريكي لإقناعها بالضغط على الحكومة الفرنسية قصد عزل فرنسا عن حلفاءها الطبيعيين .

كما شمل نشاط مكتب نيويورك العمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية ، للتأثير على الرأي العام الأمريكي خاصةً الفئات المثقفة و العمالية، كما عملت على استغلال العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية لصالح تطوير الموقف الأمريكي، عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى السفراء الأمريكيين وكذا المحادثات التي جرت مع أمريكا لتساهم في بدأ تحول الموقف الأمريكي من العداء إلى قبول فكرة منح الشعب الجزائري حق تقرير المصير .

و الحقيقة أن أمريكا ستقلقها السياسة الفرنسية في حرب الجزائر، فبدأ موقفها في التغير تدريجياً بل و أصبحت ترى بأنها تهدد مصالحها إذ استمرت، فعملت الحكومة المؤقتة من خلال ممثلها بنيويورك على إسماع صوتها للرأي العام الأمريكي من خلال حضور المؤتمرات و الندوات العالمية التي تقام بها (1).

-تجاه دول أمريكا اللاتينية:

يفوق عدد هذه الدول العشرون وهو ما يشكل أهمية كبيرة عند التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، و بفضل النشاط الدعائي الفرنسي الكبير لدولها ، تجندت هذه الأخيرة إلى جانب فرنسا في صراعها الدبلوماسي ضد جبهة التحرير ، و لهذه الإعتبارات الهامة أدركت البعثة الخارجية لجبهة التحرير بقيادة لمين دباغين الأهمية البالغة لهذه المنطقة فأوفدت لها وفود جابت دولها وهذا لتحقيق مايلي:

-صد الدعاية الفرنسية النشطة بهذه الدول .

-التعريف بأبعاد القضية الجزائرية.

-العمل على تنوير الرأي العام الأمريكي و كسب تأييد الشخصيات السياسية لكسب دعم هذه الدول.(2)

كما خص مكتب نيويورك هذه المنطقة بالنشاط الإعلامي و الدعائي لصالح القضية الجزائرية حيث قامت الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1959م بشن حملة دعائية في هذه الدول ، أحرز تنجاحاً معتبراً أكسبها تعاطف

1 عمر بوضربة، المرجع السابق ،ص ص 167-169.

2 نفسه،ص 170-172.

بعض الشخصيات التي انتظمت في لجان مساندة مثل اللجنة الشيلية من أجل الجزائر- التي ترأسها عمر بوميفيرا .

-تجاه أمريكا الجنوبية:

ارتكز تحرك الحكومة المؤقتة على شخصيات من أصول عربية أعلنت تعاطفها مع القضية الجزائرية و استعدادها لتأسيس لجان مساندة و مكاتب خارجية للجبهة ،من بينها فاتيح آغا بوعبيد في البرازيل و عمر بوميفيرا بالشيلي سانتياغو.

مع الدول الاشتراكية:

1 تجاه الإتحاد السوفياتي:

يعتبر الدعم المبدئي للإتحاد السوفياتي و النظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم أساسا هاما في سياستها الخارجية و ذلك بضرورة تصدير الثورة للقضاء على النظم الرأسمالية الاستعمارية،وفي إطار تكيفه مع المتغيرات الدولية في إطار صراعه الإيديولوجي مع الوم أ و الغرب عموما ،أبدى الإتحاد فتورا في مواقفه من القضية الجزائرية،ولكن تراجعت خلفيات هذا الموقف وذلك بطموح الإتحاد إلى إخراج فرنسا من طوق المعسكر الغربي الأمريكي ،و أحداث شرخ يضعف من قوة الكتلة الغربية و حلف الشمال الأطلسي و كذا تخوفه من إمكانية حلول الوم أ محل فرنسا في الجزائر لكن الموقف السوفياتي تغير مع نهاية 1957 بفعل عدة عوامل ذات صلة بتطور الثورة و بتطورات أخرى دولية وهي كمايلي :

تطور الثورة داخليا مما أدى بالجمعية العامة في دورتها لسنة 1957 إصدار لائحة بخصوص الجزائر تضمنت الدعوة لحل سلمي للقضية الجزائرية.

انتشار صدى الثورة و تزايد التضامن الأفروآسيوي مع كفاح الشعب الجزائري.

جهود بعض الحكومات العربية لدى سفراء الإتحاد السوفياتي لدعم القضية الجزائرية والتعاون معها.

فبدأ إهتمام الإتحاد بالقضية الجزائرية ثم تقديم الدعم المادي للاجئين و للجيش وهو ما اتفق عليه في زيارة الوفد الجزائري لها بقيادة بن خدة 1959/10/13.(¹).

1 عمر بوضربة ،المرجع السابق ،صص 172-177.

2 اتجاه جمهورية الصين الشعبية:

تعتبر من أوائل الدول الاشتراكية التي سارعت إلى مساندة القضية الجزائرية سنة 1958م ثم مبادرتها بتقديم دعوة رسمية لزيارتها، وهو ما أتاح للوفد الجزائري -بن خدة، محمود شريف- فرصة التحادث مع الزعيم الصيني ماوتسي تونغ فأعطت دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية، وعند تقييمها لأهمية الحدث إعتبرت جريدة المجاهد الزيارة « طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج »⁽¹⁾.

ثم زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أوصديق، والتي تشكلت من تسعة ضباط وهي زيارة جاءت لتلبية دعوة رسمية باسم الحكومة الصينية يوم 1959/03/30م ودامت أسبوعين درست خلالها تجارب قادة جيش الصين في الحرب الثورية التي خاضوها ضد الاستعمار وإمكانية الاستفادة من خبرات الصينيين وتجاربههم في تطوير الكفاح الجزائري ضد فرنسا⁽²⁾.

ثم جاءت الزيارة الثانية لبن خدة في أكتوبر 1959م لضبط حاجيات جيش التحرير وطرق التموين والإمداد⁽³⁾، تجسد هذا الدعم في شكل أسلحة ومساعدات بما قيمته 25 مليون فرنك كما ساهمت في تكوين إطارات عسكرية جزائرية⁽⁴⁾.

إن تركيز دبلوماسية الثورة على كسب الدعم الصيني يندرج ضمن السعي للحصول على أصدقاء يقفون إلى جانب الثورة، فالصين قوة بشرية هائلة وقوة نووية وذلك معناه تحقيق نوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين في حرب الجزائر على صعيد الدعم الدولي، فمسألة قوة الصين بمثابة الحل الذي سيجعل الغرب يلجأ إلى التسوية السلمية خوفا مما هو أسوأ.

مع دول غرب أوروبا :

تنتمي دول غرب أوروبا عموما إلى المعسكر الغربي الرأسمالي، ومن أبرز دول حلف الشمال الأطلسي التي دعمت فرنسا في حربها عسكريا ودبلوماسيا ضد جبهة وجيش التحرير فتميز موقفها بالعداء اتجاه القضية الجزائرية.

1 "نهضة الصين أو معجزة الشعوب المتحررة"، جريدة المجاهد، عدد 33، 1958/12/08م، و"الجمهورية الصينية العتيدة قوة

جديدة تكسبها الجزائر"، المجاهد، العدد 34، 1958/12/24م.

2 البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزز التضامن العملي بين شعبي الصين والجزائر، المجاهد، العدد 39، 1959/04/02م.

3 Mohamed Harbi, les archives, op.cit, p : 525.

4 Abbas Ferhat, Autopsie, op.cit, p : 251.

استهدفت سياسة جبهة التحرير في نشاطها الدبلوماسي إتجاه دول الغرب محاولة ضرب روابطها القوية مع فرنسا ثم العمل على عزلها عن حلفاءها الطبيعيين في القارة لإضعاف موقفها دولياً وتسهيل تدويل القضية الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي إلى الإطار الدولي وتمثل وسائل تحقيق هذه الأهداف في :

- إنشاء مكاتب خارجية بأوروبا الغربية تكون بمثابة نقطة ارتكاز في تحركات قادة الجبهة في أوروبا الغربية لجلب الدعم المادي من المنظمات الغير حكومية والإتصال بالبرلمانيين و النقابات الطلابية والعمالية بغرض تغيير وجهة الرأي العام الأوربي إزاء حرب الجزائر فأنشأت الجبهة عدة بعثات في كل من لندن وترأسها محمد كلوة وفي برن ترأسها آيت حسن وفي روما ترأسها بولحروف وفي سويسرا ترأسها عمر خوجة .

- الإعلام والدعاية فيعتبر النشاط الإعلامي والدعائي أهم رهان ركزت عليه مكاتب جبهة التحرير أملاً في تغيير الرأي العام وصدّ الدعاية الفرنسية النشيطة ، مثل توزيع جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير وتوزيع بيانات الحكومة و فيدرالية جبهة التحرير المتعلقة بتطورات القضية الجزائرية ، كما ساهم ممثلوها في مداخلات و ندوات في إطار المؤتمرات والمحاضرات التي تنظمها الجامعات والتنظيمات المعادية للإستعمار مثل جمعية إفريقيا في الجامعة السويسرية .

- القيام بحملات لجمع الإعانات من المنظمات الإنسانية و كذا اللقاءات مع الشخصيات السياسية والنقابية بقصد توضيح الموقف الجزائري و إرساء علاقات وطيدة مع هذه الشخصيات في المجتمع الأوربي .

-التنديد بالأعمال الإجرامية للمنظمة الإرهابية الفرنسية و المخابرات الفرنسية التي قامت بعدة محاولات إغتيال رؤساء المكاتب في أوروبا.

و من هذا يمكننا إستخلاص أنّ موقف هذه الدول اتسم بالعداء الشديد للثورة الجزائرية على عكس السويد إذ تعتبر الدولة الوحيدة في غرب أوروبا التي صوتت بالإيجاب لصالح القضية الجزائرية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1959م(1) .

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 183 - 191.

1-2- الأهداف الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

لقد سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال نشاطها على الصعيد الدبلوماسي إلى تحقيق عدة أهداف⁽¹⁾ منها :

- تدويل القضية الجزائرية .
- إعطاء طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية الذي يستهدف الحصول على أكبر قدر من دول العالم للاستفادة من تضامنهم مع القضية الجزائرية والحصول على دعم مادي ومعنوي لكسب أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- كسب دعم الدول العربية للحصول على مواقع جديدة على الساحة الدولية سواءً على مستوى الكتل والمنظمات أو على مستوى الدول .
- السعي لعزل فرنسا دولياً ثم التفاوض معها من موقع القوة وذلك بالضغط عليها عن طريق الدول المؤيدة من الدول الأفروآسيوية ، وتجريدها من دعم و تأييد الدول الموالية لها .
- تعزيز تواجدها في الساحة الدولية من خلال الحضور في المؤتمرات و الندوات الدولية مع توثيق صلاتها بالمنظمات الغير حكومية و إنشاء المكاتب الخارجية عبر مختلف دول العالم .
- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي .
- إطلاع الرأي العام على وحشية الإستعمار الفرنسي .
- كسب الاعترافات بالحكومة المؤقتة أولاً ثم الاعتراف بالدولة الجزائرية ثانياً.
- السعي لإثبات أنّ الدولة الفرنسية دولة معتدية ولديها نية في القضاء على الشعب الجزائري وشخصيته⁽²⁾.
- إسترجاع السيادة الوطنية بمحاولة إكساب المصداقية والفعالية الكبيرة على الصعيد الدولي⁽³⁾.
- وفي إطار تطبيق هذه الأهداف الدبلوماسية الهادفة إلى مواجهة سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة على أرض الواقع ، عملت على تأسيس مكاتب خارجية تمثل الحكومة المؤقتة الجزائرية فاعتبرت نشاطات هذه المكاتب حجر الأساس في الحركة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة والذي يمكننا من رصد أهم هذه المكاتب والتي شمل نشاطها و إنتشارها القارات الأربع : آسيا - إفريقيا - اروبأ - أمريكا وقدر

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق، ص ص 132-136.

2 أحمد حمدي ، "دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة" ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830م-1962م ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954م ، الجزائر ، ص 59.

3 صالح بن القبي ، الدبلوماسية بين الأمس و اليوم ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور

الدبلوماسية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 1998 ، ص ص

عددها في شهر ديسمبر 1959م ثمانية عشر مكتباً وهي تابعة من الناحية التنظيمية إلى وزارة الخارجية ويضاف إليها مكنتي تونس والمغرب التابعين تنظيمياً لوزارة الداخلية ويرأس كل مكتب رئيس يساعده نائب في مهامه داخل البلد الذي يتواجد به .

وتتمثل أهم نشاطات ومهام المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في :

-الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية .

-جلب المساعدات المختلفة للاجئين و الطلبة المدنيين والعسكريين .

-الأنشطة الدبلوماسية المختلفة كتقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية ، عقد لقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم ، المشاركة في الندوات الدولية لتمثيل الجزائر .

-القيام بنشاطات قنصلية مختلفة كالسعي للحصول على رخص دخول وخروج ، جوازات السفر و تأشيرات وغيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة الطلبة الجزائريين .

-تعتبر بمثابة الناطق باسم الحكومة المؤقتة و المدافع عن المصالح الجزائرية لدى الحكومات الرسمية للدول المعترفة بالحكومة الجزائرية .

-تعمل هذه المكاتب على تمثيل الثورة الجزائرية وجهازها التنفيذي .

-ويقسمها تقرير وزارة الخارجية إلى أربعة أقسام وهي:

1- مكاتب القسم العربي :

شكلت البلدان العربية تحالفا طبيعيا مع الثورة الجزائرية لذلك اهتمت الدبلوماسية الجزائرية بعد اندلاع الثورة بهذا الميدان الخصب ، فسعت جبهة التحرير إلى توطيد وجودها و كسب الدعم المادي و المعنوي اللازمين لاستمرار الثورة ، حيث بلغ مكاتبها في الدول العربية تسعة مكاتب وهي :

أ-مكتب تونس :

تنتمي فيدرالية تونس من الناحية التنظيمية لوزارة الداخلية التي يترأسها بن طوبال ، أنشأت سنة 1957م بعد أن إنتشرت خلايا الجبهة في كامل التراب التونسي ، وتتمثل أهداف إنشائها في :

-الإسراع لتلبية إحتياجات اللاجئين الجزائريين .

-تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات .

-التصدي للدعاية الفرنسية و حمايتهم من إستغلال أي طرف كوسيلة ضغط و مساومة .

-وكذلك تتمثل مهام المكتب في مهام تنظيمية داخلية و خارجية و مهام إدارية ، كما يشرف على بيع جريدة المجاهد وإيصال مطبوعات الثورة إلى اللاجئين⁽¹⁾.

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 216-222.

ب-مكتب الرباط (المغرب الأقصى)(¹):

تأسس سنة 1956م تولى الشيخ خير الدين* إدارته ، يعتبر من أقدم المكاتب ، كان يشرف في 1959م على تأطير 26294 مناضلاً ، وتمثلت مهامه في تغطية الإحتياجات المادية و الإجتماعية وتقديم التوجيه السياسي للاجئين ، والقيام بالنشاط الدعائي و الاتصال بمختلف الأطراف المغربية لجمع الإعانات .

ج-مكتب القاهرة (مصر):

كان هذا المكتب مقر البعثة الخارجية للجبهة و المتشكلة من : أحمد بن بلة – خيضر – حسين آيت أحمد ، ثم دباغين الذي سيصبح المسؤول الأول عن هذه البعثة ، وتمثل نشاط هذا المكتب في النشاطات القنصلية و التنظيمية و الدبلوماسية وقد كان المحور الرئيسي للمكاتب .

د- مكتب طرابلس (ليبيا) .

ه-مكتب عمان (الأردن) .

و-مكتب جدة (السعودية) .

م-مكتب بيروت (لبنان) .

ك-مكتب دمشق (سوريا) .

ر-مكتب بغداد (العراق) .

2-مكاتب قسم آسيا و إفريقيا :

أ-قسم آسيا :

-مكتب نيودلهي (الهند).

- مكتب طوكيو (اليابان).

- مكتب جاكرتا (إندونيسيا).

ب-قسم إفريقيا :

-مكتب أكرا (غانا) .

3-مكاتب قسم أمريكا :

-مكتب نيويورك (الو م أ) .

4-مكاتب القسم الأوربي :

أ-أوروبا الغربية :

-مكتب بون (ألمانيا الغربية).

-مكتب روما (إيطاليا).

*الشيخ خيرالدين : من مواليد بسكرة عضو ج ع م ج ، أصبح ممثل ج ت و في المغرب من 1956م – 1962م ، عضو م

و ج ج من 1962/59م ونانبا من 1964/62م .

1-عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 223-282.

-مكتب برن (سويسرا) .

-مكتب مدريد (إسبانيا) .

-مكتب ستوكهولم (السويد) .

-مكتب لندن (بريطانيا).

ب- أوروبا الشرقية:

لم تُنشأ الحكومة المؤقتة مكاتب خارجية بأوروبا الشرقية وإنما إقتصرت العلاقات على الزيارات الدبلوماسية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا و رومانيا وبلغاريا وألبانيا(1).

2- آليات تدويل القضية الجزائرية (دورها الدبلوماسي):

2-1- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

استهدفت دبلوماسية جبهة التحرير تدويل القضية الجزائرية من خلال العمل على كسب دعم المجتمع الدولي سواء على المستوى الثنائي - بين دولة و أخرى - أو على المستوى الجماعي - في الهيئات الدولية - ويعتبر هذا الهدف برنامج عمل للمكاتب الخارجية للجبهة التي سعت إلى تدويل القضية الجزائرية عن طريق التعريف بها وجلب إهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها وذلك من خلال طرحها في أعلى هيئة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة .

تعتبر هذه الهيئة أهم آلية عولت جبهة التحرير ثم الحكومة المؤقتة في إطار سعيها الحثيث لإنجاز المهمة ، فإلى غاية سنة 1957م طرحت القضية الجزائرية 06 مرّات في جدول أعمال هذه الهيئة في دوراتها العادية و الإستثنائية وفي نفس السنة ستعرض المسألة الجزائرية بصفة جدية بفضل دعم المجموعة الأفروآسيوية وهذا رغم المساعي الفرنسية الهادفة للحيلولة دون تسجيلها ، وقد توج هذا الطرح بإصدار الأمانة العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 12 لائحة تضمنت دعوتها إلى ضرورة إيجاد حل سياسي سلمي للقضية الجزائرية ، وهو اعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهو ما تأكد خلال الدورة الإستثنائية للهيئة في 12/1957م والتي دعت إلى فتح مفاوضات من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية سلمياً، وهو الموقف نفسه في الدورة الـ 13 سنة 1958م⁽¹⁾.

لقد كان للمعطيات الجديدة للقضية الجزائرية إثر التحولات العميقة التي ظهرت قبل إنعقاد الدورة الـ 13 ، كان لها تأثير كبير في تغيير الأجواء والأفاق في هيئة الأمم المتحدة، فالنقاش حول القضية شهد لأول مرة غلبة التيار التفاوضي وفي نفس الوقت وجد الحلفاء التقليديون لفرنسا أنفسهم في ورطة نتيجة الوضعية العامة في الجزائر هذا النصر الدبلوماسي أحرز رغم المشاريع والمناورات الديغولية الماكرة و المتمثلة بالخصوص في مشروع سلم الشجعان ، وجعل فرنسا تواجه ضغط المجموعة الدولية الأمر الذي جعل ديغول في الدورة الـ 14 سنة 1959م يصرح بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ثم دعوة قادة الثورة للتفاوض يوم 10/11/1959 ورد الحكومة على مبادرة ديغول «التفاوض مع المسجونين الخمسة يوم 12/11/1959م».

لهذا ورغم الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها الحكومة المؤقتة آنذاك فقد عملت كل ما في وسعها لإنجاح طرح القضية الجزائرية بشكل أكثر جدية والحصول على نتائج أكبر،، وذلك بدءًا ب :

-تحديد أعضاء البعثة إلى نيويورك خلال اجتماع 06/11/1959م ، والتي تشكلت من السادة : محمد يزيد ، أحمد بومنجل ، محمد بن يحيى ، عبد الحميد مهري و أحمد فرنسيس ، يضاف إليهم السيد عبدالقادر شندرلي المكلف بإدارة شؤون مكتب نيويورك ، وقد تركت للوفد حرية ضبط تكتيك التحرك والمناورة في كواليس وأروقة الأمم المتحدة حسب الظروف و المستجدات .

- العمل على الدعاية لصالح موقف الحكومة المؤقتة الذي تبنته في بيانها الصادر يوم 1959/09/28م رداً على «حق تقرير المصير» للجنرال ديغول ، وذلك بتوزيعه وشرح أبعاده ، والتأكيد على رغبة الحكومة الجزائرية وسعيها للحل السلمي التفاوضي .

وقد كررت الدورة الـ14 للأمم المتحدة من 15 سبتمبر و إلى 13 ديسمبر 1959م لائحة تضمنت اعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و أعلنت عن تجديد دعوتها لطرفي الحرب باللجوء إلى المفاوضات لتحقيق حل سلمي للقضية الجزائرية ووضع حد للاقتتال، فظهر انشغال الدول عن الحالة السائدة في الجزائر.

ورغم هذا المكسب الكبير لدبلوماسية الحكومة المؤقتة على الصعيد الدولي ، والمُحقق بفضل دعم الدول العربية الشقيقة والدول الأفروآسيوية ، فقد ظلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تفتقد للطابع الإلزامي والتنفيذي ، نظراً لوزن فرنسا داخل الهيئة الأممية بفضل مقعدها الدائم بمجلس الأمن الدولي وبفضل دعم الدول الحليفة وبدرجة أخص الو م أ وبريطانيا ، فهذه الدورة لم يصادق على مشروعها لأنه لم يلق أغلبية 2/3 وكان التصويت* كمايلي(1) :

-26 دولة ضد .

-38 دولة مع.

-17 دولة امتنعوا.

أما بالنسبة للدورة الخامسة عشر : من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1960م (24)دولة.

قدمت لائحة تضمنت :

-الحث عن المفاوضات.

-تعيين لجنة دولية للإشراف على المفاوضات.

-استفتاء و تقرير المصير تحت إشراف جمعية الأمم هذه اللائحة لم تنل النصاب المطلوب 2/3 وكان

التصويت كالآتي:

-39 دولة ضد.

-31 دولة مع.

-25 دولة امتنعوا.

و من المستجدات الجديدة في هذه السنة :

-مظاهرات الأوروبيين في الجزائر من 24 جانفي 1960م إلى 1 فيفري 1960م.

*انظر الملاحق رقم :14-15-16

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 195-197.

-ستواصل دبلوماسية الحكومة المؤقتة نضالها لتحرز انتصارات أخرى في معركة تدويل القضية الجزائرية ، خاصة بعد مظاهرات 1960/12/11م والصدى الكبير الذي أحدثته على الصعيد الدولي ، وهو ما استمرّ بفعالية لانتزاع الاعتراف الرسمي من الهيئة الأممية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في نفس الشهر من سنة 1960م⁽¹⁾.

أما بالنسبة للدورة السادسة عشر: من 19 سبتمبر 1961م إلى 23 فيفري 1962م.

قدم في مشروع لائحة هذه الدورة من طرف 35 دولة :

-أن الحرب في الجزائر مستمرة.

-أن الطرفين على استعداد لإيجاد حل تفاوضي سلمي لتقرير المصير.

-استئناف المفاوضات و كان التصويت كمايلي :

0- ضد.

62- دولة مع.

38- دولة امتنعت.

فكان الانتصار الساحق للقضية الجزائرية في هيئة الأمم⁽²⁾.

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 197.

2 عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص ص 231-232.

2-2-الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية :

إن النشاط الخارجي للقضية الجزائرية لم يكن مقتصرًا على هيئة الأمم فقط وإنما تعداه إلى المستوى الإقليمي والعربي والقاري فسجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها بشكل فعال وحاسم في المحافل الدولية ، من خلال المؤتمرات والزيارات العديدة ، لتضع بذلك أولى اللامسات الرسمية للدبلوماسية الجزائرية في إطار الحكومة المؤقتة الجزائرية .

1-المؤتمرات :

أ-إفريقيا:

وقد تجسد هذا الحضور الدبلوماسي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية ، ونعني هنا بالخصوص حضور موعدين إفريقيين هامين هما :

-مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا :

عقد المؤتمر بالعاصمة الغانية أكرا بدعوة من رئيس جمهوريتها نكروما في شهر ديسمبر 1958م ، شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي إلى جانب ثمانية دول إفريقية مستقلة ، ويعتبر هذا المؤتمر إمتداد لمؤتمر الحركات الإفريقية المنعقد بأكرا من 15 إلى 22 أبريل 1958م ، وتلقت فيه القضية الجزائرية دعم الدول الإفريقية (1)، فكان الإستقبال حار للوفد الجزائري(2) ، وقد شكلت القضية الجزائرية نقطة أساسية في هذا المؤتمر الذي عقدته الدول الإفريقية ، حيث خلص المؤتمر في اللائحة الختامية للمؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الإستقلال ، كما استنكروا السياسة الفرنسية الهادفة إلى دمج الجزائر ، و مطالبة فرنسا بإجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي لإرادة الشعب الجزائري من أجل تحقيق الإستقلال ووقف إطلاق النار .

كما شاركت الحكومة المؤقتة في الإجتماعين الذين عقدتهما اللجنة المسيرة المنبثقة عن المؤتمر ،الأول بتونس ماي 1959م و الثاني بأكرا 1959م.

ب-مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة منروفا :

انعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبيرية منروفا، من 4 إلى 8 أوت 1959 ، وهو المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة حققت فيه الحكومة الجزائرية انتصارا دبلوماسيا ،فبالإضافة إلى رفع العلم الوطني فيه لأول مرة بصفة رسمية صادق المؤتمر على عدة توصيات كان هدفها التحضير للمناقشات التي ستجرى بالأمم المتحدة حول القضية الجزائرية و الإتفاق على دعم الثورة الجزائرية ماديا(3).

1 عمر بوضربة،المرجع السابق ، ص ص 197-198.

2 عبد القادر خليفي ، المرجع السابق،العدد08،الجزائر ،2003.ص 226.

3 عمر بوضربة ،المرجع السابق ،ص ص 198-199.

و هناك مؤتمرات أخرى حضرتها الحكومة المؤقتة و جاءت مساندة للقضية الجزائرية و منها:

-مؤتمر كوناكري: من 12 إلى 15 أبريل 1960م.

مثل جبهة التحرير الدكتور فرانس فانون، وقد تم اختياره ليكون نائب لرئيس المؤتمر الممثل لغينيا وهو البلد المضيف، وهذا يدل على مكانة الحكومة المؤقتة في العالم الأفروآسيوي، وقد وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية، كي يسحبوا قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الجزائر و بدلا من ذلك عليهم تقديم كل الدعم للشعب الجزائري من أجل تحرره و استقلاله و أوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم للإعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

-مؤتمر اديس ابابا: في جويلية 1960م.

تميز بحضور 13 وفدا بعد حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها و رفع العلم الجزائري على مبنى البرلمان الإثيوبي مقر المؤتمر، و فيه طلب إلى الدول الإفريقية المستقلة الإعتراف بالحكومة المؤقتة، كما دعا إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة معها لتسوية القضية الجزائرية⁽²⁾، و جدد المؤتمر النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية من 15/12 أبريل 1960م من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية المساندة لفرنسا⁽³⁾.

ب- على مستوى العربي :

سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها في مؤتمرات أخرى لاتقل أهمية عن المؤتمرات الإفريقية، منها تلك التي احتضنتها البلدان العربية، فاكنتست أهمية كبيرة ساهمت في تدويل القضية الجزائرية في عهد أول حكومة مؤقتة جزائرية وتتمثل أهمها فيمايلي :

1 عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 227.

2 محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 170.

3 سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الإنسانية، باتنة، 2010/2011.

- مؤتمر جامعة الدول العربية (دار البيضاء) :سبتمبر 1959م

استغلّت دبلوماسية الثورة الجزائرية الحاضرة بقوة في الأقطار العربية ، بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر بالمغرب الأقصى في بداية سبتمبر 1959م، فانعقد في اطار الدورات التي كانت تعقدها الجامعة العربية لتبرهن على مدى فاعليتها و تأثيرها على القرار العربي لصالح القضية الجزائرية ، لذا فقد عبرت الدول العربية في المؤتمر عن قلقها من الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري و أكدت على حق هذا الأخير ، في تقرير مصيره و الإستقلال، الذي يتأتى بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري و الحكومة الفرنسية .

والتزمت من جهتها الجامعة العربية ببذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية و الآسيوية للإعتراف بالحكومة المؤقتة، و القيام بالإتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لموازرة طرح القضية الجزائرية⁽¹⁾.

- المؤتمر العربي للبترول :المنعقد بالقاهرة في أبريل 1959م، وقد مثل الجزائر فيه السيدان-العربي دماغ

العتروس* و محمد يعلى.

-مؤتمر الإتصالات اللاسلكية للبلدان العربية:انعقد بدمشق في مارس 1959م، مثل الجزائر فيه:سعد الدين نويوات.

-مؤتمر القاهرة: 25-31 مارس 1961.

شكلت قضية الصحراء محور مناقشات مؤتمر شعوب إفريقيا وقد دافع ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة عن قضية وحدة التراب الجزائري ومن ذلك قرر هذا المؤتمر دعم موقف الحكومة الجزائرية بشكل كبير فيما يتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الجزائري⁽²⁾.

1 عمر بوضربة ،المرجع السابق،ص ص199-200.

*العربي العتروس: ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري من 1952/48م، عضو البعثة الخارجية لجبهة التحرير من 1960/57م، ثم سفير الجزائر بعد الإستقلال في كل من جاكارتا و بلغراد.

2 تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1920م -الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962،دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ،الجزائر ،ص

ج- على المستوى الدولي :

-مجلس التضامن الأفروآسيوي:المنعقد بالقاهرة 9-12 فيفري 1959م.

-المؤتمر العالمي للسلم: الذي انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم 8-12 ماي 1959م.

-مؤتمر الأمم المتحدة للإشترابية العالمية :المنعقد بهامبورغ الألمانية 14-18 جويلية 1959م.

-المؤتمر الطبي العربي:المنعقد بدمشق 1959م،وفيه تم تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة⁽¹⁾.

-الندوة:المنعقدة بهيروشيما في أوت 1959م،ضد القنابل الهيدروجينية و النووية.

-الندوة الثالثة:ضد الكولونيالية في المتوسط و الشرق الأوسط المنعقد في العاصمة اليوغسلافية بلغراد 2-5 ديسمبر 1959م.

-المعرض الدولي لدمشق:في شهر ديسمبر 1959 م .

2-الزيارات الرسمية الدبلوماسية:

إضافة إلى الحضور القوي لوفود الحكومة المؤقتة في المؤتمرات الدولية المختلفة ، فقد راهنت كذلك على الزيارات الرسمية إلى مختلف الدول الشقيقة طلبا للمزيد من الدعم الدبلوماسي و المادي ، وفي هذا الإطار يقول فرحات عباس :«إنّ الزيارات التي قامت بها ح م ج ج إلى الدول العربية وضع كل دولة أمام مسؤولياتها ، لقد شرحنا لهم ضخامة مشاكلنا ومدى خطورة أوضاعنا وكذا حدّنا طبيعة المساعدات المنتظرة منهم ، وهو ما كانت له نتائج معتبرة على الصعيد المادي أو السياسي».

وتتمثل أهم الزيارات الحكومية في :

-الزيارة الرسمية إلى الصين الشعبية و إلى الفيتنام الشمالي ، قادها الوزيران بن يوسف بن خدة و محمد شريف وهذا خلال شهري نوفمبر و ديسمبر 1958 م ، وقد نظمت هذه الزيارة بدعوة من الحكومة الصينية وعند تقييمها لأهمية الحدث إعتبرت جريدة المجاهد الزيارة «طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج»⁽²⁾.

1 أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962 ، ط1 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007 ، ص 633.

2 "نهضة الصين" ، جريدة المجاهد ، العدد 33 ، 1958/12/08م ، و "الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر" ، المجاهد : العدد 34 ، 1958/12/24 م .

-زيارة رئيس الحكومة م ج ج إلى جمهورية الهند في أبريل 1959م، بطلب من البرلمان الهندي، استقبله الرئيس في مومباي بشكل رسمي .

-زيارة الرئيس فرحات عباس إلى جمهورية يوغسلافيا في جوان 1959م ، وهي زيارة ناجحة عززت من المكاسب الدبلوماسية للحكومة المؤقتة حيث جاء في جريدة المجاهد :«وتعتبر يوغسلافيا أول بلد أوربي عبر عن مساندته للكفاح التحرري الجزائري لمثل هذه القوة و الحماس و الرسمية ، فنحن لا نشك أن الأمة اليوغسلافية إذ تفعل ذلك فلأنها تعرف أن كفاحننا شبيهه بالكفاح الذي قادتته المقاومة اليوغسلافية و على رأسها الماريشال تيتو ، ضد الإحتلال الأجنبي»(1).

-زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر اوصديق وتشكل الوفد من 9 ضباط و جاءت الزيارة تلبية لدعوة رسمية باسم الحكومة الصينية من نائب رئيس الحكومة و وزير الدفاع، بدأت يوم 1959/03/30م دامت اسبوعين، استفادوا من خبرات الصينيين في مجال الحروب(2).

ويقيم تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس وصادقت عليه الحكومة يوم 1959/06/20م هذه الجولات و الزيارات بالإيجابية حيث ورد في التقرير«و في ميدان السياسة الدولية فإن زيارتنا أظهرت بأننا ميدانيا نكافح و نسجل نقاطا لصالحنا ضد الدبلوماسية الفرنسية.

ومن ضمن الزيارات التي ادتها وفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الدول الصديقة للثورة الجزائرية نذكر مايلي:

-زيارة وفد الحكومة برئاسة فرحات عباس إلى المملكة الليبية في يوم 12 فيفري و قد ضم الوفد إضافة إلى رئيس الحكومة كل من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ، و وزير الثقافة أحمد توفيق المدني و ابراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة ، ولقي الوفد الجزائري ترحابا كبيرا في مستوى سمعة و مكانة الثورة الجزائرية(3) .

-زيارة وفد الحكومة برئاسة فرحات عباس و عضوية الوزراء: كريم بلقاسم ، توفيق المدني ، احمد فرنسيس ابراهيم مزهودي إلى المملكة العربية السعودية يوم 6 مارس 1959م فقد استقبل الوفد من قبل الملك سعود الذي قال قولته الشهيرة«لستم جزائريين أكثر مني»، تعبيراً منه عن مدى تضامنه و دعمه للثورة الجزائرية(4).

1"يوغسلافيا أول بلد أوربي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر"، المجاهد، العدد44، 1959/06/14.

و:يوغسلافيا:"مثال حي للنضال من أجل الحرية"، المجاهد ، العدد45، 1959/06/29.

2 البعثة العسكرية للصين:تعزز التضامن العملي بين شعبي الصين و الجزائر، المجاهد، العدد39، 1959/04/02.

3 "الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراسا وراء الجزائر المجاهدة"، المجاهد، العدد37، 1959/02/25.

4 "المملكة العربية السعودية تكرم وفدالحكومة الجزائرية" ، المجاهد ، العدد39 ، 1959/04/02.

-زيارة وفد ح م ج ج إلى الجمهورية العراقية في نهاية شهر أفريل 1959م و التي اعتبرتها جريدة المجاهد زيارة ناجحة وكللت بنتائج رائعة، إذ استقبل الوفد الحكومي الجزائري من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم، و جاء في البيان المشترك الذي أذاعته إذاعة بغداد أن «العراق حكومة و شعبا يؤازر القضية الجزائرية بالأسلحة و الأموال و في الميدان العالمي...و على جميع الدول العربية و شعوبها أن تمد القضية الجزائرية بالمساعدة السياسية و المادية، وأن تكون هذه المساعدة سريعة و فعالة» (1).

-زيادة وفد الحكومة المؤقتة إلى المغرب الأقصى في أواخر ماي 1959م، من طرف الوزراء: كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف و عبد الحميد مهري وقد استقبل الوفد من طرف الملك محمد الخامس، الذي أكد للوزراء الجزائريين تضامن المغرب المطلق ملكا و حكومة و شعبا مع الجزائر المجاهدة.

-زيارة فرحات عباس إلى المملكة المغربية من 17 إلى 20 أكتوبر 1959م حيث تحادث عدة مرات مع الملك محمد الخامس و الامير مولاي الحسن و المسؤولين المغاربة(2).

إن الملاحظ عن هذه الزيارات أنها كانت موجهة أساسا باتجاه الدول العربية الشقيقة و هذا للروابط المتينة التي تربطها بهذه الدول، الحضارية و الثقافية و الجغرافية، كما انها كانت بهدف التشاور بشأن المستجدات على الساحة الدولية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، لضمان استمرارية الدعم المادي و السياسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في التحرك الدبلوماسي للثورة الجزائرية .

1 "مهمة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تتكلل بنجاح رائع"، المجاهد، عدد 41، 01/05/1959.

2 " تاريخ الثورة في السطور"، المجاهد، عدد خاص، 01/11/1959.

3- دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات:

أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954م عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية يمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، وأعدت لذلك شروط حول مسألة المفاوضات ، وكانت دائما تؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء الصراع هو التفاوض.

وبتأسيس الح م ج ج أعلنت في بيانها الذي أصدرته يوم 18/09/1958م عن رغبتها الصادقة في أن تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية ، كما أعلنت عن استعدادها لمقابلة مندوبين عنها لهذا الغرض.

لقد عرفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية نوعان منها ما هو سرّي كان الهدف منه جس نبض الثورة وقادتها ومعرفة موقفهم منها ، كما كانت هناك مفاوضات علنية و رسمية مثلها قادة بارزون في الحكومة المؤقتة وشخصيات رسمية من قبل السلطات الفرنسية .

3-1- المفاوضات الغير رسمية (السرية):

بعد اندلاع الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على محاولة تقويض العمل المسلح الذي تقوده جبهة وجيش التحرير الوطنيين ، وذلك بوصف قادتها بصفات مشينة كالمرتزقة و قطاع الطرق وغيرها من الصفات ، كما حاولت من جهة أخرى التعرف على هوية مفجري الثورة وجس نبض قيادة الجبهة و الجيش ، حيث قامت السلطات الفرنسية بإجراء عدة إتصالات ولقاءات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني ، كان اولها بالجزائر بفضل انجري ماندوز حيث عقد لقاء سرّي بين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة مع مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956م (1).

إلا أن هذا اللقاء لم يحقق أي نتيجة بفعل نوايا السلطات الفرنسية وإرادتها غير الجادة فالهدف منه حسبها هو التعرف على هوية الثوار ومطالبهم فقط .

ولنفس الهدف طلب بينو وزير الخارجية الفرنسي عند مروره بالقاهرة من الحكومة المصرية التدخل لتسهيل عقد اتصال بين البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وممثل عن الحكومة الفرنسية لإيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري ، وتم عقد هذا اللقاء بالقاهرة في 10/04/1956م إلا ان محمد خيضر مسؤول البعثة رفض المقترحات الفرنسية خاصة منح الاستقلال الداخلي ، هذا اللقاء دام حوالي شهر إلا أنه فشل لتباعد رؤى الطرفين (2) .

1 عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 117.

2 نفسه ، ص 118.

كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين محمد يزيد و أحمد فرنسيس و بيير كومينا الأمين العام بالنيابة عن الحزب الإشتراكي الفرنسي وذلك في 1956/07/21م في بلغراد، كذلك التقى محمد يزيد، محمد خيضر و عبد الرحمان كيوان مع هيربو و كازال يوم 1956/09/3-2م في روما، كما أجرى محمد خيضر لقاءات مع شخصيات أخرى فيما بعد و هذا بغض النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس و الذي ألغى بعد اختطاف طائرة القادة الخمس، هذه الحادثة تسببت في قطع كل أشكال الإتصالات كما دلت على نوايا الفرنسيين الغير الصادقة⁽¹⁾.

ومع وصول ديغول إلى السلطة بدأت الإتصالات السرية من جديد بين قادة جبهة التحرير و مبعوثي ديغول إلا أنها فشلت كذلك بسبب تباعد موقف الطرفين، بعد خطاب ديغول في 1959/09/16م، حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين و أعضاء في الحكومة المؤقتة، كما تم اللجوء الفرنسي إلى الوساطة التونسية لدفع الحكومة المؤقتة لقبول عقد إتصالات تمهيدية للمفاوضات الحقيقية، إلا أن هذه الأخيرة كانت تنتظر انعقاد دورة مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليعلن موقفه من المفاوضات، كما عقد أحمد بومنجل يوم 1959/10/20م لقاء مع أحد القساوسة، كذلك فتح ديغول مفاوضات سرية مع بعض القادة العسكريين من بينهم سي صالح أحد القادة في الداخل، لكنها فشلت بعد تدخل جيش التحرير الوطني الذي عمل على محاصرتها و تحطيمها، ثم أعاد ديغول المحاولة مع الزعماء الخمس المعتقلين بفرنسا حيث ركز على أحمد بن بلة، لكنها فشلت كذلك بعد تدخل جيش التحرير و رفض الزعماء إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من داخل السجن و على حساب المجاهدين.

لقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير عبارة عن مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اختبار مرحلة صعبة، و كانت المواقف متباعدة جدا حتى لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الذين كانت مواقفهم مختلفة أما الفرنسيون فإنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري وفق نظرية غي مولي.

إن المفاوضات بصورتها الحقيقية بدأت بمجيء ديغول و بعد خطابه حول تقرير المصير في 16 سبتمبر 1960م إذ عرفت منذ ذلك الحين منعطفات عديدة والتواءات كثيرة⁽²⁾.

محادثات مولان 25-29 جوان 1960:

عقب خطاب ديغول والذي دعى فيه قادة الثورة لإجراء محادثات بين الطرفين، فاستجابت الحكومة المؤقتة لدعوته بإرسال وفد يمثلها مكون من أحمد بومنجل و محمد بن يحي و هما من أعضاء المجلس، فانتقلوا إلى عمالة مولان شرق العاصمة باريس يوم 1960/06/25م حيث أصبحوا معزولين عن الصحافة و إجراء أي اتصال بالعالم الخارجي⁽³⁾، و دامت المحادثات قرابة أسبوع، مثل خلالها الطرف الفرنسي كل من والي المقاطعة و الأمين العام للقضايا الجزائرية و الجنرال كاستين و العقيد ماتون.

1 بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تعريب: لحسن زغيدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 15.

2 نفسه، ص 16.

3 سعد دحلب، المصدر السابق، ص 117.

وتم التركيز على:

-وضع السلاح من طرف جبهة وجيش التحرير الجزائري.

-مصير جنود جيش التحرير الوطني.

في حين ركز الوفد الجزائري على أساس انطلاق المفاوضات المبنية على شروط و ضمانات تقرير المصير.

لكن هذه المفاوضات سرعان ما تم ايقافها من طرف ديغول يوم 29 جوان لعدم التوصل لأي نتائج ترضي فرنسا و تخدم مصالحها في المنطقة، وبالتالي فشلت المحادثات التي لم تكن سوى محاولة لجس النبض وفي نفس الوقت تمثل انتصار معنوي للشعب الجزائري وهي نقطة تحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية.

-لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م:

بعد مرور شهرين على مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في مناطق مختلفة من البلاد والتي كانت منعرجا حاسما في سير المفاوضات والتعجيل بها، كونها أظهرت الروح النضالية للشعب الجزائري وتمسكه بالوحدة و رفض المشاريع الفرنسية بالرغم من قمع الجيش الفرنسي.

و بالفعل بدأت اللقاءات الجديدة بين الطرفين بلوسارن السويسرية يوم 1961/02/20م، بوساطة من أليفي لونق الوزير السويسري الذي كلفته الحكومة بذلك وقد مثل الوفد الجزائري المفاوضات كل من الطيب بولحروف و أحمد بومنجل و مثل الوفد الفرنسي جورج بومبيدو الموكل من طرف ديغول والذي اختاره لكي لا تكون هذه المحادثات ذات صبغة رسمية، و من النقاط التي أثارها الوفد الفرنسي للتباحث حولها مايلي:

-ضمانات لتقرير المصير.

-جنسيات الأقلية الأوروبية .

-مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.

-ضمانات تمثيل الأقليات(1).

في حين تمسك الوفد الجزائري بمبادئه و قرارات الحكومة المؤقتة، وبذلك كانت المواقف متباعدة بين الطرفين خاصة قضية الصحراء التي قال عنها بومبيدو بأن «قضية الصحراء لا نقاش فيها... و أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية و الجزائر جزء من تلك الشعوب، و على فرنسا أن تستشير الجميع»، أما فيما يخص مسألة الجيش الفرنسي فقد تركت جانبا، كما أكد على أن ديغول لا يريد التطرق إلى وقف إطلاق النار بل يؤكد على الهدنة بقوله «أنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان عن الحكومة المؤقتة تدين فيه -الإرهاب -و كل أعمال العنف» إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت الفصل بين وقف القتال و ضمانات تقرير المصير، كما رفضت الهدنة التي تصب في نفس سياق سلم الشجعان، و فكرة تجزئة التراب الوطني .

1 بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 20-21.

3-2-المفاوضات الرسمية:

بعد لقاء لوسارن الذي انتهى بالفشل استمرت الوساطة السويسرية بين الطرفين لإيجاد تسوية مقنعة ترضي المتفاوضين، وتجسد ذلك خلال اللقاء بين نفس أعضاء الوفدين بمدينة نيوشاتيل البلجيكية في 5 مارس 1961م، واعترف الوفد الفرنسي خلاله ضمناً بجهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري في المفاوضات، مع ترك قضية الصحراء خارج مجال التفاوض الأمر الذي أدى إلى فشل المفاوضات مرة أخرى، لتستأنف من جديد في لقاء سري بين المبعوث الرسمي للحكومة المؤقتة بسويسرا الطيب بولحروف وممثل البعثة الفرنسية برونو دولوس في 22 مارس 1961م قصد صياغة بيان مشترك بينهما لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بإيفيان.

-مفاوضات إيفيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م:

أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية في بيانها من تونس على أن مفاوضات إيفيان ستنتقل يوم 07 ماي 1961م وهو الأمر نفسه الذي أعلنته الحكومة الفرنسية من جهتها، مع التركيز على إمكانية إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (وعلى رأسها مصالي الحاج) في المفاوضات، وهو ما أدى إلى توتر الجو وتعليق المفاوضات . الأمر الذي استدعى تدخل ديغول لدعوة الحكومة المؤقتة لضرورة استئناف المفاوضات لاقتناعه بالزامية إيجاد تسوية للقضية خاصة عقب المحاولة الانقلابية التي نفذت ضده في 22 أبريل 1961م، وما جعله يصرح في هذا الصدد بما يلي: «لقد أصبح واضحاً أن وحدة و مجد فرنسا هُددوا وأضحى مستقبلها مغلقاً بحل المسألة الجزائرية»⁽¹⁾.

وقد ساهم الموقف الذي تبناه ديغول في عودة الاتصالات بين الطرفين وأعلن تاريخ بدأ المفاوضات الذي حدده بيوم 20 ماي 1961م . و بالفعل انطلق الوفد الجزائري الذي سيتفاوض مع فرنسا من مطار العوينات بتونس نحو سويسرا في 18 ماي 1961م، وفي 20 ماي انتقل المفاوضات إلى مدينة إيفيان (على الحدود السويسرية الفرنسية)، وعلى الساعة الحادية عشر انطلقت المفاوضات رسمياً، ومثل الوفد الجزائري * كل من كريم بلقاسم رئيساً-أحمد فرنسيس-أحمد بومنجل-طيب بولحروف-محمد بن يحيى والرائدان قايد أحمد سليمان- و علي المنجلي، بالإضافة إلى رضا مالك الناطق الرسمي للوفد الذي قال: «أنا الذي ستوكل إلي مهمة العلاقات مع الصحافة»⁽²⁾.

أما الوفد الفرنسي * فمثله لوي جوكس رئيساً-كادي رولاند-الجنرال جان فكتور سيمون-بيرنار تريكو-كلود شيان.

1 شارل ديغول ، مذكرات الأمل ، التجديد 1958-1962 ، ترجمة سموي ، دار عويدات ، بيروت ، 1971 ، ص 117.

*أنظر الملحق رقم :17.

2 رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص 161-162.

*أنظر الملحق رقم : 18.

وقدمت فرنسا دلائل على حسن نيتها في التوصل إلى حل للقضية الجزائرية من خلال مبادرة الهدنة التي طبقها ديغول لمدة شهر ابتداء من 20 ماي وتحويل السجناء الخمس من جزيرة إيل ديكس إلى قصر توركان إضافة إلى تحرير ستة آلاف معتقل مدني في ظرف شهر⁽¹⁾، وفي المقابل طلب رئيس الوفد الفرنسي خلال المحادثات من ممثلي الحكومة المؤقتة اتخاذ مواقف مماثلة ، الأمر الذي رفضته هذه الأخيرة فمسألة وقف إطلاق النار مرتبطة بتحقيق مبدأ تقرير المصير على أرض الواقع وفيما يخص القضايا الأخرى التي تناولتها المحادثات من أهمها :

-قضية المعمرين: التي اقترح الوفد الفرنسي منحهم الجنسية المزدوجة في حين كان رد الوفد الجزائري بمنح الجنسية الجزائرية لمن أرادها ومع حق المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية .

-قضية القواعد العسكرية: أكد الجانب الفرنسي على ضرورة بقاء قوات الجيش الفرنسي بكل من قاعدتي المرسى الكبير و رقان ، وبعض المطارات العسكرية، فكان الرد الجزائري هو الرفض .

-قضية الصحراء: اعتبرتها فرنسا مقاطعة مستقلة ومكسب مادي بعد اكتشاف البترول فاعتبرتها قضية يجب التباحث فيها ، فكان رد الحكومة الرفض لأن وحدة التراب الجزائري من الخطوط الحمراء التي لا يجب المساس بها فهي جزء لا يتجزأ من الجزائر .

-استمرت المفاوضات مدة ثلاث أسابيع حتى 13 جوان 1961م⁽¹⁾، عُقدت خلالها 13 جلسة لتنتهي بأمر من ديغول وعُقدت بذلك المفاوضات إلى أجل لاحقة ، وبالرغم من فشلها بسبب قضية فصل الصحراء إلا أن الوفد الجزائري حقق مكاسب مهمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-اتسام المفاوضات بطابع رسمي وهو مكسب معنوي للشعب الجزائري .

-تحديد نقاط الخلاف بين الطرفين .

-اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري في المفاوضات .

-إبراز الحنكة الدبلوماسية للمفاوضين الجزائريين بإرغام فرنسا للجلوس على طاولة المفاوضات وتركيزهم على القضايا الجوهرية لتسوية المشكلة⁽²⁾.

-محادثات لوغران 20 جويلية 1961 م :

بعد تعثر مفاوضات إيفيان الأولى بادرت الوساطة السويسرية من جديد لعقد لقاء بين الطرفين في مدينة لوغران السويسرية ، لكن الحكومة استغلت الفترة الفاصلة بين اللقاءين في كسب الدعم للاعتراف بالصحراء الجزائرية من الدول التي لها علاقة بالصحراء من بينها : المغرب – ليبيا – مالي هذا على الصعيد الخارجي ، أما على الصعيد الداخلي فقد دعت الشعب الجزائري للقيام بالمظاهرات في 01 جويلية 1961م كدعم للوفد المفاوض لحل مشكلة فصل الصحراء .

1 سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 132.

2 مسعود سيد علي أحمد ، التطور السياسي في الثورة التحريرية 1960-1961 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010،

وفي 17 جويلية 1961م انطلق الوفد الممثل للحكومة المؤقتة إلى لوغران لتبدأ رسميا المحادثات في العشرين من نفس الشهر حدد من خلالها لوي جوكس أربع نقاط للنقاش وهي :

-الإتفاق على وسائل التهدنة بين الطرفين .

-ضمانات حق تقرير المصير .

-تحديد مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية .

-التعاون بين البلدين اقتصاديا و ثقافيا .

في المقابل حضر الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم لائحة بنقاط موضوع التفاوض والتي تضمنت ما يلي:

-تقديم ضمانات حق تقرير المصير ومجال تطبيقه (قضية الصحراء) .

-تحديد طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري .

-بالنسبة لملف الشراكة الاقتصادية مع فرنسا فإن الجبهة مستعدة لدراسة المقترحات الفرنسية.

-ضرورة اشراك الجزائريين في قوات حفظ الأمن بعد وقف اطلاق النار(1).

وكل مرة اختلف الوفدان حول قضية الصحراء وإن أبدى الوفد الفرنسي نوعا من المرونة في التعاطي مع القضية إلا أن الوفد الجزائري رفض جملة وتفصيلا المساس بوحدة التراب الوطني ،لتنتهي المحادثات يوم 1961/07/28م بمبادرة جزائرية دون التوصل إلى تسوية المشكلة .

وعقب هذا اللقاء اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة بطرابلس من 27/9 أوت 1961م،كانت من أهم القرارات التعديل على مستوى الحكومة فعين بن يوسف بن خدة رئيسا لثالث حكومة مؤقتة للجزائر المستعمرة مكان فرحات عباس .

شهدت الحكومة تغييرات لصالح القضية الجزائرية خاصة من طرف هيئة الأمم المتحدة التي أدانت الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر الأمر الذي أدى بديغول إلى التصريح خلال ندوة صحفية عقدت في 1961/09/05م بسيادة الجزائر على الصحراء ، هذا التغيير في لهجة الحوار الفرنسي جعل الحكومة المؤقتة تعلن عن نيتها في مواصلة المفاوضات يوم 1961/10/21م أي بعد أحداث 17 أكتوبر 1961م ، التي قامت بها الجالية الجزائرية بفرنسا كما صرحت بأن الجبهة مستعدة لوقف القتال فور الاعتراف بالاستقلال التام (2).

1 مسعود سيدعلي أحمد ، المرجع السابق ، ص ص 216-217.

2 نفسه،ص221.

-لقاء بال الأول 28-29/أكتوبر1961م:

حدد الطرفان اللقاء بمدينة بال السويسرية للبحث حول قضية فصل الصحراء فمثل الوفد الجزائري رضا مالك و محمد بن يحيى و مثل الوفد الفرنسي برونو دولوس و كلود شابي، فركز الوفد الجزائري على نقطة الوحدة الترابية ، و قدم الوفد الفرنسي مقترحاته و شملت النقاط التالية :

-وقف إطلاق النار .

-محافظة فرنسا على قواعدها العسكرية لمتابعة تجاربها النووية.

-استغلال الثروات الصحراوية .

-منح الأقلية الأوربية حق ازدواجية الجنسية ، واحترام الدين والاحوال الشخصية ومشاركتهم في المجالس السياسية بنسبة 10%.

بعد تقديم الوفد الفرنسي لمقترحاته درست الحكومة المؤقتة في إجتماع لها الرد الملائم في اللقاء الذي سيعقد في بال يوم 09 نوفمبر 1961م.

لقاء بال الثاني 09/11/1961 م :

حدد الوفد الجزائري إجابته على المقترحات الفرنسية وكانت كالتالي :

•الأقلية الأوربية :

-حق الاختيار و رفض ازدواجية الجنسية .

-يخضع حق الجمع للرقابة .

-المشاركة في المجالس باعتبار العدد .

-مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا .

•التواجد العسكري:

-يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.

-إنهاء التجارب النووية والفضائية .

-عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة .

جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد⁽¹⁾.

1 صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 404.

-محادثات لي روس من 19/11 فيفري 1962م :

عقب مناقشة الطرفين لكل المواضيع المتعلقة بوقف إطلاق النار اقترح الوفد الفرنسي إضافة وزراء آخرين لتوقيع الاتفاقيات من أجل إشراك التيارات السياسية الفرنسية الأخرى في عملية السلام مع جبهة التحرير الوطني، وفي 11 فيفري 1962م، وصل الوفدان إلى لي روس، ونوقشت كل النقاط من جديد وتم الاتفاق المبني على كل النصوص وانتهى اللقاء ليجمع الطرفين في ايفيان للمفاوضات الرسمية على شروط موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اجتمع بطرابلس من 27/22 فيفري 1962م، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان ثم التصويت بالأغلبية بقبول نص الإتفاقيات⁽¹⁾.

-اتفاقيات ايفيان الثانية 18/07 مارس 1962م:

على إثر موافقة الم و ث ج على مشروع الاتفاقيات افتتحت المفاوضات الرسمية بين الطرفين في 07 مارس 1962م، مثل الوفد الجزائري الشخصيات التالية: كريم بلقاسم رئيسا - بن طوبال - سعد دحلب - محمد يزيد كأعضاء للحكومة المؤقتة، و بن يحيى - بولحروف - رضا مالك - الصغير مصطفاوي - الرائد مصطفى بن عودة كممثلي لجبهة التحرير. و مثل الوفد الفرنسي جوكس رئيسا - روبير برون - جان دوبروفي - برونو دولاس - كلود شاببي رولان بيكار - دي كامس - برنار تريكو - فيليب تيدو الناطق الرسمي باسم الوفد ويليزان.

بدأت المفاوضات مع تمسك الوفد الجزائري بموافقته من وقف إطلاق النار و الضغط على الوفد الفرنسي للتوقيع عليها ليوقع كريم بلقاسم على المعاهدة بعد التفاف بين الطرفين و قبول كل الشروط يوم 18/03/1962م.

وتم الإعلان عن وقف إطلاق النار من طرف ديغول للقوات الفرنسية ثم تلتها الحكومة المؤقتة الجزائرية الذي أعلن رئيسها عن ذلك في الإذاعة التونسية « باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و بتفويض من المجلس الوطني للثورة التحريرية أعلن عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من الإثنين 19 مارس 1962م على الساعة الواحد وعشرون»⁽²⁾.

فبعد إعلان السيد بن يوسف بن خدة في 18 مارس 1962م عن إيقاف القتال في كافة التراب الوطني حيث ألقى خطابا جاء فيه مايلي: «بعد عدة أشهر من المفاوضات الصعبة و المثمرة تم التوصل إلى اتفاق عام و يعتبر انتصار كبير يحرزه الشعب الجزائري الذي انتزع ضمان حقه في الإستقلال» فأعلن وقف إطلاق النار و أمر بوقف جميع العمليات العسكرية في جميع أنحاء الوطن، و في يوم 21 مارس 1962م تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة و هكذا اجتمع أعضاء الحكومة المؤقتة لأول مرة في تاريخ الثورة الجزائرية في التراب المغربي .

و في 23 مارس 1962م عقدت الحكومة اجتماعا في الرباط دام يومين درست خلاله مختلف المشاكل و كيفية مواجهة المرحلة الجديدة⁽³⁾.

1 سعد دحلب، المصدر السابق، ص 149.

2 ادريس خضير، المرجع السابق، ص 404.

3 ادريس خضير، نفسه، ص 405.

فبرزت بذلك هيئة تنفيذية مؤقتة التي تسير الفترة الانتقالية والتي تمت مناقشتها في نص الاتفاقيات والتي حددت فترتها من وقف إطلاق النار وإلى غاية إجراء استفتاء تقرير المصير أي دام أكثر من ثلاثة أشهر فكانت هامة لأن كل شيء يتوقف عليها فبفضل جبهة التحرير وضعت يدها على كل الإدارة الجزائرية⁽¹⁾ فكلفت بثلاث مهام أساسية تمثلت في:

-ضمان سير الشؤون العمومية الخاصة بالجزائر(كتفادي الاستفزات الدامية المتكررة من طرف المنظمة المسلحة السرية الفرنسية).

- الحفاظ على النظام بالاعتماد على مصالح الشرطة .

- التحضير لاستفتاء تقرير المصير.

فكانت المهلة المقدرة بثلاثة أشهر و 12 يوم كافية لتوفير كل الشروط الملائمة لإجراء الاستفتاء العام في كل أنحاء الوطن.

وفي 1 جويلية 1962م تم تنظيم الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري و كان التصويت على الشكل التالي :نعم للاستقلال ،لا للاستقلال وأسفر على النتائج التالية:

المسجلون:6.549.736

الناخبون :6.017.680

الأصوات المعبر عنها :5.992.115

المصوتون بـ نعم :5.975.581

المصوتون بـ لا :16.534

الأصوات الملغاة :25.565

وفي 3 جويلية 1962م أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية اعترافها باستقلال الجزائر.

و في 5 جويلية 1962م أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن استرجاع الشعب الجزائري استقلاله و سيادته الكاملة على كل التراب الجزائري⁽²⁾ .

1 ادريس خضير ،المرجع السابق ،ص 402.

2 نفسه، ص 406.

الأسئلة المتوقعة

لقد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دوراً بارزاً في تفعيل الساحة الدولية لصالح القضية الجزائرية وإخراجها من عنق الزجاجة التي أدخلتها فيها السلطة الفرنسية و إسماع صوتها وتمثيلها في المحافل الدولية ، وكسب تأييد الرأي العام العالمي .

وقد خلصنا من خلال دراستنا لموضوع الحكومة المؤقتة وعلاقتها الخارجية إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- كان تأسيس الحكومة المؤقتة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ نتاجاً لظروف داخلية وخارجية ، فمن الناحية الداخلية عانت الثورة من نقصٍ شديدٍ في الأسلحة ، ويرجع السبب في ذلك إلى توقف عمليات الإمداد والتموين عبر الحدود ، وذلك بسبب خط الموت (خط شال وموريس) الشائك والمكهرب الذي كان سبباً في تراجع معنويات مجاهدي جيش التحرير الوطني وعامة الشعب الجزائري . أما من الناحية الدولية فإن فرنسا قد مارست ضغطاً كبيراً على نظامي تونس والمغرب الأقصى ، وقد أثار هذا الضغط على جبهة التحرير التي رأت من الضرورة ترقية مستوى تمثيل الثورة والقضية الجزائرية ، وأن تكون هناك هيئة رسمية ترفع من معنويات عناصر جيش التحرير الوطني خاصةً والشعب الجزائري عامةً.

- استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مواجهة الهجمات الدبلوماسية للجمهورية الفرنسية الخامسة وإرباكها ، بفضل وقوفها في وجه المشاريع الديغولية ، سواء كانت مشاريع إجرامية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية .

- قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مجموعة من الأسس و المبادئ التي كانت قد ورثتها عن مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954م .

- عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات ، كان لفرحات عباس النصيب الأكبر منها بتوليها عهدتين هما الأولى والثانية ، بينما أسندت العهدة الثالثة لبن يوسف بن خدة .

- تمكنت الحكومة المؤقتة من تحقيق مكتسبات هامة ، فاستطاعت كسب تأييد الرأي العام الدولي ، وكسب أصدقاء جدد للقضية الجزائرية ، كما تمكنت من تدويل قضية الشعب الجزائري في المحافل الدولية ، و الحصول على مساعدات مادية ومعنوية من طرف عدة دول عربية وحتى غربية.

- ركزت الحكومة المؤقتة في علاقاتها الخارجية على حلفاءها الطبيعيين ، مثل دول المغرب و المشرق والدول الأفروآسيوية دون أن تهمل الدول الغربية من أجل عزل فرنسا و إبعادها عن حلفاءها ، هذه السياسة ساعدتها في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، بفضل مكانتها الخارجية تمكنت الحكومة المؤقتة من كسب دعم الدول الاشتراكية دون أن تتخلى عن مبدأها هو الحياد و عدم الدخول في الصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الاشتراكية بزعماء الإتحاد السوفياتي والرأسمالية بزعماء الموم أ .

- تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تفنيد ودحض الأكاذيب والإدعاءات الفرنسية القائلة بأن الثورة الجزائرية ليس لها هيئة سياسية تمثلها أو قيادة مؤهلة قادرة على التفاوض مع السلطة الفرنسية.
- تمكنت الحكومة المؤقتة من إفتكاك اعتراف العديد من دول العالم بها وكسب احترامها لها بفضل مجهودات و تضحيات المجاهدين في الداخل و الخارج .
- يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في مسيرة النضال من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة الكفاح السياسي الدبلوماسي ، وقد ساعد هذا جبهة التحرير على رفع مستوى تمثيلها الدولي للثورة الجزائرية .
- بذلت الحكومة المؤقتة دورًا كبيرًا في كشف ألعيب فرنسا و إظهار حقيقتها أمام الرأي العام الدولي ، وكشف انتهاكاتهما لحقوق الإنسان ، وكشف النّقاب عن المجازر اليوميّة التي كانت ترتكبها في حق الشعب الجزائري الأعرل .
- استطاعت الحكومة المؤقتة من خلال علاقاتها الخارجية أن تجعل القضية الجزائرية قضية عالمية، كسبت تعاطف العديد من دول العالم ، بعدما كانت فرنسا تصرّ على أنّ القضية الجزائرية شأنّ داخلي فرنسي لا يحق لأيّ دولة أو منظمة الحديث عنها .
- أثبتت الحكومة المؤقتة أنّ الجزائري يُجيد الخوض في السياسة والعمل في الحقل الدبلوماسي إلى جانب العمل العسكري .

شهدت الفترة الممتدة ما بين (1958م-1962م) تطورات حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، فبعد مرور أربع

سنوات من الكفاح المسلح، باتت الجزائر بحاجة ماسة و قوية للدعم الدولي بغية إضفاء مزيد من الشرعية

على قضيتها .

ومن هنا ظهرت فكرة تأسيس هيئة رسمية تلقى إعترافا دوليا تمثل الشعب الجزائري، وتسعى إلى التعريف بقضيته

وطرحها في المحافل الدولية، فكان الإتفاق على تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي سجلت بنشاطها

البلوماسي في المحافل الدولية نجاحا سياسيا كبيرا أفقد فرنسا هيبتها أمام الأمم المتحدة وأمام الرأي العام العالمي، كما

استطاعت الحكومة المؤقتة وفي فترة وجيزة أن تبني علاقات متينة مع مختلف الدول العربية منها والأجنبية، وهو ما

أجبر فرنسا على الدخول في مفاوضات مع هذه الحكومة والتي تُوّجت بتوقيع الطرفين لإتفاقية إيفيان الأخيرة، أعلنت

الحكومة الفرنسية من خلالها بصفة رسمية الاعتراف باستقلال الجزائر، فأعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

عن استرجاع الشعب الجزائري استقلاله وسيادته الكاملة على كل التراب الجزائري في يوم 05 جويلية 1962م .

الملاحق

الملحق رقم 01:

اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ

بعد مؤتمر الصومام في 1956 تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسمائهم :

1- عبان رمضان :مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.

2- بن يوسف بن خدة :مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات.

3- العربي بن مهيدي :مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

4- سعد دحلب:مسؤول عن صحيفة *المجاهد* والدعاية.

5- بلقاسم كريم : مكلف بالعمل العسكري.

الملحق رقم: 02

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية:

في يوم 19- سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل اول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة و تتكون هذه الحكومة من :

1- رئيس مجلس الحكومة :..... فرحات عباس.

2- نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة :..... كريم بلقاسم.

3- نائب رئيس الحكومة (في السجن) :..... احمد بن بلة.

4- وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) :

- حسن آيت احمد.

- رابح بيطاط.

- محمد بوضياف.

- محمد خيضر.

5- وزير الشؤون الخارجية :.....محمد لمين دباغين.

6- وزير التسليح و التموين :.....محمود الشريف.

7- وزير الداخلية :..... لخضر بن طوبال

- 8- وزير الاتصالات و الاستخبارات :عبد الحفيظ بوصوف.
- 9- وزير شؤون شمال افريقيا :عبد الحميد مهري.
- 10- وزير الشؤون الاقتصادية و المالية : احمد فرنسيس.
- 11- وزير الاعلام :محمد يزيد.
- 12- وزير الشؤون الاجتماعية : بن يوسف بن خدة .
- 13- وزير الشؤون الثقافية : احمد توفيق المدني.
- 14- كُتاب الدولة (محاربون في الجبال).

- الامين خالد.

- عمر اوصديق.

- مصطفى سطمبولي.

المصدر: عمر بوضرية، النشاط، ص 47.

الملحق رقم: 03

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية:

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 سبتمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية
أسمائهم :

- 1-رئيس مجلس الحكومة :.....عباس فرحات.
- 2-نائبه ووزير الشؤون الخارجية:كريم بلقاسم.
- 3- نائب رئيس مجلس الحكومة(مسجون بفرنسا):.....احمد بن بلة.
- 4-وزير الدولة:محمدي السعيد.
- 5-وزراء الدولة(مسجونين بفرنسا):
 - حسين ايت احمد.
 - رابح بيطاط.
 - محمد بوضياف.
 - محمد خيضر.
- 6-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية :عبد الحميد مهري.
- 7-وزير الاتصالات والاستخبارات :عبد الحفيظ بوصوف.
- 8-وزير الشؤون المالية والاقتصادية:احمد فرنسيس.

9-وزير الاعلام:..... محمد يزيد.

10-وزير الداخلية:..... لخضر بن طوبال.

وكما يلاحظ فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قرر الغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها ب"اللجنة الوزارية للحرب " التي تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال ثم أن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة " التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب " وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين وقايد احمد و علي منجلي¹

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية:

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس للثورة الجزائرية في طرابلس

وقرر تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1-رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية :.... بن يوسف بن خدة.

2-نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية :كريم بلقاسم.

3- نائب رئيس الحكومة(في السجن):.....احمد بن بلة.

4- نائب رئيس الحكومة (في السجن):محمد بو ضياف.

5- وزير الداخلية :لخضر بن طويال.

6- وزير دولة :محمدي سعيد.

7-وزير دولة (في السجن):.....حسين آيت احمد.

8-وزير دولة(في السجن):.....رابح بيطاط.

9-وزير دولة(في السجن):.....محمد خيضر.

10-وزير الشؤون الخارجية :.....سعيد دحلب.

11- وزير التسليح والاستخبارات :..... عبد الحفيظ بوصوف.

12-وزير الاعلام:.....محمد يزيد.

بيان البلدان التي اعترفت بالدولة الجزائرية وبحكومتها :

اسم البلد	تاريخ الاعتراف	
العراق	19 سبتمبر 1958	1
ليبيا	19 سبتمبر 1958	2
المغرب	19 سبتمبر 1958	3
تونس	19 سبتمبر 1958	4
المملكة العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	5
المملكة الاردنية الهاشمية	20 سبتمبر 1958	6
ج-العربية- 1(مصريو سوريا)	21 ايلول 1958	7
المملكة اليمنية	21 سبتمبر 1958	8
السودان	22 سبتمبر 1958	9
الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	10
كوريا الشعبية	25 سبتمبر 1958	11
فيتنام الديموقراطية	26 سبتمبر 1958	12

26 سبتمبر 1958	فيتنام الديمقراطية	13
27 سبتمبر 1958	اندونيسيا	14
30 سبتمبر 1958	غينيا	15
15 ديسمبر 1958	منغوليا الشعبية	16
15 يناير 1959	لبنان	17
7 يونيو 1960	ليبيريا	18
17 يونيو 1960	الطوغو	19
18 فيفري 1961	مالي	20
19 فيفري 1961	الكونغو (اليوبولد فيل)	21
19 يونيو 1961	كوبا	22
3 اغسطس 1961	باكستان	23
02 سبتمبر 1961	افغانستان	24
05 سبتمبر 1961	كمبوديا	25
05 سبتمبر 1961	يوغسلافيا	26
05 سبتمبر 1961	غانا	27
19 مارس 1962	الاتحاد السوفياتي	28
20 مارس 1962	تشيكو سلوفاكيا	29

الملحق رقم: 14

اجتماع أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 . الى جانب فرحات
عباس يوجد من اليسار الى اليمين : محمدي السعيد ، عبد الحفيظ بوضوف ، كريم
بلقاسم ، أحمد فرنسيس ، لخضر بن طوبال ، عبد الحميد مهري



المصدر: محمد كواسي ، ص 132.

صورة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس



المصدر: محمد كواسي، ص 132.



رفقة عبد الكريم قاسم، رئيس الجمهورية العراقي، كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الشؤون الخارجية، توفيق المدني ممثل الجزائر لدى الجامعة العربية، مبروك بلحسين نائب الأمين العام لوزارة الخارجية والشيخ أحمد ممثل الجزائر في العراق.

المصدر: مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل و الخارج، ص347.



زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة إلى جمهورية الصين الشعبية (ماي 1960).

حول ماوتسي تونغ (X):

1 - كريم بلقاسم نائب الحكومة المؤقتة. 2 - عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاستعلامات العامة (مالغ).

3 - الدكتور أحمد فرانسيس وزير المالية.



زيارة وفد الحكومة المؤقتة إلى هانوي (الفيتنام) في ماي 1960.
في الواجهة من اليسار إلى اليمين: هوشي منه رئيس الجمهورية وكريم بلقاسم وفان فون
دونق الوزير الأول والدكتور أحمد فرانسيس ونشاهد من الخلف بوصوف وبلحسين.

المصدر: مبروك بلحسين، نفسه، ص 346.



التقطت هذه الصورة خلال اجتماع الجامعة العربية في أوت سنة 1960 بمنطقة شتورة بـلبنان. حول كريم بلقاسم وزير الشؤون الخارجية، يجلس توفيق المدني الممثل الدائم لدى الجامعة العربية، مبروك بلحسين نائب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية وإبراهيم كابويا ممثلنا في لبنان.

المصدر: مبروك بلحسين، نفسه، ص 344.



نهاية أوت 1961، الرئيس
الجديد للحكومة المؤقتة،
يستقبل في مطار القاهرة
قبل التحاقه بمؤتمر عدم
الإنتحياز ببلغراد.

تجمع هذه الصورة من
اليمن إلى اليسار : بن
يوسف بن خدة، زكريا
محي الدين نائب الرئيس
ووزير الداخلية المصري،
مبروك بلحسين (بلباس
أبيض) وضابط مصري
آخر.

المصدر :مبروك بلحسين ،نفسه ،ص 343.



المصدر: مبروك بلحسين، نفسه، ص 338.

الملحق رقم: 14

مواقف الدول من القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

مدونة الاقتراع

مدونة الاقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسألة « قضية الجزائر » التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقا لتوصية اللجنة العامة، 30 سبتمبر 1955.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	X			أندونيسيا		X	
الأرجنتين	X			إيران		X	
أستراليا		X		العراق		X	
بلجيكا		X		إسرائيل	X		
بوليفيا		X		لبنان	X		
البرازيل	X			لسبيريا		X	
بورما		X		لوكسمبورغ	X		
جمهورية الصين الشعبية			X	المكسيك		X	
الاتحاد السوفياتي			X	هولندا	X		
كندا	X			نيوزيلندا	X		
التشيلي	X			نيكاراغوا	X		
الصين		X		النرويج	X		
كولومبيا		X		باكستان	X		
كوستاريكا		X		بنما	X		
كوبا	X			باراغواي	X		
تشيكوسلوفاكيا		X		البيرو	X		
الدانمارك	X			الفلبين	X		
جمهورية الدومينيكان	X			بولونيا	X		
الإكوادور	X			العربية السعودية	X		

المصدر: الذكرى الخمسون لتأسيس الح م ج ج ، وزارة المجاهدين ، ص 89.

	X	السويد	X		مصر	
	X	تايلندة	X		السلفادور	
	X	تركيا		X	فرنسا	
	X	اتحاد جنوب إفريقيا	X		اليونان	
X		أوكرانيا السوفياتية	X		غواتيمالا	
X		الاتحاد السوفياتي		X	هايتي	
	X	المملكة المتحدة		X	الهنداس	
	X	الولايات المتحدة	X		إيسلندة	
X		الارغواي	X		الهند	
X		اليمن		X	فنزويلا	
				X	يوغسلافيا	
1	16	13	المجموع	4	12	14

مدونة الاقتراع للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للجنة الأولى
حول (قضية الجزائر) الخاصة بالتعديل الذي تقدمت به كندا وإيرلندا
والترويج، (وثيقة A/C.I/L. 196) التي تعترف أن الجزائر موهلة لإدارة
أمورها مستقبلا عوضا عن تطبيق تقرير المصير، واقترحت إجراء مناقشات
جادة بدلا من المفاوضات. 6 ديسمبر 1957.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
الغابون	X			إيطاليا	X		
اليابا		X		اليابان	X		
الأرجنتين	X			الأردن		X	
أستراليا	X			اللاوس		X	
النمسا	X			لبنان		X	
بنمينا	X			ليبيريا	X		
بروندي		X		ليبيا	X		
البرازيل	X			لكسمبورغ		X	
بلغاريا	X			الملايا		X	
بورما	X			المكسيك	X		
بليز	X			المغرب		X	
كمبوديا	X			النيجال	X		
تشاد	X			هولندا		X	
سيلان	X			نيوزلندا		X	
سلي	X			نيكاراغوا		X	
سوم	X			الترويج		X	
الوسا	X			باكستان		X	

المصدر: الذكرى الخمسون لتأسيس الح م ج ج ، وزارة المجاهدين ، ص 99.

	X		بنما			X	كوستاريكا
		X	الباراغواي			X	كوبا
		X	البيرو		X		تشيكوسلوفاكيا
X			الفلبين			X	الدنمارك
	X		بولونيا			X	جمهورية الدومينيكان
		X	البرتغال			X	الإكوادور
	X		رومانيا		X		مصر
	X		العربية السعودية			X	السلفادور
		X	إسبانيا		X		أثيوبيا
X			السودان			X	فيلندا
		X	السويد		لم تشارك		فرنسا
	X		تونس		X		غانا
X			تركيا		X		اليونان
	X		أوكرانيا السوفياتية	X			غواتيمالا
	غالب		اتحاد جنوب إفريقيا		X		هايتي
	X		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية			X	ألمانيا الغربية
					X		المجر
		X	المملكة المتحدة			X	إيسلندا
		X	الولايات المتحدة		X		الهند
		X	الأرجنتين		X		أندونيسيا
		X	بنما		X		إيران
	X		اليمن		X		العراق
	X		يوغوسلافيا			X	إيرلندا
						X	إسرائيل
7	96	57	المجموع	3	17	20	المجموع

ملحق 1

مدونة الاقتراع للدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للجنة الأولى حول
 قضية الجزائر) بناء على مشروع قرار تقدمت به 17 دولة تعشرك فيه يحق
 الشعب الجزائري في الإستقلال، وتبحث على المفاوضات ودراسة الوضعية
 الراحنة على أنها تهدد السلم والأمن العالمين وثيقة 232 13 A/C.I/L. ديسمبر 1958.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
الغابون		X		إيطاليا	X		
ألبانيا			X	اليابان			
الأرجنتين	X			الأردن	X		
أستراليا		X		اللاوس		X	
النمسا	X			لبنان	X		
بلجيكا	X			ليبيريا		X	
بوليفيا	X			ليبيا	X		
البرازيل			X	لكسمبورغ			
بلغاريا	X			الملايا			
بورما	X			المكسيك			
بيلي الروسية	X			المغرب		X	
كمبوديا		X		النيجال	X		
كندا		X		هولندا		X	
سلان			X	نيوزلندا			
النشلي			X	نيكاراغوا			
الصين	X			النرويج	X		
كولومبيا	X			باكستان	X		
كوستاريكا		X					

المصدر: الذكرى الخمسون لتأسيس الح م ج ج ، وزارة المجاهدين ، ص 104.

	X		الباراغواي	X		كوبا
X			البرازيل		X	تشيكوسلوفاكيا
X			البلجيكا			الدانمرك
		X	بولونيا	X		المكسيك
	X		البرنابا	X		جمهورية النمسا
		X	رومانيا	X		إكوادور
		X	العربية السعودية	X		المكسيك
X			إسبانيا		X	اليونان
		X	السودان	X		البحرين
X			السويد	X		نيوزيلندا
X			تايلاند	تشارك		فرنسا
		X	تونس		X	غانا
X			تركيا	X		اليونان
		X	أوكرانيا السوفياتية	X		غواتيمالا
	X		اتحاد جنوب إفريقيا		X	إيطاليا
		X	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	X		غانا
		X	الجمهورية العربية المتحدة	X		الهندوراس
		X	المملكة المتحدة		X	الهند
	X		الأرجنتين		X	إيطاليا
X			أستراليا		X	اليابان
X			البنين		X	إيران
		X	بولندا	X		العراق
		X	المجموع	X		إسرائيل
50	18	32		10	X	المجموع

أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة

EXECUTIF PROVISOIRE

رئيس.	- عبد الرحمان فارس
نائب رئيس.	- ROGER ROTH
مدير الشؤون العامة.	- شوقي مصطفاي
مندوب الشؤون الاقتصادية.	- بلعيد عبد السلام
مندوب الزراعة.	- محمد الشيخ
مندوب الشؤون المالية.	- JEAN MANNOUNI
مندوب الشؤون الإدارية.	- عبد الرزاق شتوف
مندوب الأمن العام.	- عبد القادر حصار
مندوب الشؤون الاجتماعية.	- بومدين حميدو
مندوب الأشغال العمومية.	- CHARLES KOEINIG
مندوب الشؤون الثقافية.	- إبراهيم بيوض
مندوب البريد.	- محمد بن تفتيفه

مفاوضات ايفيان:

	♦ الوفد الجزائري:
رئيس الحكومة.	- يوسف بن خدة
رئيس الوفد ونائب الرئيس ووزير الداخلية.	- كريم بلقاسم
وزير الدولة.	- بن طوبال
وزير التسليح والمواصلات.	- عبد الحفيظ بصوف
وزير الأخبار.	- محمد يزيد
وزير الشؤون الخارجية.	- ساعد دجلت

- الطيب بولحروف
- عمار بن عودة
- أحمد بومنجل
- أحمد أفرانيسيس
- رضا مالك
- محمد الصديق بن يحيى
- الصغير مصطفاوي
- الرائد علي منجلي
- ممثل جبهة التحرير بروما.
- عقيد في جيش التحرير الوطني.
- مستشار.
- مستشار.



الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقيات إيفيان والتي أعقبها إعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962
 من اليمين إلى اليسار: أحمد فرانسيس - أحمد بومنجل - كريم بلقاسم - ساعد
 دحلب - الطيب بولحروف - قايد أحمد
 في الخلف: محمد الصديق بن يحيى - علي منجلي

المصدر: عمار الملاح، محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر، ص 268.

الملحق رقم: 18

الوفد الفرنسي:

رئيس الوفد

LOUIS	JOXE
CLAUDE	CHAILLET
BRUNO	DE LEUSSE
BERNARD	TRICOT
ROLAND	CADET
IVES	RELAND BILLECORD
RENE	BROUILLET
JACQUES	LEGRAND
PHILIPPE	TIBOLTE
JEAN	MORIN
GEORGES	PAMPIDOU
JEAN	DE BROGLIE
ROBERT	BRUNO
MICHEL	DEBRE
G ^r JEAN	SIMON
G ^r HUBERT	DE SEGUIN PAZZIS
G ^r PHILIPPE DE CAMAS	

المصدر: عمار الملاح، محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر، ص 269.

اعلان ايقاف الحرب 19 مارس 1962⁽¹⁾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أيها الشعب الجزائري بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 / 03 / 1962 على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.

إن محتوى هذه الاتفاقيات يتماشى مع مبادئنا الثورية التي أعلنها أكثر من مرة وهي:

- *- أولا: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشوفة أو مستورة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها.
- *- ثانيا: استقلال الجزائر، أن الدولة الجزائرية ستمتع بجميع مقومات السيادة بها في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج.
- *- ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها، فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية في تجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف. أن

الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي
انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال.

• - رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض
الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، أن هذا الاعتراف قد فرضه
الواقع.

أيها الشعب الجزائري يجب أن نقوي من طاقتنا ونهيء بعث الدولة الجزائرية
المستقلة ذات السيادة، الدولة التي تتيح لنا إرساء قواعد سليمة لجمهورية
جزائرية ديموقراطية واجتماعية.

نصر الله الشعب الجزائري المناضل

وعاش استقلال الجزائر.

تونس في: 19/03/1962.

ملاحظة: من الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة والذي أعلن فيه
وقف إطلاق النار.

قائمة البليوغرافيا

1/ قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية:

أولاً: المصادر.

1/ الكتب:

- 1- بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية والقانون ، ترجمة علي الخش ، ط2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2005 .
- 2- بن خدة بن يوسف ، اتفاقيات إيفيان ، تعريب : لحسن زغدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987.
- 3- آيت حمو الطاهر ، رجال صنعوا التاريخ (سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة ، ط1 ، دار العلدونية للنشر ، الجزائر ، 2011.
- 3- دحلب سعد ، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال ، دار الهدى للنشر ، الجزائر ، 2009.
- 4- سعدالله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة (1954م- 1962م) ، ط1 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007.
- 5- مالك رضا ، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، دار الفرابي للنشر، لبنان ، 2003.
- 6- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح ، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982.
- 7- فرانس فانون ، من أجل إفريقيا ، ترجمة محمد الملي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1980.

2/ المذكرات الشخصية :

- 1- عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة ، ترجمة الحاج مسعود ، ج1، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2008.
- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) دار القصبية للنشر، حيدرة، الجزائر ، 1999.
- ديغول شارل ، مذكرات الأمل والتجديد 1958 ، ترجمة سموحي ، دار عويدات ، بيروت، 1971.

-جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال ، دارالهدى للنشر الجزائر، 2007.

3/-الجرائد و الدوريات:

1- "أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مبادئها" جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، العدد 30 ، 10 أكتوبر 1958.

2- "بتروال المغرب العربي مشاكله اليوم و غداً"، المجاهد، العدد 27 ، 1958/07/22.

3- "البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزز تضامن العمل بين شعبي الصين والجزائر"، المجاهد، العدد 39 ، 1959/04/02.

4- "تاريخ الثورة في السطور"، المجاهد ، عدد خاص ، 1959/11/01.

5- جريدة المجاهد ، العدد 83 ، يوم 19/07/1961.

6- "ذكرى أخرى تضاف إلى غيرها من الذكريات"، المجاهد ، لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 42، 18 ماي 1959.

7- سعيديوني ناصر الدين ، مشروع قسنطينة 1958 ، جريدة الشعب ، العدد 8299.

8- "الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراسا وراء الجرائد المجاهدة"، المجاهد العدد 37 ، 1959/02/25.

9- "المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية"، المجاهد، العدد 39 ، 1959/04/02.

10- "مهمة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تكمل بنجاح رائع"، المجاهد، العدد 41 ، 1959/05/01.

11- "يوغسلافيا مثال حي للنضال من أجل الحرية"، المجاهد، العدد 45 ، 1959/06/29.

12- "من الجيش الأردني إلى جيش التحرير"، المجاهد، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين ، العدد 40 ، 1959/04/16.

4/-المقابلات:

-مقابلة رضا مالك ، يوم 19/09/1998 و يوم 16/04/2001 ، للمجاهد.

-مقابلة محمد يعلى ، 2001/04/03 .

-حوار فرحات عباس لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام، الجزائر 1984 ، 1958/10/10.

ثانيا: المراجع :

1/-الكتب:

- 1-بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958-جانفي1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
- 2-بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
- 3-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2005.
- 4-الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- 5-خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1962)، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر، 2006.
- 6-دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005.
- 7-بن داهاة عدّة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر(1832-1962)، ج2، الجزائر، 2008.
- 8-رخيلة عامر، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 9-رخيلة عامر، الدبلوماسية الجزائرية منذ1830حتى1962، الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية، ط2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.
- 10-الزبييري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- 11-الزبييري محمد العربي، الكتاب المرجعي عن الثورة التحريرية(1952-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006.
- 12-ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطويره لثورة التحرير الوطنية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 13-زوزو عبد الحميد، المراجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

- 14-سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة التحريرية(1960-1961)، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010.
- 15-بن سلطان عامر، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 16-طلاس مصطفى، العسلي بسام، تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، لبنان، 1982.
- 17-العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي "دراسة تحليلية تقييمية"، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010.
- 18-عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007.
- 19-عباس محمد، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009.
- 20-عباس محمد، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005.
- 21-عبدالقادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 22-الغربي الغالي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية(الأسلاك الشائكة المكهربة)، دار القصبه، الجزائر، 2009.
- 23-الغربي الغالي، فرنسا و الثورة التحريرية (1954-1958)، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- 24-فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال(المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005.
- 25-لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية(1954-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.
- 26-المقلاتي عبدالله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 27-الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 28-الملاح البشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 1992.
- 29-ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012.
- 30-نور عبد القادرو آخرون، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

31-وزارة المجاهدين ،الذكري الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(19 سبتمبر 1958-19 سبتمبر2008)،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

2/-الملتقيات:

1- بن القبي صالح،الدبلوماسية بين أمس و اليوم ،دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر1954م ،الجزائر،1998.

2-حمدي أحمد ،دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة ،الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962 ،منشوراتالمركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر.

3-العقبي صالح ،الدبلوماسية بين أمس و اليوم،دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية ،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،1998.

3/-الرسائل و المذكرات الجامعية:

1-بن فليس أحمد،السياسة الدولية للح م ج ج 1962/58،جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية،1985.

2-قندل جمال،خط موريس و شال على الحدود التونسية والمغربية و تأثيرهما على الثورة ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية ،قسم التاريخ ،2000/1999.

3-العايب سليم ،الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الإتحاد الإفريقي ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم الإنسانية ،باتنة،2011/2010.

4-مالك طارق ،الإعلام و دوره في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1967)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ العام ،قسم العلوم الإنسانية ،جامعة تبسة ،2009.

4/-المجلات:

1-برغام محمد،الإجتماع العربي حول الثورة الجزائرية ، المجلة الجزائرية الدولية،العدد07،الفصل الثالث،1987.

قائمة المصادر والمراجع

2-خليفة عبدالقادر،المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية ، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،العدد08،الجزائر،2003.

3-ذكريات ومآثر الذكرى ال39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف،مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين،العددان 52/51 ،الجزائر.

4-سعد الله عمر،الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني،مجلة المصادر،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،العدد14،الجزائر،2006.

2/-قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

-Dahleb Saad,pour l'indépendance mission accompli,alger,edition dahleb ,1990.

-Stora ben jamin,zakia daoud ,ferhat abbas , kasbah edition,1995.

-Harbi med,le FLN mirage et realite des origines à la prise de pouvoir 1945/1962,naqd / emal ,alger,1993.

-Ferhat abbas ,autopsi d'une guerre ,paris, France,edition garmier,1980.

-Harbi med, les archives de la révolution algérienne , France , ed afrique .

-Messaoud madad,guerre d'algerie chronologie et commentaire,algérie sad enag,edition,1992.

-Massu jacques,alger du 13 mai au parricades , le tourent et la digue,paris plon,1972.

-Alleg henri , la guerre d'algerie , t2 , le temp actuel , paris , 1981.

فهرس الموضوعات

1	إهداء
2	شكر و تقدير
4	قائمة المختصرات
5	مقدمة
	الفصل التمهيدي: المؤسسات الثورية السياسية قبل إنشاء الحكومة المؤقتة.
10	أولا: المجلس الوطني للثورة الجزائرية
14	ثانيا: لجنة التنسيق و التنفيذ
	الفصل الأول: نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
18	أولا: ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
18	1.1- الظروف الداخلية
29	2.1- الظروف الخارجية
34	ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
35	1.2- فكرة التأسيس
36	2.2- تشكيلات الحكومة المؤقتة
37	ثالثا: أهداف الحكومة المؤقتة وسياستها العامة
38	1.3- أهداف الحكومة المؤقتة
39	2.3- السياسة العامة للحكومة المؤقتة
	الفصل الثاني: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
41	أولا: مواقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة
42	1.1- موقف الرأي العام الجزائري
42	2.1- موقف الهيئات السياسية و العسكرية
45	ثانيا: موقف فرنسا الاستعمارية من تأسيس الحكومة المؤقتة
	فهرس الموضوعات

45.....	1.2-موقف فرنسا
47.....	2.2-السياسة الديبلوماسية الدبلوماسية
51.....	ثالثا:المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة
51.....	1.3-موقف الدول العربية و الدول الشيوعية من التأسيس
52.....	2.3--موقف دول العالم الثالث والدول الغربية الرأسمالية
	الفصل الثالث:النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
	أولا: السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة .
55.....	1.1- طبيعة السياسة الخارجية
70.....	2.1- الأهداف الدبلوماسية للحكومة المؤقتة
74.....	ثانيا:آليات تدويل القضية الجزائرية(دورها الدبلوماسي)
74.....	1.2-القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة
77.....	2.2-القضية الجزائرية في المحافل الدولية
83.....	ثالثا : دورها في المفاوضات
83.....	1.3- المفاوضات الغير الرسمية - السرية-
86.....	2.3- المفاوضات الرسمية
93.....	خاتمة
96.....	الملاحق
126.....	قائمة المصادر والمراجع
133.....	الفهرس